تحقيق منظومة الشيخ محمد بن سعيد بن عمير في النحو "المتوفى سنة ١٢٠٣هـ"

✍ إعداد الدكتور
أحمد بن عبد اللطيف بن عبد اللّه العرفج
أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الأحساء
المملكة العربية السعودية

تحقيق منظومة الشيخ محمد بن سعيد بن عمير في النحو
"المتوفى سنة ١٢٠٣هـ "

أحمد بن عبد اللطيف بن عبد الله العرفج
قسم اللغة العربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الأحساء – المملكة العربية السعودية
البريد الاليكتروني: a3arfaj@gmail.com

الملخص:

هذا البحث هو: منظومة نحوية تسهل على طالب العلم تعلم علم النحو.

وهي منظومة على بحر الرجز، سهلة الألفاظ واضحة المعاني، مليئة بالأمثلة التوضيحية للقواعد النحوية.

وهي مشتملة على أبواب علم النحو كلها، دون علم الصرف.

وأبوابها مرتبة ترتيب ابن مالك في ألفيته المشهور (الخلاصة).

وعدد أبيات هذه المنظومة سبعمائة وخمسون بيتا.

وتمتاز على ألفية ابن مالك بذكر مسائل الخلاف بين النحاة، وكذا بين المدرستين الكوفية والبصرية.

وذكرت في هذا البحث: ترجمة مختصرة للمؤلف: محمد سعيد بن عمير، كما ذكرت منهجي في التحقيق، ووصف المخطوطات التي اعتمدت عليها في التحقيق.

واتبعت هذا البحث بثبت للمراجع.

الكلمات المفتاحية: منظومة – نحو – لغة – محمد سعيد – ابن عمير.

Achieving the system of Sheikh Muhammad bin Saeed bin Omair in grammar, "who died in 1203 AH

Ahmed bin Abdul Latif bin Abdullah Al Arfaj
Department of Arabic Language - College of Sharia and Islamic Studies in Al-Ahsa Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: a3arfaj@gmail.com

Abstract

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon our master Muhammad and his family and companions. This research is: a grammatical system that makes it easier for students of science to learn grammar.

It is a system on the Sea of Rujaz, easy to pronounce with clear meanings, full of illustrative examples of grammatical rules. It includes all sections of the science of grammar, without the science of exchange. Its chapters rank the order of Ibn Malik in his famous Millennium (Al-Khalsa).

And the number of verses of this system seven hundred and fifty houses. It is characterized by the millennium of Ibn Malik by mentioning issues of disagreement between grammarians, as well as between the Kufic and Basra schools. In this paper, I mentioned: A brief translation of the author: Muhammad Saeed bin Omair, as I mentioned my method in the investigation, and a description of the manuscripts that depended on it in the investigation.

I followed this research firmly for the references.

Keywords: system- about- language- Muhammad Saeed- Ibn Omair

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، المستحق للحمد والثناء، على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، واهب العلوم، ورافع أصحابها إلى أرفع المراتب، قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ (١)، أحمده -وهو أهل للثناء- على أن اختار اللغة العربية؛ لتكون لغة القرآن الكريم الذي هو كلامه الأزلي القديم الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وجعل رسوله سيدنا محمدا- عليه الصلاة والسلام- عربيا، فهو الذي تم به نظام عقد الأنبياء والرسل -عليهم الصلاة والسلام-، وختم به الشرائع، وجعل شريعته ناسخة لكل الأديان ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾(٢)

وبعـــد ...

فمن تيسير الله لخدمة كتابه الكريم أن هيّأ للعلم - وخاصة اللغة العربية- علماء مخلصين، فبذلوا مهجهم وعقولهم وأنفسهم وأموالهم وأوقاتهم لله سبحانه، ولكتابه العزيز، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾(٣)، فمما بذلوه أن ألّفوا الكتب المنوعة الفنون في اللغة العربية، بأساليب وطرق متعددة؛ لتناسب جميع طلاب العلم عربا وعجما، صغيرا وكبيرا، في جميع العصور، ومن هذه الأساليب المتون العلمية نظما ونثرا؛ ليسهل حفظ هذه العلوم فلا تنسى. وهذه المنظومة واحدة من المنظومات التي نرجو من الله النفع بها لطلاب العلم، ونسأل الله الإخلاص في

(١) سورة آل عمران آية (١٨).
(٢) سورة آل عمران آية (١٩).
(٣) سورة القمر آية (١٧).

القول والعمل؛ ليدوم النفع به في الدنيا والآخرة، فقد قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له))(١)

ومن فضل الله علي أن أعانني على تحقيق هذه المنظومة، فله الحمد أولا وآخرا ظاهرا وباطنا، فأرجو من الله القبول والنفع به، إنه خير مسئول.

وقد اشتمل هذا العمل المتواضع على:

١- ترجمة لصاحب المنظومة الشيخ محمد سيعد بن عمير.

٢- وصف النسخ المخطوطة، وصور للصفحات الأولى والأخيرة منها.

٣- عملي في التحقيق.

٤- النص المحقق (منظومة الشيخ ابن عمير)

٥- فهارس منوعة:

- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس العلماء.
- فهرس الموضوعات.

ولا يسعني هنا إلا أن أشكر عمادة البحث العلمي بجامعة محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية لتمويلها هذا المشروع في عام ١٤٣٦هـ برقم (٣٦٠٨٠٣).

كما أشكر كل من ساعدني في تيسير الوصول إلى المخطوط وغير ذلك مما يحتاجه العمل في التحقيق.

وفقنا الله تعالى للعلم النافع والعمل به، وجعله خالصا لوجهه الكريم، آمين.

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه برقم ١٦٣١.

ترجمة الشيخ محمد سعيد

اسْمُه ونَسبُه: هو الشيخُ مُحَمَّد سعيد بن الشيخ عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله الدولة آل عُمَيْر، وينتهي نسبُ هذه الأسرة إلَى فَخِذِ العُرَيْنَات مِن قبيلة سُبَيْع.[1]

ولادته ونشأته: وُلِدَ الشيخ مُحَمَّد سعيد في مطلع القرن الثانِي عشر الْهجري عام ١١٦٠هـ تقريبًا[2] فِي حَيِّ الكوت،[3] من مدينة الهفوف من محافظة الأحساء.[4]

نشأ نشأة علمية فحفظ القرآن الكريم في طفولته، وتلقى في مدارس والده علومه المتنوعة الأولى، الدينية واللغوية، ثم طلب العلم في فنون كثير، ولكن علوم اللغة والدين

(١) انظر شعراء هجر لعبد الفتاح الحلو ٥-٧، تحفة المستفيد لمحمد بن عبد الله العبد القادر ٣٦٧/٢، سبائك العسجد لعثمان بن سند البصري، صورة من النسخة الأصلية المخطوطة المحفوظة لدى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – قسم المخطوطات.

(٢) هذا ما في تحفة المستفيد ٣٦٧/٢ أنه ولد سنة ١١٦٠هـ، والذي في شعراء هجر ٥ أنه ولد سنة ١١١٠هـ، ولعل الأقرب للصواب –والله أعلم– ما ذكره تحفة المستفيد لعدة أسباب منها أن الرقم كتب بالحروف هكذا (ستين ومائة وألف تقريبا) فلذا يؤمن فيه الخطأ المطبعي غالبا، بخلاف الأرقام فقد يعتريها الخطأ المطبعي كثيرا، ومن ناحية أخرى أنه تولى القضاء سنة ١٢٠١هـ، مما يعني أن عمر الشيخ –لو قلنا بولادته سنة ١١١٠هـ– إحدى وتسعين سنة، وهذا أمر مستبعد، والأقرب أن يكون عمره إحدى وأربعون سنة فيكون توليه القضاء في قمة نشاطه وكماله، وليس بعد ضعفه، وأمر ثالث مرجح لذلك أيضا، أنه بعد استقالته من القضاء، تفرغ للتأليف والتدريس والعبادة فألف كثيرا من الكتب، وهذا يستغرق سنوات عدة، فلو كان عمره فوق التسعين لبلغ المائة أو أكثر ولم تذكر الكتب التي ترجمت له أنه كان من المعمرين، بخلاف لو كان عمره في الخمسين سنة فإنه وقت النضج والكمال والله أعلم.

(٣) تحفة المستفيد ٣٦٧/٢، شعراء هجر ٥.

(٤) تقع الأحساء في الجزء الجنوبي الساحلي المنخفض من المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وتبعد واحة الأحساء عن ساحل الخليج العربي بحوالي خمسة وسبعين كيلومترا، وكان يطلق على هذه المنطقة في القديم اسم (البحرين)، ويطلق اسم (هجر) عليها أيضا وبها مسجد جواثى الذي صُلي به ثاني جمعة جمعت في الإسلام، كما هو معروف في كتب الأحاديث النبوية المشهورة. انظر معجم البلدان (الأحساء) ١١٢/١، (البحرين) ٣٤٦/١- ٣٤٧، المعجم الجغرافي لحمد الجاسر ٢١٧، تاريخ هجر لعبد الرحمن بن عثمان الملا ١٠/١.

أخذت نصيب الأسد من جده واحتهاده[1]، وكان أكثر أساتذته من علماء بلده، وتخصص في الفقه الشافعي، وله إلمام بالمذاهب الأخرى[2].

شُيوخُه: تلقى الشيخ تعليمه من علماء أجلاء، ومِن أبرزِ هم[3]:

١/ والدُهُ الشيخُ عبدُ الله بن مُحَمَّد آل عميْر.

٢/ خالُهُ العلاَّمَةُ الشيخُ عبدُ الله بن الشيخ مُحَمَّد آل عبد اللطيف، الْمُلقَّب ب "الشافعي الصغيْر (ت١١٨١هـ)[4].

٣/ خالُهُ العلاَّمَةُ الشيخُ عبدُ الرَّحْمن بن مُحَمَّد آل عبد اللطيف.

٤/ الشيخُ مُحَمَّدُ بن عثمان بن مُحَمَّد بن عثمان الشافعي.

٥/ الشيخُ مُحَمَّدُ بن حسيْن العدسانِي الشافعي.

٦/ الشيخُ راشدُ بن مُحَمَّد بن خنيْن العائذي الْحنفي النجدي، قاضي الْخرج.[5]

تلامذته: لم تذكر كتب التراجم التي ترجمت له أسماء تلامذة له بأعيانهم، ولكن ذكرت أنه تولى التدريس في مدارس والده، بل وتفرغ للتدريس في آخر حياته؛ ولذا فإن كثيرا من طلاب العلم سواء من بلده أو من البلدان المجاورة قد درسوا على يديه علوما متعددة.[6]

(١) شعراء هجر ٥.

(٢) تحفة المستفيد ٣٦٧/٢، شعراء هجر ٥.

(٣) تحفة المستفيد ٣٦٧/٢، شعراء هجر ٥.

(٤) انظر ترجمة الشيخ عبد الله العبد اللطيف في تحقيق الشيخ د. علي الضويحي لكتابه " الكلام الجامع على الحكم والشرط والسبب والمانع" ص (١١-١٨)، وفي تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن أحمد آل عبد اللطيف لكتابه " بيان ما يجب بأصل الشرع من صرف الوقف المنقطع إلى الأصل والفرع "ص (٤-١٢).

(٥) سبائك العسجد في أخبار أحمد رزق الأسعد تأليف الشيخ عثمان بن سند البصري ص ١٧-٢٥. صورة من النسخة الأصلية المخطوطة المحفوظة لدى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – قسم المخطوطات.

(٦) انظر مثلا سبائك العسجد ص ١٨، شعراء هجر ص٦.

وفاته: توفي رحمه الله بعد عام ١٢٠٣هـ،[(١)] في بلده الأحساء، وقد عاش الشيخ معظم حياته في القرن الثاني عشر الهجري وبداية القرن الثالث عشر الهجري،[(٢)] فرحمه الله ورحم جميع العلماء وأمة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

مُؤَلَّفاته: أَلَّف العديدَ مِن الْمُؤلَّفات، منها:

١/ الْمَقصَدُ الأسنَى لطلاب الْحُسنَى، ويشتمل على عشرة فصول فِي الوعظ (مطبوع) بعناية الشيخ عبد اللطيف بن الشيخ عبد الرحمن العثمان.

٢/ إتْحافُ الْمَلِكِ الشريف بِمفتاح القصر الْمُنِيف،[(٣)] وهو تعليقاتٌ على قصيدته التِي ناصَحَ فيها الأميْر دويْحس بن عريعر، (مخطوط).

٣/ مطالعُ البُرهان فِي نصيحة الوزير سلطان، ويشتمل على ثلاثة فصول فِي الوعظ والنصيحة، وخَصَّصَ آخِرَها لنصيحة الوزير فيما يتعلق بشؤون السياسة،[(٤)] (مخطوط).

٤/ فصوصُ النصوصِ الْجَليَّة فِي أنَّ الأُرْزَ مُجزِئٌ فِي الزكاة البَدنيَّة، وقد طُبع بتحقيق فضيلة القاضي الشيخ عبد العزيز بن أحْمد العمير.

٥/ منظومةُ أحكام الْمتخَلِّف عن الإمام، وتَحتوي على ١٣ بيتًا (مخطوط).[(٥)]

---

(١) ذكرت بعض المصادر أن وفاته سنة ١٢٠٣هـ،مثل فتاوى علماء الأحساء ومسائلهم " للعصفور ٥١٢/٢، وفي هذا نظر، لأن الشيخ عبد الله العبد القادر صاحب كتاب تحفة المستفيد ٢/ ٣٦٩ ذكر أنه شغل منصب القضاء ثلاث سنين إلى سنة ١٢٠٣هـ، وذكر أنه لم يقف على تاريخ وفاته. كما ذكر عبد الفتاح الحلو في شعراء هجر ص٥ أنه بعد استقالته من منصب القضاء تفرغ للتدريس والتأليف والعبادة، وأنه ألف كتبا كثيرة وقصائد مع شروحها ذكرها له بعض شيوخ الأحساء وأن أكثرها ضاع لاختلال الأمن في البلاد، ولا شك أن هذا التأليف والتدريس أخذ منه سنوات بعد سنة ١٢٠٣هـ، والله أعلم.

(٢) انظر ترجمة للشيخ في تحفة المستفيد ٣٦٧/٢-٣٦٩، وبعض الأشعار له في كتاب " شعراء هجر " لعبد الفتاح الحلو ٥-١٤، ترجمة مختصرة جدا للشيخ محمد سعيد وبعض رسائله وفتاواه في كتاب " فتاوى علماء الأحساء ومسائلهم " للعصفور ٥١٢/٢-٥١٥.

(٣) الكتاب مخطوط في مكتبة أحفاد المؤلف وهي مكتبة أهلية غير مرقمة، واشار إليها عبد الفتاح الحلو في كتابه شعراء هجر ص١٣.

(٤) الكتاب مخطوط في مكتبة أحفاد المؤلف وهي مكتبة أهلية غير مرقمة.

(٥) الكتاب مخطوط في مكتبة أحفاد المؤلف وهي مكتبة أهلية غير مرقمة.

٦/ منظومة عِقد الكلام في شرح منظومة أحكام الْمتخَلِّف عن الإمام، وتَحتوي على ١٣٠ بيتًا (مخطوط).[١]

وللشيخ عبد الله بن عبد الرَّحْمن بن مُحَمَّد سعيد شرحٌ على منظومة أحكام الْمتخَلِّف عن الإمام، أسْمَاهُ:" دُرَرُ الكلام فِي شرح أحكام الْمتخَلِّف عن الإمام".

٧/ منظومةٌ فِي علم النحو، تزيدُ على ٧٠٠ بيت، وهي التي نتحدث عنها في هذه الوريقات.

٨/ ملخصُ ختمِ صحيحِ البخاري (مخطوط).

٩/ مَجمَعُ الأُنْسِ والصَّفَا بِمولدِ النَّبِيِّ الْمُصطفَى. (مخطوط)[٢]

١٠/ فتاوَى فقهية (مخطوط).

١١/ خُطَبٌ جُمُعِيَّةٌ بَليغة، تأتِي فِي مُجلد (مخطوط).[٣]

١٢/ قصائدُ فِي الوعظ والتذكيْر والْمَدائح النبوية (مخطوط).[٤]

١٣/قصيدة الحديقة وشرحها.[٥]

وضاعت كتب كثيرة له بسبب عدم الأمن في البلاد ذلك الوقت.[٦]

الوظائف التي قام بها: تولَّى التدريسَ والوعظَ بِمدرسة والده، وتولَّى الإمامةَ والْخَطابةَ بِمسجد والده، ثم عيّن قاضيا في ولاية الأمير داحس بن حميد الرشيد، ودام في القضاء ثلاث سنين، من سنة ١٢٠١ إلى ١٢٠٣هـ،[٧] ثم تفرغ للعبادة والتدريس والتأليف،[٨] واتخذ كاتبا خاصا له يلقب ب(العطار)، صاحب خط جميل أسكنه وعائلته في بيته وأنفق عليهم، فكتب له (العطار) أكثر كتبه،[٩] ومنها هذه المنظومة النحوية التي بين يدينا.

---

(١) الكتاب مخطوط في مكتبة أحفاد المؤلف وهي مكتبة أهلية غير مرقمة.

(٢) الكتاب مخطوط في مكتبة أحفاد المؤلف وهي مكتبة أهلية غير مرقمة.

(٣) الكتاب مخطوط في مكتبة أحفاد المؤلف وهي مكتبة أهلية غير مرقمة.

(٤) الكتاب المجموع مخطوط في مكتبة أحفاد المؤلف وهي مكتبة أهلية غير مرقمة، وفي شعراء هجر ص ٩-١٤ قصيدتان من قصائده.

(٥) ذكر عبد الفتاح الحلو في شعراء هجر ٥ أنه اطلع عليها.

(٦)تحفة المستفيد ٢/٣٦٧، شعراء هجر ٦.

(٧) انظر تحفة المستفيد ٣٦٩.

(٨) شعراء هجر ٥.

(٩) شعراء هجر ٥.

عملي في التحقيق

أولا: وصف مخطوطتي منظومة العمير في النحو:

بفضل الله تمكنت من الوصول إلى نسختين لهذه المنظومة، ولم أجد غيرهما بعد البحث والتقصي، بحسب الطاقة الممكنة، وهاتان النسختان موجودتان في مكتبة أحفاد المؤلف من آل عمير، وهي مكتبة بيتية ليس عليها أرقام.

وقد سافرت إلى قطر والكويت وبحثت في فهارس المخطوطات ولم أجد لهذه المنظومة نسخة غير هاتين النسختين.

وجعلت إحداهما أصلا؛ لتميزها على النسخة الثانية، كما سيظهر سبب ذلك من خلال وصف المخطوطتين.

نسخة الأصل:

تقع في ٥٧ صفحة، أي ٢٩ ورقة، في كل صفحة خمسة عشر سطرا، ما عدا صفحة العنوان ففيها ستة عشر سطرا، والصفحة الأخيرة أربعة عشر سطرا، في كل سطر شطران إذا جعلنا المنظومة غير مشطورة، وقد يقال عنهما بيتان وتكون المنظومة مشطورة؛ فكلاهما صحيح، والمنظومة من بحر الرجز، وعدد الكلمات في كل بيت بشطريه يتراوح بين ثماني كلمات إلى عشر كلمات غالبا.

وهي بخط نسخ واضح جميل، إلا في بعض الصفحات أو الكلمات التي أثرت عليها الرطوبة، أو تكسّرُ الورقةِ مما قد لا تتضح فيها بعض الكلمات.

ويبدو -والله أعلم- أن هذه المخطوطة كتبت في عصر المؤلف؛ لسببين:

- أن بعض أبياتها أو أشطرا أو كلمات منها قد أبدلت في الهامش -وليس هذا بقليل- وعلق عليه بأنه (بدل)، ولا يفعل هذا إلا مؤلفها.
- أن كاتبها نص على ذلك في آخر المخطوط حيث قال: "**تمت كتابة ونظما** في اليوم التاسع والعشرين من شهر المحرم عاشوراء س ١١٩١نة إحدى وتسعين ومائة وألف من هجرته صلى الله عليه وسلم بقلم الفقير إلى الله تعالى الملك الجبار عبد العلي بن محمد بن حسن بن رمضان العطار كان الله لهم وللمسلمين أجمعين آمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا"

فالمنظومة كانت تنظم وتكتب أولا بأول فتمت كتابة ونظما معا.

عليها بعض التملكات منها: ما كتب في الصفحة الأخيرة (قد دخلت في ملك الأقل الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بن عمير حرسه الله تعالى).

وتمتاز هذه النسخة بقلة أخطائها، وبأنها مشكولة بعناية كبيرة، ومقروءة لوجود التعليقات على هامشها.

ولذا جعلتها النسخة الأصلية، وسميتها في التحقيق: نسخة الأصل.

❁❁❁❁❁

وصف النسخة الثانية:

تقع في ٣٦ صفحة، أي ١٨ ورقة، في كل صفحة خمسة وعشرون سطرا أو ستة وعشرون سطرا ما عدا صفحة العنوان ففيها أحد عشر سطرا، والصفحة الأخيرة ففيها تسعة عشر سطرا، في كل سطر شطران، وعدد الكلمات في كل بيت بشطريه يتراوح بين ثماني كلمات إلى عشر كلمات غالبا.

وهي بخط الرقعة وهو خط واضح جميل.

وهذه المخطوطة كتبت في عصر متأخر؛ لأن الورق التي كتبت عليه هذه المنظومة من الورق المصنوع حديثا الذي يسمى الورق الحجازي المسطر.

ونص على ذلك في آخر المخطوط حيث قال: "تمت كتابة في اليوم الخامس من شهر محرم الحرام لع ١٤٠٩ام هـ، بقلم الفقير إلى الله عبد الرحمن بن الشيخ عبد الله آل عمير السبيعي السلفي عفا الله عنهم بمنه وكرمه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين."

والكاتب ــرحمه اللهــ كان من المعمرين، وقد توفي قريبا من هذا التاريخ، واضطررت إلى جعلها نسخة ثانية لعدم وجود نسخة غيرها، ويبدو —والله أعلم– أنها منسوخة من نسخة أخرى غير نسخة الأصل؛ لأن في نسخة الأصل بعض الكلمات أو بعض الأبيات غير واضحة تماما بفعل الرطوبة أو عوادي الزمن، ولذا اعتمدت على النسخة الثانية في توضيح بعض ما صعب قراءته أو انمحى أو سقط بسبب تكسر الورق أو هذه الرطوبات.

وسميتها في التحقيق: النسخة الأخرى.

نسبة المنظومة إلى مؤلفها:

لا مجال للشك في نسبة المنظومة إلى مؤلفها الشيخ محمد سعيد بن عبد الله بن محمد بن عمير؛ لعدة أسباب منها:

١- أن اسم المؤلف مذكور مع عنوان المنظومة مع بداية المنظومة في صفحة واحدة.

٢- شهرتها بين طلاب العلم في بلد المؤلف، وخاصة في قبيلة المؤلف، مما جعل بعض طلاب العلم من وقت المؤلف إلى الآن يحفظها أو يحفظ جزءا منها[١] منسوبة للشيخ محمد سعيد ابن عمير.

٣- نسبتها للمؤلف في كثير من الكتب ومنها الكتب التي ترجمت للمؤلف، وذكر فيها أول المنظومة وآخرها[٢]

عنوان المنظومة وعناوين أبوابها:

أيضا لا شك في عنوان هذه المنظومة؛ لأن عنوانها مكتوب مقرونا باسم المؤلف في الصفحة الأولى من المخطوط في كلا النسختين، مع اختلاف يسير، أشرت إليه في التحقيق.

أما عناوين الأبواب فقد اعتنى بها مؤلفها فهو واضعها وقد مشى -غالبا- على ترتيب أبواب ألفية ابن مالك (الخلاصة)، وقد يحتاج عنوان الباب إلى زيادة كلمة -وهذا قليل- فأزيدها وأضعها بين معقوفتين.

(١) منهم الشيخ أحمد المهيني، والشيخ محمد العمير، وغيرهما.
(٢) انظر تحفة المستفيد ٣٦٧/٢، شعراء هجر ٦-٨.

صور المخطوط: الصفحة الأولى من نسخة الأصل :

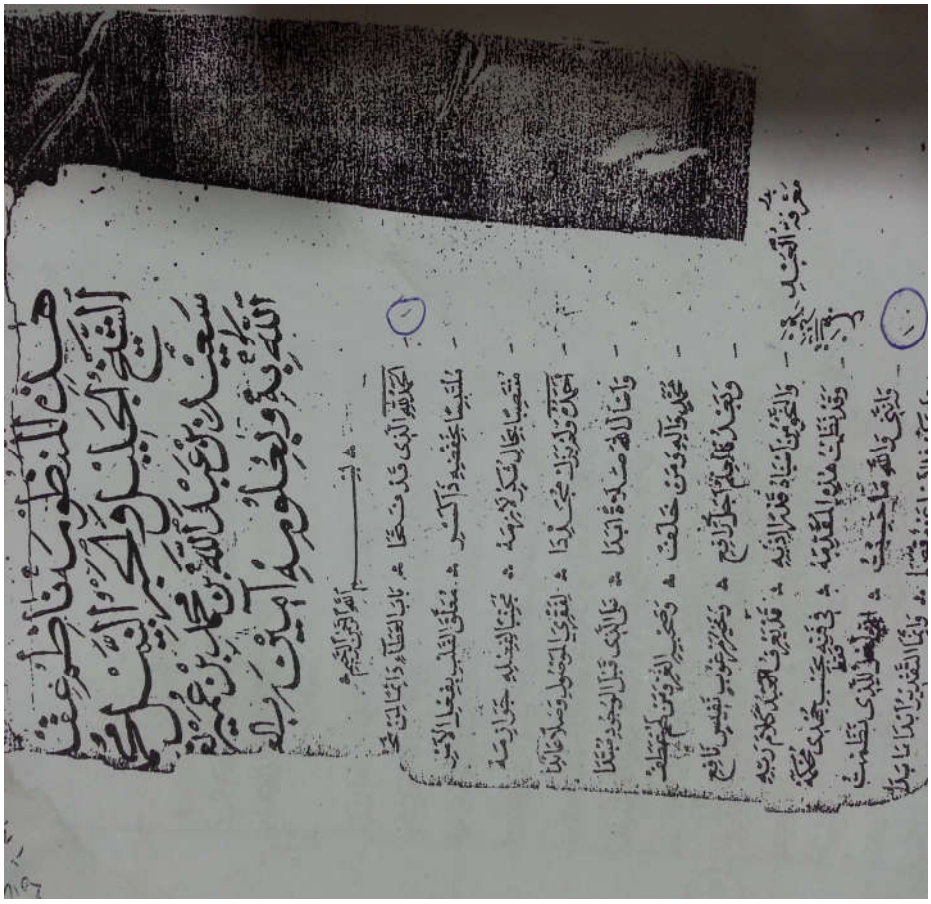

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل :

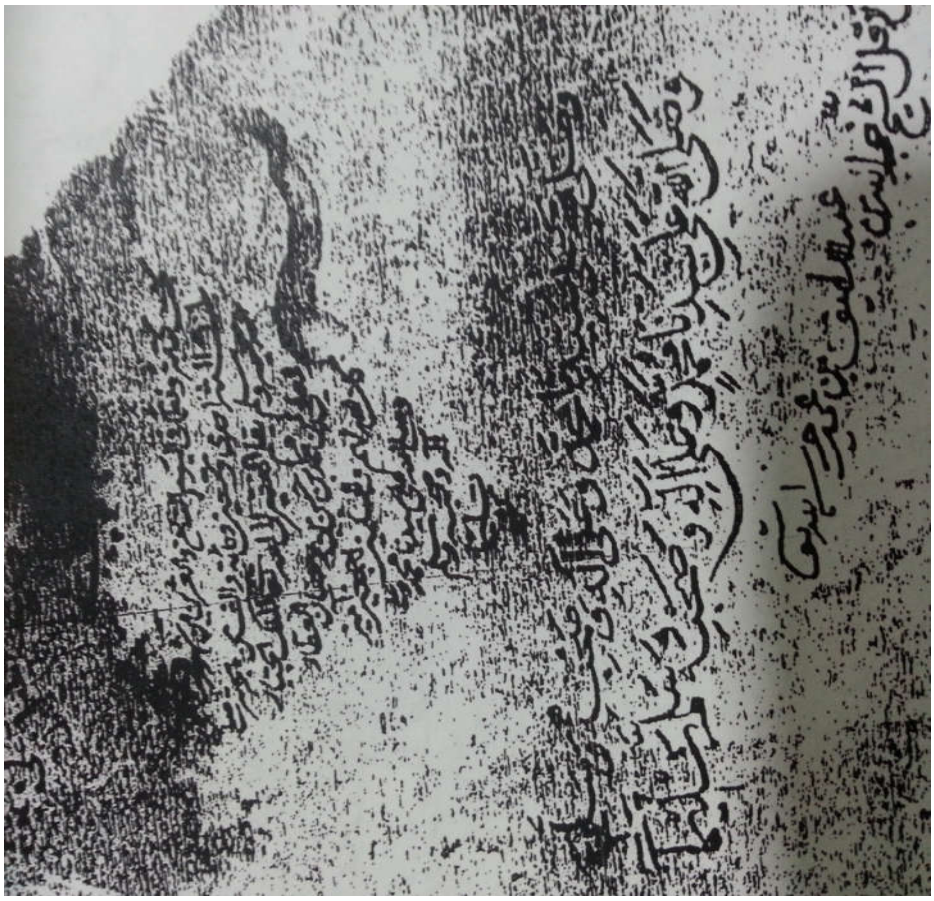

الصفحة الأولى من النسخة الثانية:

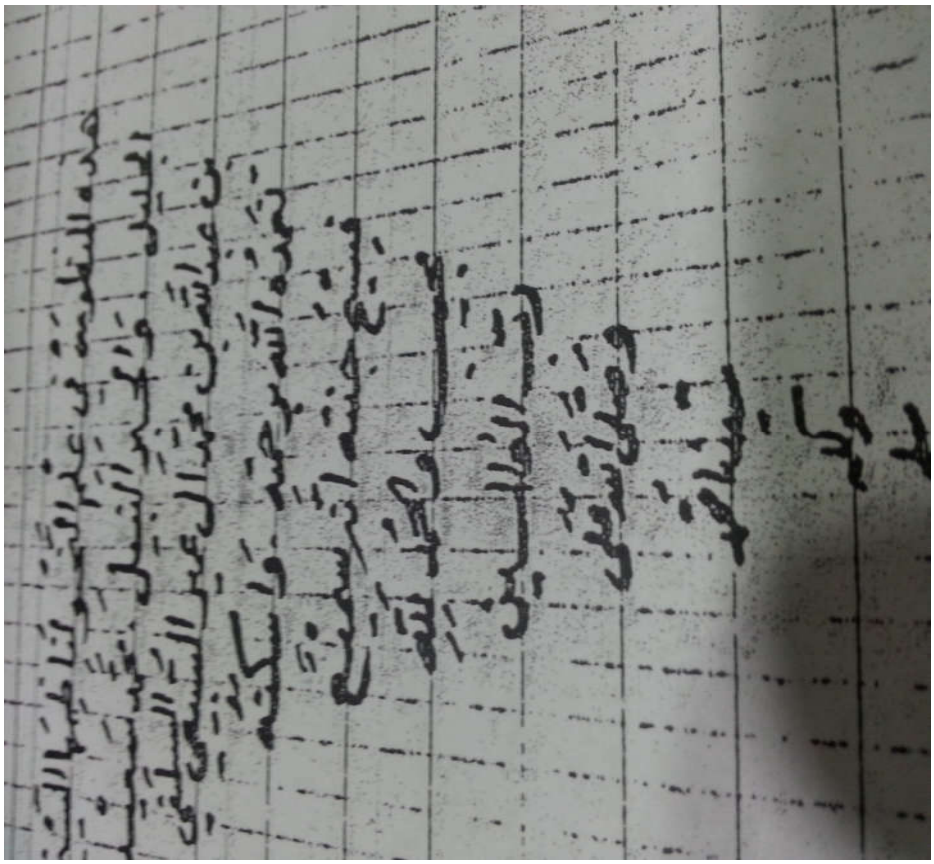

الصفحة الثانية من النسخة الثانية

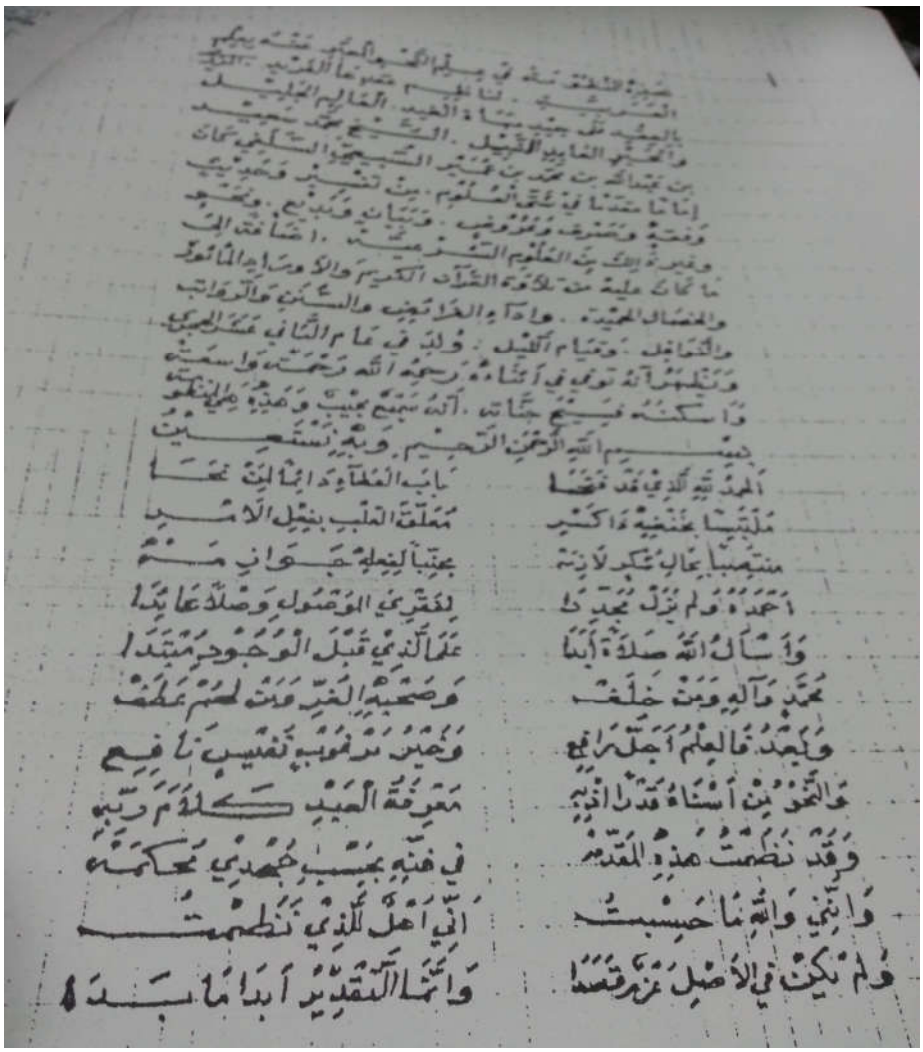

الصفحة الأخيرة من النسخة الثانية

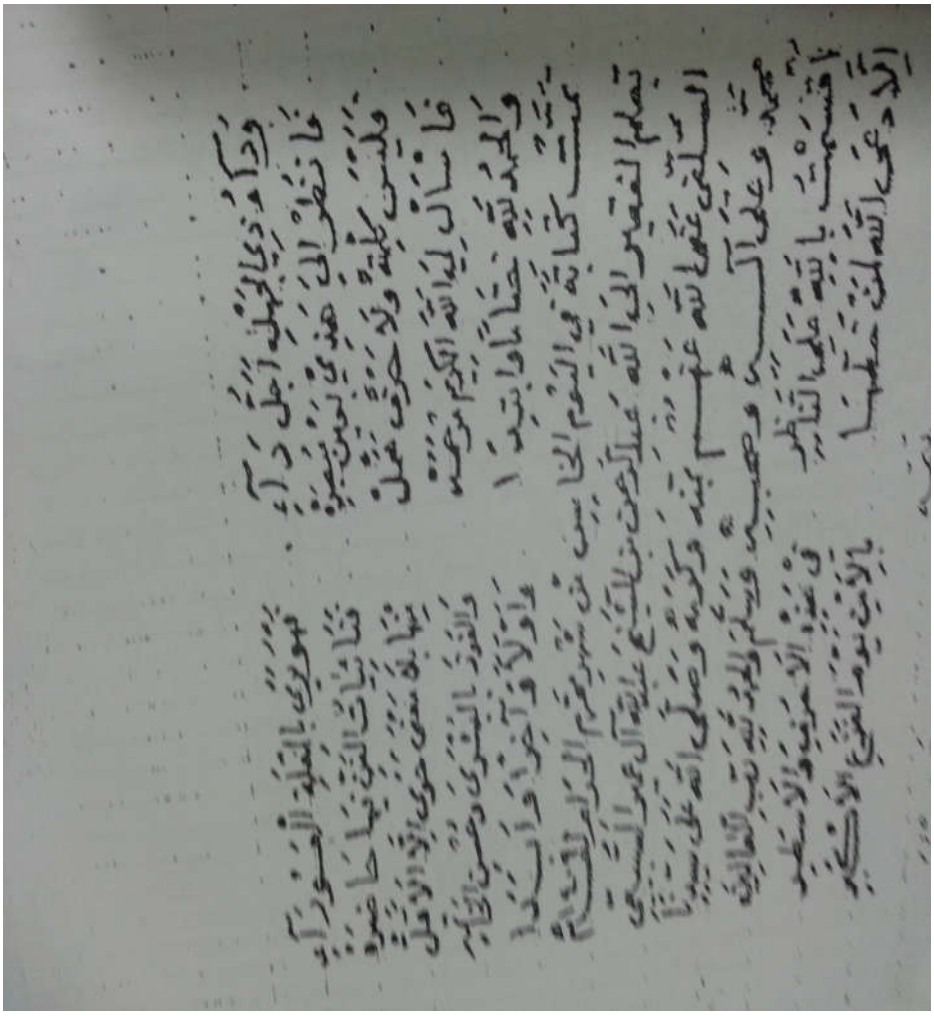

ثانيا: منهج التحقيق:

بحمد الله وتوفيقه عملت لإخراج هذا المخطوط المبارك ـ إن شاء الله ـ حسب الوسع والطاقة، وخدمةِ هذا الكتاب، وتقديمِه بهذه الصورة لطلاب العلم؛ كي ينتفعوا به حفظا ودراسة، واعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين جعلت واحدة أصلا، وهي النسخة التي في ملك الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بن عمير، وهي بخط عبد العلي بن محمد بن حسن بن رمضان العطار؛ لأنها كاملة، ولقلة الأخطاء فيها؛ ولأنها مقروءة، وعليها تصحيحات وتعليقات.

أما أهم الأعمال التي قمت بها أثناء التحقيق فهي:

١- ضبط النص كاملا وبدقة، وإن كان مضبوطا في نسخة الأصل.

٢- اتبعت الرسم الإملائي المشهور، وإن كانت كتابة المخطوط مخالفة له.

٣- خالفت الرسم الإملائي في قطع بعض همزات الوصل أو العكس، أو حذف ياء المنقوص المحلى ب(أل) لأجل الوزن الشعري وأشرت في كثير منها إلى ذلك.

٤- ذكرت الفروق بين النسختين، وأثبت الصواب في الأصل، وذلك بحسب اجتهادي واعتمادي على كتب النحو، وأشرت إلى ذلك في الهامش.

٥- جعلت الآيات القرآنية برسم المصحف العثماني الشريف، وجعلت اسم السورة ورقم الآية في الهامش.

٦- خرجت معظم أقوال العلماء ونصوصهم من مصادرها الأصلية، وإلا فمن الكتب النحوية.

٧- شرحت الألفاظ الغريبة بالرجوع إلى معاجم اللغة المعتمدة.

٨- قمت بالتعريف بالأعلام، والتعليق على الأماكن التي تحتاج إلى توضيح.

٩- حاولت أن يكون النص صحيحا على ما في النسخة الأصلية، وأكمله أو أصححه من النسخة الأخرى، وما وضعته بين معقوفين هكذا [ ] فهو من إضافتي، أو من النسخة الأخرى، وذلك لحاجة المعنى إليه، وأُشير إلى هذا في الهامش.

١٠- اعتنيت بالتعليق والشرح لما يحتاج إليه في بعض المواضع التي تحتاج -في نظري- إلى تعليق.

١١- قمت بالتمثيل لما يحتاج فهمه إلى تمثيل، سواء بالكلمات أو بالجمل المفيدة.

١٢- فهرست الكتاب بفهارس علمية مختلفة، خدمة للكتاب وتسهيلا للرجوع إلى محتوياته، وهذه الفهارس هي:

أ- فهرس المصادر والمراجع.

ب- فهرس للعلماء الواردة أسماؤهم في المنظومة.

ت- ج - فهرس الموضوعات.

وأخيراً فإني بذلت الجهد في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه ما الله به عليم، فإن وفقت إلى ذلك وأصبت فهو من عند الله، وله المنّة والفضل، وإن أخطأت فذلك مني، وعذري أني قد استنفدت في البحث طاقتي القاصرة مع كثرة المشاغل والتكاليف.

والله تعالى أسأل القبول، إنه تعالى نعم المولى ونعم النصير، وهو حسبي ونعم الوكيل.

النص المحقق

منظومة الشيخ الجليل الحبر النبيل
محمد سعيد بن عبد الله بن محمد بن عمير

هذه المنظومة ناظم عقدها الشيخ الجليل الحبر النبيل محمد سعيد بن عبد الله بن محمد بن عمير نفع الله به وبعلومه آمين رب العالمين (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِيْ قَدْ فَتَحَا ... بَابَ العَطَاءِ دَائِمًا لِمَنْ نَحَا (٢)

مُلْتَبِسًا بِخَفْضِهِ ذا كَسْرِ (٣) ... مُعَلَّقَ القَلْبِ بِفِعْلِ الأَمْرِ (٤)

مُنْتَصِبًا بِحَالِ شُكْرٍ لَازِمَهْ (٥) ... مُجَنِّبًا لِفِعْلِهِ جَوَازِمَهْ (٦)

أَحْمَدُهُ وَلَمْ يَزَلْ مُجَدِّدًا ... لِفَقْرِيَ المَوْصُوْلِ وَصْلًا عَائِدَا

وَأَسْأَلُ اللهَ صَلَاةً أَبَدَا ... عَلَى الَّذِيْ قَبْلَ الوُجُوْدِ مُبْتَدَا (٧)

---

(١) العنوان في النسخة الأخرى: "هذه المنظومة في علم النحو لناظمها الشيخ الجليل والحبر النبيل محمد سعيد بن عبد الله بن محمد آل عمير السبيعي السلفي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته إنه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم".
وفي بداية الصفحة الثانية من النسخة الأخرى قبل البدء بالمنظومة هذه المقدمة: " هذه المنظومة في علم النحو المعبر عنه بعلم العربية لناظم عقدها الفريد المزري بالعقد على جيد مهاة الغيد العالم الجليل والحبر العابد النبيل الشيخ محمد سعيد بن عبد الله بن محمد بن عمير السبيعي السلفي، كان إماما مقدما في شتى العلوم من تفسير وحديث وفقه وصرف وعروض وبيان وبديع ونحو وغير ذلك من العلوم الشرعية، إضافة إلى ما كان عليه من تلاوة القرآن الكريم والأوراد المأثورة والخصال الحميدة وأداء الفرائض والسنن والرواتب والنوافل وقيام الليل، ولد في القرن الثاني عشر الهجري ويظهر أنه توفي في أثنائه – رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته إنه سميع مجيب – وهذه هي المنظومة بسم الله الرحمن الرحيم وبهِ نستعين "

(٢) أي قصد الله متوجها إليه سبحانه.

(٣) أي متوجها إلى الله ذليلا خاضعا مع انكسار.

(٤) أي يراعي أوامر الله ويطبقها.

(٥) أي متهيئا قائما بشكر الله دائما.

(٦) أي يجتنب قواطع أعماله الصالحة، فالجزم بمعنى القطع. انظر اللسان (جزم).

(٧) لورود أحاديث منها: ما صح من حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لما سئل: متى كنت أو كتبت نبيا؟ قال –صلى الله عليه وسلم–: ((وآدم بين الروح والجسد)) رواه الترمذي=

مُحَمَّـــدٍ وَآلِـــهِ وَمَـــنْ خَلَـــفْ ... وَصَـــحْبِهِ الْغُـــرِّ وَمَـــنْ لَهُـــمْ عَطَـــفْ
وَبَعْـــدُ فَـــالْعِلْمُ أَجَـــلُّ رَافِـــعِ ... وَخَيْـــرُ مَرْغُـــوبٍ نَفِـــيْسٍ نَـــافِعِ (١)
وَالنَّحْـــوُ مِـــنْ أَسْـــنَاهُ (٢) قَـــدْرًا إِذْ بِـــهِ ... مَعْرِفَـــةُ (٣) العَبْـــدِ كَـــلَامَ رَبِّـــهِ
وَقَـــدْ نَظَمْـــتُ هَـــذِهِ الْمُقَدِّمَـــهْ ... فِيْ فَنِّـــهِ (٤) بِحَـــسْبِ جُهْـــدِيْ مُحْكَمَـــهْ
وَإِنَّـــنِيْ وَاللهِ مَـــا حَـــسِبْتُ ... أَنِّيْ أَهْـــلٌ لِلَّـــذِيْ نَظَمْـــتُ (٥)
وَلَمْ يَكُـــنْ فِيْ الأَصْـــلِ عَـــزْمٌ قَـــصَدَا ... وَإِنَّمَـــا التَّقْـــدِيْرُ أَبْـــدَا مَـــا بَـــدَا
سَـــهْلاً بِحَمْـــدِ اللهِ ذِي الإِنْعَـــامِ ... وَهْـــوَ الَّـــذِيْ آمُـــلُ لِلإِتْمَـــامِ

= ٥٨٥/٥، وأحمد ٦٦/٤، وانظر مسند الصحابة في الكتب التسعة ٧٨/٦، معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٦٠٤/٣، ٢٦١٣/٥، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ٢٢٢/١، جامع الأصول ٨/ ٥٤٤، ٥٤٥، الفوائد المجموعة ٣٢٦/١، المقاصد الحسنة ٥٢٠/١، ٥٢١، كشف الخفاء ٢٦٥/١-٢٦٦، ١٢٩/٢، مجمع الزوائد ٢٢٣/٨، مشكاة المصابيح ٢٥٠/٣-٢٥٢، التيسير شرح الجامع الصحيح ٤٣٧/٢، العرف الشذي شرح الترمذي للكشميري ٦/٥، الفتاوى الحديثية ١٢٥/١، ١٥٢، تحفة الأحوذي ٥٦/١٠، فيض القدير للمناوي ٥٣/٥، مرقاة المفاتيح ٤٤٣/١، الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ٤٣/١-٤٤.

ومن الأحاديث ما رواه عبد الرزاق بسنده عن جابر بن عبد الله ƒ قال: يا رسول الله، أخبرني عن أول شيء خلقه الله قبل الأشياء، قال:((يا جابر، إن الله تعالى خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره)) رواه أبو داود٢٢٥/٤، والترمذي ٤٥٧/٤.

وهناك أحاديث أخرى بألفاظ ومعان متقاربة بطرق مختلفة يقوي بعضها بعضا، منها حديث: ((كنت نورا بين يدي ربي قبل خلق آدم بأربعة عشر ألف عام)) ذكره العجلوني في كشف الخفا ٣١٢/١، وانظر المقاصد الحسنة ج:١ ص:٥٢٠- ٥٢١، القرطبي في تفسيره ٢٨٦/١٢. وقال صاحب تذكرة الموضوعات ٨٦/١: "ما جاء بلفظ "كنت نبيا وآدم بين الماء والطين" و"كنت نبيا ولا آدم ولا ماء ولا طين "قال ابن تيمية موضوع وهو كما قال".

(١) في هذه المقدمة ألفاظ تدل على ما تحتويه هذه المنظومة من علم النحو، وهذا ما يسمى في علم البلاغة ببراعة الاستهلال.

(٢) أي: النحو من أرفع العلوم قدرا.

(٣) في الأصل (قد يعرف) وما أثبته تصحيح في الهامش ولعله من تصحيحات المؤلف أو بتوجيه منه لأن هذه النسخة كتبت في حياته وعرضت عليه والله أعلم.

(٤) فقط، كما هو معلق عليه في الأصل، وهو علم النحو.

(٥) هذا تواضع من الناظم رحمه الله.

وَاللهُ أَرْجُـــوْهُ القَبُـــولَ وَالغِـــنَى وَاليُـــسْرَ وَالفَهْـــمَ لِمَـــنْ بِهَـــا اعْتَـــنَى

الكـــلام

مُرَكَّـــبُ اللَّفْـــظِ المُـــوَفِّي الْفَائِـــدَهْ نَحْـوُ (اجْتَهِـدْ) [1] كَـلَامُ أَهْـلِ القَاعِـدَهْ [2]

وَالْقَـــوْلُ عَمَّـــهُ كَمَـــا عَـــمَّ الكَلِـــمْ وَكِلْمَـــةٌ وَهْـــيَ لِـــذَا نَـــوْعٌ قُـــسِمْ

ثَلَاثَـــةٌ: فَاسْـــمٌ وَثَـــانٍ فِعْـــلُ وَحَـــرْفُ مَعْـــنًى ثَالِـــثٌ، وَالْكُـــلُّ

لَـــهُ الكَـــلَامُ فِي تَرَكُّـــبٍ قُـــسِمْ، فَالِاسْـــمُ بِـــالخَفْضِ وَتَنْـــوِينٍ عُلِـــمْ

وَبِـــالْأَدَاةِ [3] وَالنِّـــدَا وَالخَـــافِضِ [4] يُعْلَـــمُ أَيْـــضًا عِنْـــدَ لَـــبْسِ العَـــارِضِ [5]

وَالْفِعْـــلُ يَمْتَـــازُ بِـ(قَـــدْ) وَالتَّـــاءِ وَالنُّـــونِ، [6] أَمَّـــا الحَـــرْفُ بِـــالعَرَاءِ [7]

(١) في النسخة الأخرى (اعتقد).
(٢) أي الكلام في اصطلاح النحاة.
(٣) يقصد بالأداة: (أل) بأنواعها المشهورة إلا (أل) الموصولة عند بعض العرب الذين يدخلونها على الفعل المضارع، انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ١١/١، ٢٥٣، التذييل والتكميل ١١٣/٢، ٢١٧/٣.
(٤) أي حرف الجر، وهنا عد الناظم من علامات الاسم الجر وحروف الجر فجعلهما علامتين، وكثير من النحويين يكتفون بأحدهما عن الآخر انظر فيمن عدهما معا همع الهوامع ١/ ٩، ١٣، وانظر فيمن اقتصر على الجر ألفية ابن مالك وشروحها والفصول الخمسون لابن معط بتحقيق محمود الطناحي ١٥١، وانظر فيمن اقتصر على حروف الجر: شرح الأنموذج للأردبيلي ٣٥، كتاب الفصول في العربية لابن الدهان بتحقيق الدكتور فائز فارس ص ١ من التحقيق.
(٥) ذكر الناظم في هذا البيت والذي قبله علامات الاسم.
(٦) ذكر الناظم في هذا البيت علامات الفعل، ف(قد) تدخل على الفعل الماضي والمضارع، والتاء تدخل على الماضي فقط، ونون التوكيد تدخل على المضارع والأمر، وأما نون النسوة فتدخل على الأفعال الثلاثة وهذه النون غير النون الداخلة على الضمائر مثل (هنّ، أنتنّ) وغيرهما؛ لأن المقصود بنون النسوة الضمير، أما اللاحقة للضمائر فهي حرف دال على جمع المؤنث.
(٧) أي يعرف الحرف بأن يعرى من علامات الفعل والاسم.

المعرب والمبني

أَعْـرِبْ مِـنَ الأَسْمَـاءِ مَـا تَمَكَّنَـا[1] وَالعَـادِمُ التَّمْكِـيْنِ حَظُّـهُ الْبِنَـا
لِـشَبَهٍ بِـالحَرْفِ مِنْـهُ أَدْنَى فِي الوَضْـعِ أَوْ فِي الفَقْـرِ أَوْ فِي المعْـنَى[2]
كَ(زُرْتُ مَـنْ يَـوَدُّنِيْ وَأَيْنَـا مَـنْ يَقَـعُ العُـرْفُ لَدَيْـهِ دَيْنَـا)
وَمَـا مِـنَ الْأَسْمَـاءِ لَـيْسَ ذَا شَـبَهْ فَـاقْضِ عَلَيْهَـا أَنْ تَكُـوْنَ مُعْرَبَـهْ
مِـنْ نَحْـوِ (زَيْـدٍ وَالْفَـتَى وَأَحْمَـدَا)[3] وَالْـزَمْ بِنَـا مَـاضٍ وَأَمْـرٍ أَبَـدَا
وَلْيُعْـرِبَنْ مُـضَارِعًا مَـنْ جَـرَّدَهْ مِـنْ نُـوْنَيِ الْإِنَـاثِ وَالمؤَكِّـدَهْ
وَالحَـرْفُ مَبْـنِيٌّ وَلَـيْسَ يُعْـرَبُ لِكَـوْنِ مَعْنَـاهُ بِـهِ لَا يُطْلَـبُ
وَالاسْـمُ لِمَـا كَـانَ ذَا مَعَـانِيْ[4] خُـصِّصَ بِـالإِعْرَابِ وَالبَيَـانِ
أَنْوَاعُـهُ أَرْبَعَـةٌ: نَوْعَـانِ فِي الفِعْـلِ وَالأَسْمَـاءِ وَاقِعَـانِ:
الرَّفْـعُ وَالنّـصَبُ، وَجَـرٌّ فِي اسْـمِ وَالْفِعْـلُ مُخْـتَصٌّ بِنَـوْعِ الجَـزْمِ

(١) أي المتمكن من الاسمية سواء كان مصروفا ويسمى متمكنا أمكن، أو ممنوعا من الصرف ويسمى متمكنا غير أمكن.
(٢) ذكر في هذا الشطر ثلاثة من أنواع الشبه بالحرف وهي: الشبه الوضعي كالضمائر، والشبه الافتقاري كأسماء الموصول، والشبه المعنوي كأسماء الاستفهام والشرط والإشارة.
(٣) مثّل الناظم بثلاثة أسماء معربة مختلفة الإعراب: الأول يعرب بحركات ظاهرة مع الصرف، والثاني يعرب بالحركات المقدرة، والثالث يعرب بالحركات الظاهرة مع منع الصرف.
(٤) هكذا كتب في النسختين بإثبات الياء؛ للوزن، -وسيتكرر هذا كثيرا- والكتابة الإملائية المشهورة الآن بحذفها (معان)، وإثباتها جائز قال ناظر الجيش: "والمنقوص غير المنصوب إن كان منونا، فاستصحاب حذف يائه أجود؛ فنقول:هذا قاض، ومررت بقاض. فتقف بحذف الياء، استصحابا للوصل، والوقف عارض، وإقرار الياء جيد؛ إلّا أن الحذف أكثر، زعم أبو الخطاب، ويونس أن بعض من يوثق بعربيته يثبت الياء؛ فيقول: قاضي، عمي، وجاء الوقف بالياء عن ابن كثير وورش" تمهيد القواعد ٥٢٩٢/١٠-٥٢٩٣، وانظر سيبويه ١٨٣/٤-١٨٥، المساعد ٣١٠/٤.

كَ(يَرْغَبُ الطّالِبُ أَنْ أُعَلِّمَهْ ... وَلَمْ يُبَحْ فِيْ شَرْعِنَا مَا حَرَّمَهْ)[1]
وَالحَرَكَاتُ فِي الصَّحِيْحِ ظَاهِرَهْ ... وَفِيْكَ(مُوْسَى)[2] كُلُّهَا مُقَدَّرَهْ
وَنَحْوِ[3] (جَارِيْ)،[4] وَالَّذِيْ[5] ... يَظْهَرُ فِيْهِ النَّصْبُ غَيْرَ مُخْتَفِي
وَإِنْ يُعَلْ فِعْلٌ بِوَاوٍ أَوْ بِيَا ... انْصِبْ كَ(لَنْ أَدْعُوَ ذَا أَوْ أَرْمِيَا)
وَالرَّفْعُ لِاسْتِثْقَالِهِ لَا يَظْهَرُ ... وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنِ[6] بِ(يَخْشَى) قَدَّرُوْا
وَالجَزْمُ بِالحَذْفِ لِكُلِّ الأَحْرُفِ ... مِنْ ذَاكَ وَالتَّسْكِيْنُ أَصْلٌ فَاعْرِفِ
وَالحَرَكَاتُ الأَصْلُ فِي الإِعْرَابِ ... وَهَاكَ مَا قَدْ نَابَ فِي أَبْوَابِ

باب الأسماء الستة

لِلرَّفْعِ وَاوٌ وَلِنَصْبٍ أَلِفُ ... وَالْيَاءُ لِلْجَرِّ بِأَسْمَا وَصَفُوا
نَحْوُ(أَبَا[7] عَمْرٍو أَخِيْنَا[8] ذُوْ الرَّجَا ... حَمُوْ فَتَاةٍ طَابَ فُوهَا أَرَجَا)[9]
وَالشَّرْطُ مِنْ هَذَا المِثَالِ بَيِّنُ ... وَالنَّقْصُ أَوْلَى لِ(هَنٍ) وَأَحْسَنُ

(١) (يرغب) فعل مضارع مرفوع، (الطالب) اسم مرفوع لأنه فاعل، (أعلم) فعل مضارع منصوب، (أن أعلمه) المصدر المؤول مفعول به منصوب، (يبح) فعل مضارع مجزوم، (شرعنا) اسم مجرور.
(٢) وهو المنتهي بألف، وهو ما يسمى مقصورا.
(٣) بالجر معطوف على لفظ (موسى)، ويقصد ب(جاري) المضاف إلى ياء المتكلم، فتقدر جميع الحركات على ما قبل ياء المتكلم؛ لاشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن ياء المتكلم يناسبها كسر ما قبلها.
(٤) أي المضاف إلى ياء المتكلم تقدر على ما قبل الياء جميع الحركات لاشتغال المحل بحركة المناسبة.
(٥) قول الناظم (والذي كالمقتفي) الواو استئنافية، ويقصد ب(كالمقتفي) أي ما يسمى بالمنقوص وهو كل اسم ينتهي بياء لازمة ساكنة وقبلها كسرة.
(٦) أي الرفع والنصب؛ فالضمة والفتحة مقدرتان على الفعل المضارع المنتهي بالألف ك(يخشى).
(٧) منادى منصوبا بأداة نداء محذوفة، علق في الأصل بكلمة (منادى)
(٨) علق في الأصل بكلمة (بدل من عمرو).
(٩) الأرج: توهج ريح الطيب، القاموس (أرج).

وَفِيْ (أَبٍ وَالأَخِ) نَـــزْر[1] وَ (الحَـــمِ) وَالأَشْـــهَرُ القَـــصْرُ لَهُـــنَّ فَـــاعْلَمِ[2]

باب المثنى

بِـــأَلِفٍ رَفْـــعُ المُثَـــنَّى، وَنُـــصِبْ كَـــالجَرِّ بِالْيَـــاء، وَكَ (اثْنَـــيْنِ)[3] حُـــسِبْ
(كِـــلَا وَكِلْتَـــا) هَكَـــذَا إِنْ نُـــسِبَا[4] إِلَى ضَـــــمِيْرٍ كَ (كِلَاهُمَـــــا أَبَى)
وَإِنْ لِظَـــاهِرٍ أُضِـــيْفَا قُـــصِرَا نَحْـــوَ (كِـــلَا ذَيْـــنِ أَجِـــلَّ مَحْـــضَرَا)

باب الجمع [المذكر] السالم[5]

بِـــالْوَاوِ جَمْـــعُ (سَـــالِمٍ وَعَمْـــرِو) يُرْفَـــعُ، وَالْيَـــاءُ لِنَـــصْبٍ جَـــرِّ
وَقِـــسْ عَلَـــى هَـــذَا وَ (عِـــشْرُوْنَ) بِـــهِ أُلْحِـــقَ وَ (التِّـــسْعُوْنَ) أَقْـــصَى بَابِـــهِ
وَمِثْـــلُ ذَا (أُولُـــوْ وَأَهْلُـــوْنَ) وَقَـــدْ شُـــذِّذَ (أَرْضُـــوْنَ) وَفِيْ شِـــعْرٍ وَرَدْ[6]
وَمِثْلُـــهُ (سِـــنُوْنَ) وَهْـــوَ قَـــدْ يُـــرَى بِ (الحِـــيْنِ)[7] مُلْحَقًـــا فَيَجْـــرِيْ مَـــا جَـــرَى
وَكَـــسْرُ نُـــوْنِ الجَمْـــعِ شَـــذَّ وَافْـــتَحِ نُـــوْنَ المُثَـــنَّى عِنْـــدَ قَـــوْمٍ فُـــصُحِ

(١) أي النقص نزر أي قليل في (أب وأخ وحم).
(٢) أي في (أب وأخ وحم) النقص نزر، والأشهر القصر، ولعله يقصد أشهر من النقص ولكن تعبيره ب(والأشهر القصر) قد يفهم منه أنه أشهر من الإتمام والإعراب بالحروف وهذا مخالف لابن مالك حيث قال في الخلاصة:
وقصرها من نقصهن أشهر
انظر المرادي على الألفية: ١/٧٥، الجامع الصغير في النحو لابن هشام ١١.
(٣) أي من الملحق بالمثنى (اثنتان) مثل (اثنين) فاحسبهما.
(٤) أي أضيفا.
(٥) زيادة لا توجد في النسختين.
(٦) مثل قول الشاعر:
لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني هداد خطيب فوق أعواد منبر
وقول الشاعر:
وأية بلدة إلا أتينا من الأرضين تعلمه نزار
انظر همع الهوامع ١/ ١٥٧.
(٧) أي لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون مع التنوين.

باب الجمع المؤنث

جَمْعٌ كَ(هِنْدَاتٍ) بِكَسْرٍ يُنْصَبُ ... أَيْضًا يُجَرُّ وَكَهَذَا أَعْرَبُوْا
مَا جُعِلَ اسْمًا وَكَذَا (أُولَاتُ) ... وَمِثْلُ ذَا الأَوَّلِ[1] (أَذْرِعَاتُ)

باب ما لا ينصرف

مَمْنُوْعُ صَرْفٍ جَرُّهُ بِالْفَتْحَةِ ... مَا لَمْ يَجِئْ بِاللَّامِ أَوْ إِضَافَةِ
نَحْوُ (إِلَى أَحْمَدَ سِرْ وَالأَحْمَدِ) ... وَ(اذْهَبْ إِلَى أَفْضَلِنَا لِتَهْتَدِيْ)[2]

باب الأفعال الخمسة

اِرْفَعْ بِنُوْنٍ مَا مِنَ الأَفْعَالِ ... يَقْفُوْ[3] سَبِيْلَ الخَمْسَةِ الأَمْثَالِ
وَإِنْ نَصَبْتَ أَوْ جَزَمْتَ فَاحْذِفِ ... كَ(لَنْ تَقُوْمَا لَمْ يَجِيْئُوا لَمْ تَفِيْ)

باب النكرة والمعرفة

اِسْمٌ لِ(أَلْ) يَصْلُحُ أَوْ لِ(رُبَّا) ... نَكِرَةٌ كَ(رُبَّ عَبْدٍ لَبَّا)
وَحَدُّهَا اسْمٌ شَائِعٌ فِيْ جِنْسِ ... مَوْجُوْدٍ اوْ مُقَدَّرٍ كَ(شَمْسِ)
وَإِنَّمَا بِالحَدِّ خَصُّوا النَّكِرَهْ ... إِذْ لَمْ تَكُنْ أَفْرَادُهَا مُنْحَصِرَهْ
وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ مَحْصُوْرَهْ ... بِالْعَدِّ فِيْ أَبْوَابِهَا الْمَشْهُوْرَهْ
وَهْيَ الضَّمِيْرُ عَلَمٌ وَالْمُبْهَمُ[4] ... ذُو الوَصْلِ ذُوْ الأَدَاةِ وَالْمُتَمِّمُ

(١) أي مثال ما جعل اسما.
(٢) كتبت في الأصل: (لتهتدِ).
(٣) أي يتبع، انظر القاموس (قفو)، اللسان (قفو).
(٤) يقصد بالمبهم اسم الإشارة.

ذُوْ نِسْبَةٍ[1] لِوَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرْ وَزِيْدَ فِيْهَا مَا يُنَادَى فَاقْتَصِرْ[2]

باب الضمير

أَمَّا الضَّمِيْرُ مَا بِهِ الشَّخْصُ كَنَى عَنْ نَفْسِهِ عِنْدَ خِطَابٍ كَ(أَنَا)
أَوْ غَيْرِهِ كَ(هُوَ وَهُمْ وَهُنَّا وَهْيَ هُمَا) لَا فَرْقَ فِي الْمُثَنَّى
وَذُوْ خِطَابٍ (أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ) بِهَذَا وُسِمَا
لِذِي اتِّصَالٍ وَانْفِصَالٍ يَنْقَسِمْ وَبَارِزٍ[3] مِنْ عَامِلٍ وَمُكْتَتِمْ[4]
فَأَوَّلٌ[5] فِي الاخْتِيَارِ لَا يَلِيْ (إِلَّا) وَلَا يُؤْتَى بِهِ فِي الأَوَّلِ
كَالْيَا وَكَافٍ مِنْ (غُلَامِيْ سَأَلَكْ) وَالْيَا وَهَاءٍ مِنْ (دَعِيْهِ مَا تَرَكْ)
وَمِنْهُ مُخْتَصٌّ بِرَفْعٍ كَالتَّا مِنْ نَحْوِ (قُمْتُ) حَيْثُمَا تَأَتَّى
وَأَلِفُ اثْنَيْنِ وَوَاوُ الْجَمْعِ وَنُوْنُ نِسْوَةٍ وَيَاءٌ كَ(ادْعِيْ)
وَيَا تكلمٍ[6] وَكَافٌ وَالْهَا لِذِيْ خِطَابٍ وَلِغَيْبٍ قُلْهَا[7]
فِيْكَ (أَخِيْ قَدْ زَارَنِيْ وَزُرْتُكَا وَزُرْتُهُ لِحَقِّهِ وَحَقِّكَا)
وَالثَّانِ[8] مِنْهُ ذُو ارْتِفَاعٍ وَمَضَى أَوَّلَ ذَا الْبَابِ فَلَا تَعَرُّضَا[9]

(١) يقصد ب(ذو نسبة) المضاف لواحد من المعارف السابقة.
(٢) أي من المعارف ما يعرف بالقصد وهو المنادى.
(٣) أي ضمير ظاهر.
(٤) أي مستتر.
(٥) أي الضمير المتصل.
(٦) في أصل الأصل كتب: (ياء ناطق) وما أثبته من هامش الأصل (ويا تكلم) –وهو أوضح– وكلاهما صحيح.
(٧) هذا البيت دخله القطع، وهو: حذف آخر الوتد المجموع وتسكين ما قبله، (مستفعلُنْ) صارت (مستفعلْ)، انظر علم العروض والقافية لعبد العزيز عتيق ٤٨– ٤٩، العروض والقافية بين التراث والتجديد للدكتور مأمون عبد الحليم وجيه ٤١.
(٨) هو الضمير المنفصل.
(٩) تقدم قريبا في البيتين: (أو غيره كهو وهم وهنّا...) والذي بعده.

وَذُو انْتِصَابٍ مِنْهُ فِي (إِيَّاكَ ... إِيَّايَ) وَالتَّفْرِيْعُ لَا يَخْفَاكَا
وَثَالِثٌ[1] وَقَدْ مَضَى مُفَصَّلَا ... مُتَّصِلاً يَكُوْنُ أَوْ مُنْفَصِلاً
وَرَابِعٌ[2] وَفِي اسْتِتَارٍ قُسِمَا ... قِسْمَيْنِ مَا جَازَ وَمَا تَحَتَّمَا
وَاخْتَصَّ هَذَا بِضَمِيْرِ الرَّفْعِ ... ثُمَّ الَّذِيْ قَامَ مَقَامَ الْمَنْعِ
وَافَاكَ فِيْ نَحْوِ (أَقُوْمُ وَاضْرِبِ ... إِنْ تَأْتِ نَشْكُرْ) غَيْرُ ذَا لَمْ يُحْجَبِ
وَاسْتَوْعَبَ الْأَوْجُهَ (نَا)، كَ(إِنَّا ... قَوْمٌ لِمَنْ دَانَ لَنَا قَدْ دِنَّا)[3]
وَلَا تَجِئْ بِالْفَصْلِ حَالَ السَّعَةِ ... مَا وَسِعَ الوَصْلَ فَصِيْحُ اللُّغَةِ
وَمُضْمَرَانِ نَصْبٍ[4]: الأَخَصُّ الأَوَّلُ ... ثَانِيْهِمَا فِيْهِ الْخِيَارُ يَحْصُلُ
وَمَا أَتَى لِنَحْوِ (كَانَ) خَبَرَا ... فِيْهِ خِلَافٌ وَانْفِصَالٌ نُصِرَا
وَإِنْ تَصِلْ فَقَدِّمِ الْأَخَصَّا ... وَفِي انْفِصَالٍ لَمْ يَكُنْ مُخْتَصَّا
وَفِي التَّسَاوِي الِانْفِصَالَ فَاعْتَمِدْ ... وَفِي اخْتِلَافِ الغَيْبِ ضِدٌّ قَدْ يَرِدْ
مَعْ (لَيْتَ) وَالْفِعْلِ سِوَى لَيْسَ الْزَمِ ... -نَوْنًا تَقِيْهِ قَبْلَ يَا التَّكَلُّمِ
وَالْعَكْسُ فِي (لَعَلَّ) أَمَّا الْبَاقِي ... يَأْتِيْ مَعَ التَّجْرِيْدِ وَالْإِلْحَاقِ
وَالْبَعْضُ[5] مِنْ (عَنِّيْ وَمِنِّيْ) حَذَفَا ... وَ(لَدُنِيْ) قَلَّ وَ(قَدْنِيْ) خَالَفَا

(١) أي الضمير الظاهر البارز.
(٢) أي الضمير المستتر.
(٣) علق في الأصل كلمة (للمنصوب) على كلمة (كإنّا)، وكلمة (للمجرور) على كلمة (لنا)، وكلمة (للمرفوع) على كلمة (دنّا).
(٤) بحذف التنوين للوزن، وحرك (الأخصُ) في النسختين بالرفع، ولو حرك بالكسر للإضافة لكان صحيحا من إضافة الاسم إلى صفته وهذا قليل مثل: حبة الحمقاء، ومسجد الجامع، وذلك على تقدير مضاف إليه محذوف تقديره: ومضمرا نصبِ الضميرِ الأخصِ الأولُ، ويرفع (الأول) على النعت المقطوع.
(٥) أي بعض العرب، وهذا شاذ خاص بالضرورة، وأجازه الجزولي، انظر شرح الألفية للمرادي ١/١٥٩-١٦٠، أوضح المسالك ١/١١٨، التصريح ١/١١٢، الهمع ١/٢٢٣، ٢٢٤.

باب العَلَم

اِسْمٌ بِلَا قَيْدٍ لِعَيْنٍ دَلَّا ... وَالْعَلَمُ الجِنْسِيْ يَعُمُّ الْكُلَّا

مِثَالُ ذَاكَ[1] (خَالِدٌ وَهِنْدُ ... وَلَا حِقٌ وَقَرَنٌ وَنَجْدُ)

وَمِثْلُ ذَا[2] (أُسَامَةٌ) لِلْأَسَدِ ... فَإِنَّ ذَا مِنْهُ لِكُلٍّ وَاحِدِ

وَهْوَ[3] اسْمُ جِنْسٍ دَاخِلٌ فِي النَّكِرَهْ ... لِكَوْنِ (أَلْ) تَدْخُلُهُ مُؤَثِّرَهْ

وَلَا كَذَا (أُسَامَةٌ) لِكَوْنِهِ ... مَعْرِفَةً فَحَظُّهَا فِيْ بَيْنِهِ[4]

وَالْكُنْيَةُ الْمَبْدُوْ[5] بِ (أُمٍّ أَوْ بِأَبْ) ... وَمُشْعِرٌ بِالعُلْوِ أَوْ ضِدٍّ لَقَبْ

مِثْلُ (أَبِيْ عَمْرٍو وَأُمِّ الْقَاسِمِ)[6] ... وَ (بَطَّةٍ وَالْمُرْتَضَى وَالْحَاكِمِ)[7]

وَقَدِّمِ الْإِسْمَ[8] وَأَخِّرْ لَقَبَا ... وَإِنْ أَتَى مَعْ كُنْيَةٍ تَعَاقَبَا

وَإِنْ يَكُ اسْمٌ مَعَهُ وَأُفْرِدَا ... فَانْسِبْ[9] أَوِ اتْبِعْ ثَانِيًا لِلْمُبْتَدَا[10]

وَاقْتَصَرَ الْبِصْرِيْ عَلَى الإِضَافَةِ ... وَجَوَّزَ الإِتْبَاعَ أَهْلُ الْكُوْفَةِ

وَمَاكَ (فَضْلٍ) جَافَبِالنَّقْلِ حَصَلْ ... أَوْ كَ (سُعَادٍ) فَيُسَمَّى الْمُرْتَجَلْ

وَمِنْهُ مَنْسُوْبٌ[11] كَ (عَبْدِ الْبَارِيْ) ... وَبِالْكُنَى هَذَا كَثِيْرٌ جَارِيْ

---

(١) اسم إشارة للبعيد ويريد به الإشارة إلى علم الشخص المذكور أولا.
(٢) اسم إشارة للقريب ويريد به الإشارة إلى علم الجنس المذكور ثانيا.
(٣) أي الأسد، كما في هامش الأصل.
(٤) أي البُعد عن (أل).
(٥) أي المبدوء، وخفف بحذف الهمزة للوزن.
(٦) هذه أمثلة على الكنية.
(٧) هذه أمثلة على اللقب.
(٨) بقطع همزة الوصل لأجل الوزن. وأضع كسرة على الألف، ولم أضع همزة لئلا تلتبس بهمزة القطع الأصلية.
(٩) أي أضف، مثل (سعيد كرز) بالإضافة.
(١٠) أي أتبع الثاني للأول.
(١١) أي مضاف، كما علق عليه في الأصل.

وَجَـــاءَ جُمْلَـــةً وَجَـــا مُرَكَّبَـــا ... كَ(شَـابَ قَرْنَاهَـا) وَ(مَعْـدِيْ كَرِبَـا) (١)

فَالْجُمْلَـةُ احْكِهَـا وَعَجْـزَ الثَّـانِيْ (٢) ... أَعْرِبْـهُ وَالـصَّدْرُ مَكَـانُ البَـانِي (٣)

وابْـنِ كَ(سِـيْبَوَيْهِ) فِي الْأَعْـلَامِ ... وَإِنْ جَـلَا (٤) الْإِعْـرَابَ كَـالْأَعْلَامِ (٥)

باب الإشارة

بِ(ذَا) لِوَاحِـدٍ أَشِـرْ وَالـضِّعْفِ ... (ذَيْـنِ) وَإِعـرابَ الْمُثَـنَّى وَفِّ

وَ(ذِيْ وَذِهْ وَتِيْ وَتَـا) لِلْوَاحِـدَهْ ... وَلِلْمُثَـنَّى (تَـانِ) فَـادْرِ الْقَاعِـدَهْ

وَالْجَمْـعُ مُطْلَقًـا (٦) (أُولَاءِ) وَقَـصَرْ (٧) ... بَنُـوْ تَمِـيْمٍ وَالْحِجَـازِيُّ أَبَـرّْ (٨)

(١) هكذا كتب في الأصل، والأولى كتابتها (معديكربا).

(٢) بالتكبير وجزمه، كما هو معلق في هامش الأصل، ويقصد ب(التكبير) أي لفظ (عجز) بالتكبير وليس مصغرا فيقال: (وعجيز) ويقصد ب(جزمه) أي سكون الجيم؛ للوزن، علق هذا التعليق لئلا يظن أنه مكبر ومضموم الجيم فينكسر الوزن، فيلجأ إلى التصغير ليستقيم الوزن، ولكن بتسكين العين –وهو جائز للتخفيف– يحصل المقصود من غير خلل بالوزن.

(٣) في النسخة الأخرى (الثاني) بدل (الباني)، والصواب ما في الأصل.
ويقصد به أن صدر المركب المزجي يبنى عند من ذهب إلى بنائه، قال الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك ١/٩٦-٩٧: "ومن العلم (ما بمزج ركّبا) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها، نحو بعلبك وحضرموت ومعديكرب وسيبويه، و(ذا) المركب تركيب مزج (إن بغير ويهِ تمَّ) أي ختم (أعربا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، والجزء الأول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعديكرب فيبنى على السكون، وقد يبنى ما تم بغير ويه على الفتح تشبيها بخمسة عشر، وقد يضاف صدره، إلى عجزه، والأول هو الأشهر، أما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فإنه مبني على الكسر لما سلف، وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه." وانظر التصريح ١/١١٨.

(٤) قال في القاموس (جلا): "جلا النحلَ جلاء دخّن عليها ليشتار العسل، والسيفَ والمرآةَ جلوا وجلاءً: صقلهما، والهمَّ عنه: أذهبه، وفلان الأمرَ: كشفه عنه، كجلّاه، وجلّى عنه."

(٥) في البيت جناس تام (الأعلام) الأولى أي الأسماء الأعلام، و(الأعلام) الثانية أي الجبال الواضحة أي الدلائل الواضحة.

(٦) للمذكر والمؤنث، كما هو معلق في الأصل.

(٧) أي بنو تميم تنطقه بدون همز فيصير مقصورا (أولى).

(٨) هذا ترجيح من الناظم للغة الحجازيين.

وَلِلْقَرِيْبِ مِنْ مَكَانٍ أَشِرِ ... بَ(هَاهُنَا) وَدُوْنَ (هَا)[1] وَاقْتَصِرِ
وَلِلْقَصِيْ (ثَمَّ وَهَنَّا) وَفُتِحْ ... ثَاءٌ وَهَاءٌ وَبِكَسْرٍ (هَا) سُمِحْ[2]
بِالْكَافِ صِلْ حَرْفِيَّةً وَاللَّامِ ... وَدُوْنَهَا لِلْبُعْدِ أَوْ إِعْظَامِ
وَاللَّامُ فِي الْأَفْرَادِ[3] غَالِبًا تَجِيْ ... وَالْجَمْعِ نَادِرًا وَغَيْرُ ذَا حُجِيْ[4]
وَقَلَّمَا تَجْتَمِعُ الْكَافُ وَهَا ... وَلَا تَجِيْءُ اللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا[5]

باب الموصول

اِسْمِيُّهُ ذُوْ عَائِدٍ فَالْمُفْرَدُ ... لَهُ (الَّذِيْ الَّتِيْ) لِأُنْثَى تُفْرَدُ
وَضِعْفًا (اللَّذَانِ واللَّتَانِ) جَا ... وَاقْفُ بِذَيْنِ لِلْمُثَنَّى مَنْهَجَا
وَجَمْعُهُ (الْأُولَى الَّذِيْنَ) حَيْثُ حَلّْ ... وَالْبَعْضُ[6] بِالْأَخِيْرِ[7] كَالْجَمْعِ[8]
(وَاللاَّءِ وَاللاَّتِ) وَبِالْيَاءِ مَعَا[9] ... جَمْعُ (الَّتِيْ) ثُمَّ (الأُولَى) قَدْ وَقَعَا
فِي مَوْقِعِ (اللاَّتِ) كَمَا (اللاّءِ)[10] وُضِعْ ... فِي مَوْضِعِ (الَّذِيْنَ) وَالْكُلُّ سُمِعْ[11]

(١) في النسخة الأخرى (ودونها).
(٢) أي وأسماء الإشارة التي للقصي أي البعيد (ثَم) بفتح الثاء، و (هنّا) بفتح الهاء وتشديد النون ويجوز كسر الهاء أيضا.
(٣) جمع فرد، كما هو معلق على الأصل.
(٤) أي: منع كما هو معلق في الأصل.
و(حجا يحجو) له معان منها (وقف ومنع وظن) انظر القاموس (حجو).
(٥) في الأصل كتبت (قدمتها)
(٦) أي بعض العرب، وهم طيئ وهذيل وعقيل، انظر الهمع ١/٢٨٥.
(٧) أي: (الذين).
(٨) المذكر السالم، كما هو معلق عليه في الأصل، أي أعرب إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا.
(٩) قال في الهمع ١/٢٨٧: "ومنها لجمع المؤنث: اللاتي واللائي واللواتي، وبلا ياءات مع كسر ما قبلها وسكونه، واللا، واللوا بقصرهما واللاءات بالبناء على الكسر، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم..."
(١٠) في النسخة الأخرى (للاء) وما أثبته من الأصل.
(١١) انظر الهمع ١/٢٨٦، ٢٨٧.

وَعُمَّ مُطْلَقًا بِ(مَنْ وَمَا وَأَلْ) وَ(ذُوْ) كَهُنَّ عِنْدَ طَيِّئٍ حَصَلْ
وَجَمْعُ (ذَاتُ) عِنْدَهُمْ (ذَوَاتُ) وَالْجَمْعُ وَالأَفْرَادُ مَبْنِيَّاتُ
وَ(ذَا) لَكَ (مَا) إِنْ سَبَقَ اسْتِفْهَامُ بِ(مَا وَمَنْ) وَاعْتَبَرَ الْكَلامُ[1]
لِلْكُلِّ مِمَّا مَرَّ تَلْزَمُ الصِّلَهْ عَلَى ضَمِيْرٍ طِبْقِهِ مُشْتَمِلَهْ
وَالْوَصْلُ بِالْجُمْلَةِ أَوْ مَا قَارَبَا[2] نَحْوُ (الَّذِيْ عِنْدَكَ مِمَّنْ رَاقَبَا)
وَوَصْلُ (أَلْ) بِالصِّفَةِ الصَّرِيْحَةِ وَجَا بِفِعْلٍ مُعْرَبٍ[3] مَعْ قِلَّةِ
وَأَلْحِقَنْ (أَيًّا) بِ(مَا) وَأَعْرِبِ إِنْ ذُكِرَ الْعَائِدُ أَوْ لَمْ تُنْتَسَبِ[4]
وَأَطْلَقَ الْبَعْضُ[5] وَفِيْ ذَا الْحَذْفِ سَبِيْلَ (أَيٍّ) غَيْرُهَا يُقَفِّيْ[6]
إِنْ يَطُلِ الوَصْلُ وَإِلاَّ الْحَذْفُ قَلّْ وَامْنَعْهُ فِيْ وَصْلٍ بِظَرْفٍ أَوْ جُمَلْ
وَشَاعَ فِيْ مَنْصُوْبِ فِعْلٍ مُتَّصِلْ وَقَلَّ فِيْ وَصْفٍ كَ(مَنْ زُرْنَا يُجَلّْ)
وَفِي الَّذِيْ جُرَّ بِوَصْفٍ يَكْثُرُ كَ(آتِنَا مَا أَنْتَ مُؤْتٍ قَادِرُ)

(١) أي لعد (ذا) من أسماء الموصول شرطان: أحدهما: أن تقع بعد (ما أو من) الاستفهاميتين، الثاني: أن تكون معتبرة في الكلام أي أن تكون غير ملغاة، فإن ألغيت بأن عدت مع (ما أو من) اسما واحدا للاستفهام لم تعد من الموصولات فتكون (ماذا) أو (من ذا) كلها اسما واحدا للاستفهام، ولا يعمل فيها ما قبلها، ولهما معا وجه آخر في حال الإلغاء وهو أن يكونا اسما موصولا أو نكرة موصوفة، ومنه قول سحيم الرياحي:

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكنْ بالمغيب نبئيني

أي دعي الذي علمت أو شيئا علمت ولذلك عمل فيها ما قبلها. انظر المرادي ٢٣١/١.

(٢) أي شبه الجملة.

(٣) أي الفعل المضارع.

(٤) أي: تضف، كما هو معلق عليه في الأصل.
والمقصود: أن (أيًّا) اسم موصول مثل (ما) ولكنها تأتي معربة في ثلاثة أحوال، ومبنية في حالة واحدة وهي: إذا أضيفت وحذف العائد.

(٥) أي جعلوا (أيا) معربة في جميع أحوالها، والقائل بهذا الخليل ويونس رحمهما الله، انظر شرح الألفية للمرادي ٢٤٣/١.

(٦) في هذا البيت إلى آخر الباب يتحدث عن حذف الضمير العائد من جملة الصلة سواء كان منصوبا أو مرفوعا أو مجرورا.

وَهَكَـــذَا الْمَجْـــرُوْرُ بِالَّـــذِيْ يُجَـــرّْ ذُو الْوَصْـلِ كَ(امْـرُرْ بِالَّـذِيْ مَـرَّ عُمَـرْ)

باب المعرف

الـــلاَّمُ لِلتَّعْرِيْـــفِ أَوْ جَمِيْـــعُ (أَلْ) فَـــإِنْ تُعَـــرِّفْ (جَـبَلاً) قُـــلِ (الْجَبَـــلْ)
فِي (الآنَ وَالَّـــذِيْنَ) زِيْـــدَتْ لازِمَـــهْ كَ(الـــلاَّتِ وَاللاَّئِـــيْ)[1] بِهِـــنَّ دَائِمَـــهْ
وَ(الْفَـضْلُ) هِـيْ فِيْـهِ لِلَمْـحِ الـصِّفَةِ وَفِيْ كَ(طِبْـتَ الـنَّفْسَ) لِلـضَّرُوْرَةِ[2]
وَقَـدْ يَجِـي الْمُـضَافُ أَوْ مَـا تَـصْحَبُ عَلَـى الْمُـسَمَّى عَلَمًـا يُغَلَّـبُ
وَحَـذْفُ هَـذِيْ لِنِـدًا أَوْ نِـسْبَةِ[3] حَـتْمٌ وَقَـدْ تُحْـذَفُ لا لِعِلَّـةِ

باب المبتدأ والخبر

قَوْلُـكَ: (زَيْـدٌ قَـائِمٌ) قَـدِ انْحَـصَرْ فِيْ طَرَفَيْـهِ الْمُبْتَـدَا مَـعَ الْخَبَـرْ
وَالثَّـانِ[4] فِيْ (مَـا خَائِـبٌ ذَوُوْ الْوَفَـا) فَاعِـلٌ الْوَصْـفُ بِـهِ قَـدِ اكْتَفَـى[5]
وَفِيْ سِـوَى الإِفْـرَادِ إِذْ يُطَـابِقُ عَيِّنْـهُ لِلإِخْبَـارِ وَهْـوَ اللاَّئِـقُ[6]
وَارْفَـعْ بِبَـدْءٍ حَيْـثُ كَـانَ الْمُبْتَـدَا وَالْخَبَـرَ ارْفَعْـهُ بِـهِ مُعْتَمِـدَا[7]

(١) كتبت في الأصل)اللاتي).
(٢) يشير إلى قول رشيد اليشكري:
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوْهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو
انظر المفضليات ٣١٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١، ٣٨٦/٢، التذييل والتكميل ٢٣٨/٣، ٢٠٧/.
(٣) أي: إضافة.
(٤) كتب في النسخة الأخرى (الثاني)، وهو الخبر.
(٥) فيعرب فاعلا سد مسد الخبر.
(٦) أي إذا طابق الوصف الاسم الواقع بعده في التثنية أو الجمع تعين أن يعرب خبرا مقدما فقط، مثل: هل مسافران المحمدان، وما مسافرون المحمدون.
(٧) هذا مذهب البصريين. انظر الكتاب ٧/١، المقتضب ٤٩/٢، ١٢/٤، ١٢٦، الإنصاف ٤٤-٥١، التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٢٤-٢٢٨.

وَمَـــا بِـــهِ فَائِـــدَةٌ تَمَّـــتْ خَبَـــرْ ... كَ(اللهُ فَـــرْدٌ) (أَحْمَـــدٌ[1] خَيْـــرُ الْبَـــشَرْ)

وَالأَصْـــلُ فِيْ ذَا[2] أَنْ يَكُـــوْنَ مُفْـــرَدَا ... وَالْجُمْلَـــةَ اشْـــرِطْ رَبْطَهَـــا بِالْمُبْتَـــدَا

وَإِنْ حَـوَتْ مَعْنَـاهُ لا شَـرْطَ[3] كَمَـا ... فِيْ نَحْـــوِ (قَـــوْلِيْ: رَبِّ كُـــنْ لِيْ رَاحِمَـــا)

وَذُوْ جُمُـوْدٍ كَ(أَخُـوْكَ)[4] ، وَالَّـذِيْ ... يُـــشْتَقُّ غَيْـــرُ فَـــارِغٍ[5] كَ(عَائِـــذِ)[6]

وَنَحْـوُ ذَا الـضَّمِيْرِ حَتْمًـا اسْـتَتَرْ[7] ... وَالْعَكْـــسُ فِيْ جَـــارٍ لِغَـــيْرٍ ذِي الْخَبَـــرْ[8]

وَانْـوِ بِنَحْـوِ الظَّـرْفِ مَعْـنَى الْفِعْـلِ[9] ... وَالاسْـــمُ أَوْلَى نَظَـــرًا لِلأَصْـــلِ[10]

وَمَـا عَـنِ الـذَّاتِ بِمَعْـنَى أَخْبَـرُوْا ... وَ(اللَّيْلَـةَ الْهِـلالُ) حَـذْفًا قَـدَّرُوْا[11]

وَالابْتِـــدَاءُ لَمْ يَـــسُغْ بِـــالنَّكِرَهْ[12] ... مَـــا لَمْ تَعُـــمَّ أَوْ تَكُـــنْ مُـــصَغَّرَهْ[13]

---

(١) هكذا كتب بالتنوين، جعله مصروفا، وهذا سائغ في الشعر، وإن كان البيت لا يختل وزنا بعدم التنوين.

(٢) يشير به إلى الخبر فيذكر أنواعه.

(٣) أي لا يشترط وجود الرابط في جملة الخبر، إذا كان الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى، مثل: (نطقي الله حسبي).

(٤) أي الخبر الجامد فارغ من الضمير كذلك.

(٥) أي إن الخبر إذا كان مشتقا ففيه ضمير مستتر راجع إلى المبتدأ.

(٦) علق في الأصل كلمة (مبتدأ) على كلمة (الذي)، و كلمة (خبر) على كلمة (غير)؛ لكيلا يفهم أن لفظ (الذي) معطوف على (أخوك).

(٧) أي إذا رجع الضمير إلى ما هو له فيجب استتاره، مثل: (محمد قائم).

(٨) أي إذا رجع الضمير إلى غير ما هو له وجب إظهاره، مثل: (محمد زيد مكرمه هو).

(٩) أي متعلق الظرف والجار والمجرور.

(١٠) أي أن شبه الجملة تتعلق بمحذوف إما فعل أو اسم مشتق والأولى عند البصريين التعليق بالاسم.

(١١) هذه المسألة في الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات وهذا لا يجوز، وما ورد فيقدر اسم معنى مضاف إلى الذات، ففي المثال يقدر: (طلوع الهلال) فيكون الظرف خبرا عن معنى.

(١٢) يذكر الناظم هنا بعض مسوغات الابتداء بالنكرة، وذكر منها تسعة مسوغات.

(١٣) مثال ما كان المسوغ العموم: كلٌّ يموت، و مثال ما كان المسوغ التصغير: رُجيل عندنا، انظر التذييل والتكميل ٣/٣٢٩، ٣٣٢، ارتشاف الضرب ٣/١١٠١- ١١٠٢، شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢١٩، ٢٢١.

أَوْ جُعِلَ الظَّرْفُ وَشِبْهُهُ[1] خَبَرَا ... فِيْ نَحْوِ (عِنْدِيْ مَطْعَمٌ) وَ(لِيْ ذَرَا)[2]

أَوْ سَبَقَ النَّفْيُ أَوِ اسْتِفْهَامُ[3] ... أَوْ وُصِفَتْ أَوْ فُصِّلَ الْكَلامُ

أَوْ عَمِلَتْ أَوْ نُسِبَتْ،[4] وَالقَاعِدَهْ ... قَدْ وُضِعَتْ عَلَى حُصُوْلِ الْفَائِدَهْ

وَحَيْثُ لا مُوْجِبَ لِلتَّأَخُّرِ ... يَدْعُوْ فَلا بَأْسَ بِسَبْقِ الْخَبَرِ

وَارْدُدْهُ لِلأَصْلِ[5] إِذَا الَبْسٌ حَصَلْ ... أَوْ حَصْرٌ اَوْ صَدْرٌ لِسَبْقِهِ حَظَلْ[6]

وَيَلْزَمُ التَّقْدِيْمُ حَيْثُ الْمُبْتَدَا ... مَعْهُ ضَمِيْرُ مَا إِلَيْهِ أُسْنِدَا

أَوْ كَانَ مَا الصَّدْرُ لَهُ هُوَ الْخَبَرْ ... وَهَكَذَا (مَا عِنْدَنَا إِلاَّ عُمَرْ)

وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِهِ نَحْوُ (الْحَسَنْ) ... جَوَابَ (مَنْ هَذَا؟) مُجَوَّزٌ حَسَنْ

وَنَحْوُ (عِنْدِيْ) بَعْدَ (أَيْنَ أَحْمَدُ) ... ذُو الْبَدْءِ[7] مَحْذُوْفٌ وَتَمَّ الْمُسْنَدُ[8]

وَبَعْدَ (لَوْلا) حَذْفُهُ إِذَا عُلِمْ ... حَتْمٌ وَإِلاَّ ذِكْرُهُ حَتْمًا لَزِمْ

وَفِيْ صَرِيْحِ قَسَمٍ لَنْ نُثْبِتَهْ ... وَنَحْوِ (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهْ)[9]

وَحَيْثُ سَدّ الْحَالُ مَا سَدَّ الْخَبَرْ ... كَ(أَكْلِيَ اللَّحْمَ نَضِيْجًا) ذَاكَ قَرْ

عَنْ وَاحِدٍ أَخْبِرْ بِذِيْ تَعَدُّدِ ... كَ(ذَا سَخِيٌّ بَطَلٌ ذُوْ مُحْتِدِ)

---

(١) أي الجار والمجرور.

(٢) الذرا: العلو، ذروة الشيء أعلاه. انظر اللسان والتاج (ذرو)

(٣) مثال الواقع بعد نفي: ما فرسٌ عند زيد، و مثال الواقع بعد استفهام: أخبزٌ عندك، انظر المساعد لابن عقيل ١/٢١٨.

(٤) أي أضيفت، كما علق في الأصل.

(٥) أي تقدم المبتدأ وتأخر الخبر.

(٦) الحظل بمعنى المنع والكف، انظر القاموس المحيط (حظل).

(٧) أي المبتدأ محذوف في المثال الثاني: (عندي)، التقدير (عندي أحمد)، فحذف (أحمد) وإعرابه مبتدأ.

(٨) أي الخبر محذوف في المثال الأول: (الحسن)، التقدير (الحسن هذا) فحذف (هذا) وإعرابه خبر.

(٩) فيعرب (كل) مبتدأ مرفوعا، و(ضيعته) معطوف مرفوع، والخبر محذوف وجوبا. انظر التصريح ١/١٨٠.

باب كان وأخواتها

(كَانَ) لَهَا فِي الْمُبْتَدَا رَفْعٌ طَرَا[1] عَلَى الصَّحِيْحِ[2] وَبِهَا انْصِبْ خَبَرَا[3]
وَنَحْوُهَا (أَمْسَى وَبَاتَ أَصْبَحَا أَضْحَى وَلَيْسَ ظَلَّ صَارَ مُفْلِحَا)
(مَا انْفَكَّ لَمْ يَبْرَحْ وَيَفْتَأْ وَيَزَلْ) وَشِبْهُ نَفْيٍ شَرْطُ هَذِيْ فِي الْعَمَلْ
وَ(دَامَ) بَعْدَ (مَا) لَكَ (كَانَ تَعْمَلُ نَحْوُ (اتْبَعْنَا مَا دُمْتَ فِيْنَا تَأْمُلُ)
وَنَحْوُ مَاضٍ مَا بِتَصْرِيْفٍ أَتَى فِي عَمَلٍ مُسْتَعْمَلاً كَ (كُنْ فَتًى)
وَجَائِزٌ فِي الْكُلِّ تَوْسِيْطُ الْخَبَرْ وَالسَّبْقُ إِلاَّ (دَامَ) فَاتْبَعْ مَنْ حَظَرْ
وَهَكَذَا (زَالَ) وَكُلُّ مَا تَلا حَرْفًا لَهُ الصَّدْرُ بِمَنْعٍ شُمِلا
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ ذَا بِ (لَيْسَا)[4] وَالْمَانِعُوْنَ[5] قَدَّرُوا بِ (بِئْسَا)[6]
وَكُلُّ ذِي الأَفْعَالِ لا (لَيْسَ) تَتِمْ وَ (زَالَ) مَعْ أَشْبَاهِهَا نَقْصًا لَزِمْ
وَ (كَانَ) قَدْ تُزَادُ وَالدَّلِيْلُ (أَنْتَ تَكُوْنُ مَاجِدٌ نَبِيْلُ)[7]

(١) هذا من آرائه وترجيحاته.
(٢) يشير بهذا إلى الخلاف في العامل في رفع اسم (كان) هل هو على ما كان عليه قبل دخول (كان)، وهو مذهب الكوفيين إلا الفراء، أو العامل (كان) وأخواتها وهذا رفع آخر غير رفع الأصل، وهو مذهب البصريين والفراء، وهذا ما رجحه الشيخ رحمه الله. انظر التصريح ١٨٤/١.
(٣) هذا مذهب البصريين والكوفيين إلا الفراء فقد ذهب إلى أن النصب تشبيها للحال. انظر التصريح ١٨٤/١.
(٤) أي أجاز بعض النحاة تقديم خبر (ليس) عليها وهم قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور، انظر ارتشاف الضرب ٨٧/٢، المساعد ٢٥٦/١، ٢٦٢، التصريح ١٨٨/١.
(٥) هم جمهور البصريين من المتأخرين وجمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وغيره. انظر ارتشاف الضرب ٨٧/٢، المساعد ٢٥٦/١، ٢٦٢، التصريح ١٨٨/١.
(٦) قال ابن هشام في أوضح المسالك: "قاسوها –أي ليس– على (عسى)" قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح: "وخبر (عسى) لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود" انظر التصريح ١٨٨/١، ومثل الناظم ب(بئس) والجامع هو الجمود في الجميع.
(٧) من شروط زيادة (كان) أن تكون بلفظ الماضي، وقد ورد شاهد بلفظ المضارع شذوذا، وهو:=

وَحَـــذْفُهَا أَوْ بِاسْمِهَـــا قَـــدْ يَكْثُـــرُ وَ(لَـــوْ وَإِنْ) بَعْـــدَهُمَا ذَا أَكْثَـــرُ
وَجِـئْ بِ(مَـا) مِـنْ بَعْـدِ (إِنْ) مُعَوِّضَـا فِيْ نَحْـوِ (إِمَّـا أَنْـتَ عَبْـدًا فَالرِّضَـا)

فائدة[1]

(كَـانَ) لَهَـا بِالفِعْـلِ أَقْـوَى جَانِـبِ وَالْحَرْفَ قَدْ ضَاهَتْ بِنَقْصٍ وَاصِبِ[2]
فَبِاعْتِبَـارِ الـنَّقْصِ لا تَـسْتَكْمِلُ مَعْـنًى بِـدُوْنِ الْمُـسْنَدَيْنِ تَعْمَـلُ

[بَابُ][3] مَا وَلا وَلاتَ وَإِنْ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

أَهْـلُ الْحِجَـازِ عِنْـدَهُمْ كَ(لَـيْسَ) (مَـا) لا مَـعَ (إِنْ) وَنَقْـضُ (إِلاَّ) عُـدِمَا
وَسَبْقُ شِبْهِ الظَّرْفِ مِنْ وَصْلِ الْخَبَرْ[4] كَ(مَـا بِزَيْـدٍ أَنْـتَ رَاغِبًـا) يُقَـرّْ
وَالْعَطْـفُ[5] إِنْ جَـاءَ بِ(لَكِـنْ) أَوْ فَـارْفَعْ وُجُوْبًـا وَبِنَـصْبٍ لا تُبَـلْ[6]
وَالْبَـاءُ مَعْ (لَـيْسَ) وَ(مَـا) زِيْـدَتْ وَقَـلْ فِيْ كُـلِّ نَاسِـخٍ لَـهُ هَـذَا الْعَمَـلْ
وَ(لا) كَ(لَـيس) أُعْمِلَـتْ فِي النَّكِـرَة وَقَـلَّ ذَا جِـدًّا[7] وَبَعْـضٌ حَظَـرَه

= أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليل

انظر ارتشاف الضرب ٢/٩٦، التصريح ١/١٩١. وأشار الناظم إلى جواز زيادتها بالتمثيل عليه بالشاهد المشهور، وإن لم يشر إلى شذوذه؛ لكونه بلفظ المضارع، ولعله يرى عدم شذوذه.

(١) في النسخة الأخرى: (فائدة جليلة).

(٢) في الأصل: (وانِبِ). لعلها من الإنابة أي نيابة (كان) عن الحرف، أي شابهت الحرف في أنها لا يظهر معناها إلا بوجود ما عملت فيهما، وهما المبتدأ والخبر، كما أشار إلى ذلك في البيت التالي.

(٣) هذه الزيادة من النسخة الأخرى.

(٤) أي معمول الخبر.

(٥) أي العطف على الخبر المنصوب ب(لكن أو بل).

(٦) أصله:لا تبالِ، أي لا تكترث، قال في القاموس (بلو):"وما أباليه بالةً وبلاءً وبالاً ومبالاةً أي ما أكترث، ولم أبالِ، ولم أُبَلْ، ولم أُبَلِ، بكسر اللام".
أي لا تبالِ بالخبر المنصوب فلا تعطف عليه بالنصب بل ارفع ما بعد (بل أو لكن).

(٧) قال السيوطي في الهمع ٢/١١٩: " في إعمال (لا) أقوال: أحدها –وهو المشهور-: أنها تعمل ك(ما) وإلحاقا ب(ليس)...، الثاني أنها لا تعمل أصلا، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا =

وَ(لاتَ) خُصَّتْ بِالزَّمَانِ فِي الْعَمَلْ وَالْحَذْفُ شَرْطٌ وَلِغَيْرِ الاسْمِ قَلّْ[1]
وَكَوْنُ (إِنْ) كَهَؤُلاءِ قَدْ نَدَرْ وَالْقَوْلُ بِالْمَنْعِ لَدَيْهِمْ مُعْتَبَرْ[2]

[باب][3] أفعال المقاربة

أَفْعَالُ هَذَا الْبَابِ جَاءَتْ فِيْ نَسَقْ وَأُعْمِلَتْ كَمَالِ (كَانَ) قَدْ سَبَقْ[4]
وَهْيَ عَلَى ثَلاثَةٍ أَقْسَامِ تَفْصِيْلُهَا وَافَاكَ بِالتَّمَامِ
فَلِلرَّجَا فِي الْفِعْلِ مِنْهَا وَافَقَا ثَلاثَةٌ (عَسَى حَرَى وَاخْلَوْلَقَا)
وَهَذِهِ أَخْبَارُهَا (أَنْ) تَصْحَبُ وَهُمْ لَهَا لا فِيْ (عَسَى) قَدْ أَوْجَبُوْا
وَالثَّانِ[5] مَا دَلَّ عَلَى الْمُقَارَبَهْ (كَادَ كَرِبْ أَوْشَكْ) بِلا مُصَاحَبَهْ
وَذُو الشُّرُوْعِ ثَالِثٌ وَهْوَ (طَفِقْ) وَمِثْلُهَا (أَنْشَا أَخَذْ جَعَلْ عَلِقْ)

=ينصب أصلا وعليه أبو الحسن، الثالث: أنها أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئا وعليه الزجاج...، وعلى الأول قال ابن مالك عملها أكثر من عمل (إنْ)، وقال أبو حيان: الصواب عكسه؛ لأن (إن) قد عملت نثرا ونظما، و(لا) إعمالها قليل جدا، بل لم يرد منه صريحا إلا بيت، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القاعدة" انظر ارتشاف الضرب ١١٠/٢.

(١) أي تعمل (لات) مثل (ليس) ولكن خصت بالعمل فيما دل على زمان، وبشرط أن يحذف أحد المعمولين إما حذف الاسم وبقاء الخبر وهو الأكثر، أو حذف الخبر مع بقاء الاسم وهو الأقل، انظر المساعد ٢٨٣/١، الهمع ١٢٢/٢.

(٢) قال السيوطي في الهمع ١١٦/٢: "إن النافية أيضا من الحروف التي لا تختص فكان القياس ألا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء، وأكثر البصرية والمغاربة وعزي إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك، وصححه أبو حيان..." انظر ارتشاف الضرب ١٠٩/٢.

(٣) هذه الزيادة من النسخة الأخرى.

(٤) أي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

(٥) هكذا في النسخ الخطية لموافقة الوزن، والكتابة الإملائية المشهورة لها بالياء (الثاني)، -وسيتكرر مثل هذا كثيرا- وحذف الياء في مثل هذا خصه أكثر النحاة بالشعر أو فواصل الآيات ، وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام، انظر سيبويه ١٨٥/٤، الأصول ٣٧٦/٢، الكناش ١٦٤/٢، الهمع ٢٠٦/٢.

وَ(أَنْ) عَلَى أَخْبَارِ ذِيْ لاَ تَدْخُلُ ... لأَنَّ (أَنْ) مَدْخُوْلُهَا مُسْتَقْبَلُ
وَكُلُّ ذِي الأَفْعَالِ تَلْزَمُ الْمُضِيْ ... وَالآتِ [1] مِنْ (كَادَ وأَوْشَكَ) ارْتُضِي
وَقَلَّ [2] (عَسَى أَنْ يَحْصُلَ الْخِلُّ الْوَفِيْ) ... وَ(اخْلَوْلَقَ اوْشَكْ) كَ(عَسَى) إِذْ [3]

[باب] [4] (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا

بِنَحْوِ (إِنَّ) انْصِبْ وَ(أَنَّ) الْمُبْتَدَا ... وَالْخَبَرَ ارْفَعْ وَبِذَيْنِ أَكِّدَا
تَمَنَّ وَاسْتَدْرِكْ وَرَجِّ شَبِّهَنْ ... بِـ(لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ وَكَأَنْ) [5]
كَ(إِنَّنِي أَعلَمُ أَنَّكَ الْعَضِدْ) [6] ... وَ(لَيْتَ لِيْ مَالاً) وَ(لَكِنِّيْ أَجِدْ)
وَقِسْ وَأَخِّرْ خَبَرًا عَنِ اسْمِ ... إِلاَّ الَّذِيْ ظَرْفًا وَشِبْهًا سُمِّيْ [7]
وَفَتْحُ (إِنَّ) حَيْثُ مَصْدَرٌ خَلَفْ ... حَتْمٌ وَبِالْكَسْرِ سِوَى هَذَا اتَّصَفْ
فَفِي ابْتِدَاءٍ أَوْ تَلَقٍّ لِلْقَسَمْ ... أَوْ بَدْءِ وَصْلٍ كَسْرُ (إِنَّ) مُلْتَزَمْ
كَذَا الَّتِيْ مِنْ بَعْدِ قَوْلٍ وَالَّتِيْ ... تَكُوْنُ صَدْرَ جُمْلَةٍ حَالِيَّةِ
وَتِلْوَ مَا عُلِّقَ بِاللاَّمِ كَمَا ... فِي نَحْوِ (إِعْلَمْ إِنَّنِيْ لَذُوْ حِمَى)

---

(١) هكذا في النسخ الخطية لموافقة الوزن، والكتابة الإملائية المشهورة لها بالياء (الآتي)، والمراد به الفعل المضارع.

(٢) أي قَلَّ مجيء (عسى) تامة فتكتفي بالفاعل؛ لإن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر يعرب فاعلا. وفي الأصل (وقُلْ).

(٣) أي تكتفي بالفاعل فتصير تامة.

(٤) هذه الزيادة من النسخة الأخرى.

(٥) في هذا البيت لف ونشر مرتب.

(٦) علق عليه بالأصل كلمة (وجه) ويشير بذلك أن كلمة (عضِد) بكسر الضاد وجه من وجوهها الجائزة قال في القاموس (عضد): "(العضد) بالفتح وبالضم وبالكسر وككَتِف ونَدُس وعُنُق ما بين المرفق إلى الكتف والعضد الناحية والناصر والمعين."

(٧) أي شبه الجملة وقصد به الجار والمجرور، وإن كان يشمل الظرف أيضا الذي نص عليه قبله.

وَاخْتَـــرْ بِمَـــا تَلِـــيْ (إِذَا) الْفُجَـــاءَةِ ... أَوْ قَـــسَمٍ بِـــدُوْنِ لامٍ قُفَّـــتِ [1]
كَـــذَاكَ بَعْـــدَ (فَـــا) الْجَـــزَاءِ خَيَّـــرُوْا ... وَفِيْ كَ (خَيْـــرُ الْقَـــوْلِ إِنِّيْ أَذْكُـــرُ)
وَبِاتِّفَـــاقٍ ذَا سِـــوَى ذَاتِ الْقَـــسَمْ ... فَكَـــسْرَهَا الْبِـــصْرِيُّ حَتْمًـــا الْتَـــزَمْ [2]
وَبَعْـــدَ مَـــا تُكْـــسَرُ [3] لامُ الْبَـــدْءِ حَـــلْ [4] ... فِي خَـــبَرٍ أُثْبِـــتَ لا نَحْـــوِ (رَحَـــلْ) [5]
وَجَـــازَ مَـــسْبُوْقٌ بِ (قَـــدْ) أَوْ مِثْـــلُ مَـــا ... فِيْ (إِنَّ زَيْـــدًا لَعَـــسَى أَنْ يُرْحَمَـــا) [6]
وَسَـــابِقًا تَـــصْحَبُ مِـــنْ وَصْـــلِ الْخَبَـــرْ [7] ... فِيْ نَحْـــوِ (إِنِّيْ لَبِمَـــرْآكَ [8] أُسَـــرّْ)
وَمُـــشْبِهًا [9] لِ (إِنَّ ذَا لَهْـــوَ الْجَـــدَا) ... وَاسْمًـــا حَكَـــى {إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ} [10]

(١) أي أتت في أثره، انظر القاموس (قفف).
أي من مواطن جواز كسر همزة (إن) وفتحها: أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقول رؤبة:
أو تحلفي بربك العليِّ ... أني أبو ذيّالك الصبيِّ
يروى بكسر إن وفتحها، فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاجي، والفتح عند الكسائي والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطوال بتقدير (على)، و(أن) مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم... انظر التذييل والتكميل ٥/٩٣، المساعد ١/٣١٩، التصريح ١/٢١٩.
(٢) تقدم شرحه والخلاف في المسألة في الهامش السابق.
(٣) أي همزة (إن).
(٤) أي جاز ذكر لام الابتداء وتسمى اللام المزحلقة، وقد تكون (حَلْ) بمعنى (نزل) أي: تنزل اللام في الخبر...
(٥) أي الفعل الماضي المتصرف.
(٦) أي تدخل اللام على الفعل الماضي الجامد كما في المثال.
(٧) أي معمول الخبر المتقدم على الخبر.
(٨) في النسخة الأخرى كتبت (لمبمرءاك)، وفيه زيادة ميم وأيضا كتابة الهمزة على السطر وبعدها ألف.
(٩) أي تدخل اللام على مثل هذا وهو ضمير الفصل.
(١٠) سورة الليل من آية (١٢). أي تدخل اللام على الاسم إذا كان مؤخرا مثل ما في الآية.

وَ(مَـا) بِهَـا الْجَمِيْـعَ إِلاَّ (لَيْـتَ) كُـفَّ[1] ... وَقِيْـلَ إِلاَّ (إِنّ) [2] لَكِـنْ ذَا ضَـعُفْ[3]

وَمَـعْ تَمَـامِ مَـالِ (إِنَّ) مِـنْ عَمَـلْ ... فَانْـصِبْ أَوِ ارْفَـعْ عَاطِفًـا عَلَـى الْمَحَـلْ

وَهَكَـذَا (أَنَّ وَلَكِـنَّ) وَمَـا ... لِلْبَاقِيَـاتِ فِي الْخُـصُوْصِ مُنْتَمَـى

وَإِنْ تُخَفَّـفْ (إِنّ) تُهْمَـلْ غَالِبَـا ... وَالـلاَّمُ حَتْمًـا بَعْـدَهَا لَـنْ تَـذْهَبَا

إِلاَّ إِذَا لَمْ تَـشْتَبِهْ بِالنَّافِيَـةْ[4] ... فَـاللاَّمَ جَوِّزْهَـا تَكُـوْنُ وَاهِيَـةْ[5]

وَإِنْ تَلاهَـا الْفِعْـلُ فَـالآتِي[6] يَقِـلّْ ... وَالْغَالِـبُ الْمَاضِـي الَّـذِيْ نَـسْخًا عَمِـلْ

وَ(أَنَّ) خَفِّفْهَـا وَلاسْمِهَـا احْـذِفِ ... وَمَـا سِـوَى الْجُمْلَـةِ بَعْـدُ لا يَفِـيْ

وَالْفِعْـلُ إِنْ جَـاءَ بِتِلْـكَ الْجُمْلَـةْ ... قَابِـلَ تَـصْرِيْفٍ فَـآثِرْ فَـصْلَهْ

بِحَـرْفِ تَنْفِـيْسٍ وَنَفْـيٍ أَوْ بِ(قَـدْ) ... كَـذَابِ (لَـوْ) وَهْـوَ قَلِيْـلٌ وَوَرَدْ

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨/٢: "لأن اتصال (ما) ب(ليت) لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإن اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت (ليتما) بقاء العمل دون (إنما وكأنما ولكنما ولعلما) وهذا هو مذهب سيبويه"

(٢) في النسخة الأخرى كتبت بفتح الهمزة.

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣٨/٢: "وأجرى ابن السراج غير (ليتما) مجراها قياسا، وذكر ابن مرهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: (إنما زيدا قائم) فأعمل مع زيادة (ما) وعزا مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب، وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها، وبقوله أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ."

(٤) لا تشبه النافية إذا كانت عاملة.

(٥) من (وهى) أي (سقط)، أي يجوز إسقاط هذه اللام الفارقة بعد (إن) المخففة المهملة إذا لم تشتبه ب(إن) النافية مثل قول الطرماح:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن

لأنه مدح، ولو كانت نافية كان هجوا، وكذا يجوز عدم مجيء اللام الفارقة إذا كان الخبر منفيا نحو (إنْ زيد لن يقوم، أو لم يقم، أو لما يقم، أو ليس قائما، أو ما يقوم) لعدم الإلباس في الجميع. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٢، التذييل والتكميل ١٣٤/٥، الهمع ١٨١/٢.

(٦) أي الفعل المضارع.

وَمِثْلُ هَذِهِ (كَأَنَّ) وَالْعَمَلْ ... بَاقٍ،[1] وَأَمَّا الشَّرْطُ فِيهَا مُعْتَزَلْ[2]

باب (لا) التي لنفي الجنس

الأَصْلُ فِيْ (لا) أَنْ تَكُوْنَ مُهْمَلَهْ ... إِذْ هِيَ فِي الْفِعْلِ وَالاسْمَا دَاخِلَهْ
لَكِنَّهَا قَدْ أُخْرِجَتْ عَنْ أَصْلِهَا ... وَافْتَقَرَتْ فِيْ فَصْلِهَا لِوَصْلِهَا
فَمِثْلُ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ، وَثَانِيَا ... كَ(إِنَّ) إِعْمَالاً كَثِيْرًا فَاشِيَا
وَنَفْيُهَا لِلْجِنْسِ نَصًّا فِي الْعَمَلْ ... شَرْطٌ مَعَ التَّنْكِيْرِ لا سْمٍ اتَّصَلْ
فِيْ حَالِ إِفْرَادٍ وَتَكْرِيْرٍ وَقَدْ ... تُهْمَلُ فِيْهِ وَمَعَ الْفَصْلِ اطَّرَدْ
وَمَا يُضَافُ انْصِبْهُ وَالْمُشَابِهَا ... وَالْخَبَرَ ارْفَعْهُ مُؤَخِّرًا بِهَا
وَافْتَحْ مَعَ التَّرْكِيْبِ[3] نَحْوُ ﴿لَا وَزَرَ﴾[4] ... (وَلا نَصِيْرَ لِلْفَتَى)[5]، وَالْمُعْتَبَرْ
اَلرَّفْعُ أَوْ نَصْبٌ لِثَانٍ أَوْ بِنَا ... وَالنَّصْبُ إِثْرَ الرَّفْعِ لَيْسَ مُمْكِنَا[6]
وَنَعْتُ مَبْنِيٍّ يَلِيْهِ مُفْرَدَا ... كَالثَّانِ[7] فِي الإِعْرَابِ أَوْ فَتْحٍ[8] بَدَا

(١) أي يجوز في (كأن) إذا خففت أن تكون مثل (أن) المخففة ويكون اسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها الجملة بعدها، ويجوز بقاء العمل في اسم ظاهر انظر المساعد ٣٣٢/١-٣٣٣، التصريح ٢٣٤/١، ٢٣٥.
(٢) أي أن (كأن) مثل (أن) قد تخفف ويبقى العمل، ولكن لا يشترط فيها ما يشترط في (أن).
(٣) أي تركب (لا) مع اسمها تركب (خمسة عشر)، ولذا بني على الفتح.
(٤) جزء من آية (١١) من سورة القيامة.
(٥) هذا المثال فيه تكرار (لا) مع اسمها، مثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله).
(٦) في هذا البيت يذكر الوجوه الخمسة الجائزة في مثل: (لا حول ولا قوة إلا بالله).
(٧) في النسختين كتبت هذه اللفظة بدون ياء مراعاة للوزن.
(٨) معطوف على لفظ (الإعراب)، أي يجوز في النعت المفرد ما جاز في المعطوف على اسم (لا) مع تكرارها، يجوز الرفع إتباعا لمحل اسم (لا) قبل دخولها وهو الابتداء، أو محل (لا) مع اسمها لأن محلهما الابتداء، ويجوز النصب إتباعا لمحل اسم (لا) بعد دخولها، ويجوز البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا) تركيب (خمسة عشر) انظر التصريح ٢٤٣/١.

وَغَيْرُ مَا يُفْرَدُ أَوْ يَتَّصِلُ ... بِمَا سِوَى الإِتْبَاعِ فِيهِ يَعْمَلُ (١)

وَالْعَطْفُ مَعْ إِفْرَادِ (لا) لَنْ يُتْبَعَا ... فَاخْتَرْ بِأَنْ تَنْصِبَهُ أَوْ تَرْفَعَا (٢)

وَالْهَمْزُ وَالتَّوْبِيخُ كَالنُّكْرِ (٣) غَلَبْ ... فِيهَا هُنَا فَحُكْمُ (لا) مَعْهَا انْسَحَبْ (٤)

وَخَبَرٌ لِلْجَهْلِ ذِكْرُهُ وَجَبْ ... وَالذِّكْرَ كَالْحَذْفِ الْحِجَازِيُّ أَحَبّْ (٥)

بابُ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا

(ظَنَّ رَأَى) كَذَا وَ(خَالَ) مَعْ (عَلِمْ) ... لِرُكْنَيِ الإِسْنَادِ (٦) نَصْبُهَا عُلِمْ

كَذَا (وَجَدْتُ وَحَجَا وَعَدَّا ... دَرَى) وَذِي (٧) الْبَاءُ كَثِيرًا عَدَّا

وَامْنَحْ (زَعَمْ) فَتْحًا، (٨) وَكَسْرًا ... وَلاعْتِقَادٍ (جَعَلَ) (١٠) اذْكُرْ حَاسِبَا

(١) أي إذا لم يتفق اسم (لا) والنعت في الإفراد وكذا إذا فصل بينهما بفاصل امتنع البناء على الفتح في النعت وجاز الرفع والنصب انظر التصريح ١/ ٢٤٤.

(٢) أي يجوز في المعطوف على اسم (لا) -إذا لم تتكرر- الرفع والنصب ولا يجوز البناء، انظر التصريح ١/٢٤٤.

(٣) أي الإنكار.

(٤) أي إذا سبقت (لا) بهمزة الاستفهام بقي العمل ل(لا) وصارت (ألا) تدل على التوبيخ والإنكار مثل قول الشاعر:

(ألا ارعواء لمن ولت شبيبته)

انظر التصريح ١/٢٤٥.

(٥) أما التميميون والطائيون فيلتزمون حذف الخبر إذا علم، انظر التصريح ١/٢٤٦.

(٦) أي المبتدأ والخبر.

(٧) اسم إشارة للقريب راجع إلى أقرب مذكور وهو (درى) فتعديتها بالباء كثير.

(٨) أي لكي تكون (زعم) من أخوات (ظن) لا بد أن تكون بفتح العين في الماضي (زَعَمَ)؛ لأنها لو كانت بكسر العين (زَعِم) لصارت بمعنى (طمِع) ولم تصر من أخوات (ظن)، انظر تاج العروس (زعم).

(٩) أي لكي تكون (حسب) من أخوات (ظن) لا بد أن تكون بكسر عين الكلمة في الماضي وهو السين (حَسِبَ)؛ لأنها لو كانت بفتح عين الكلمة (حَسَب) لصارت بمعنى (عَدَّ) من العدد وهو الحساب، ولم تصر من أخوات (ظن)، وكذا لو ضمت عين الكلمة (حَسُبَ) من (الحَسَب) وهو الشرف، انظر تاج العروس (حسب).

(١٠) أي (جعل) التي تفيد الاعتقاد هي من أخوات (ظن).

وَ(هَبْ تَعَلَّمْ)وَهُمَا لِلأَمْرِ، وَمَا لِتَصْيِيْرٍ كَ(ظَنَّ)يَجْرِيْ
وَغَيْرُ ذَيْنِكَ الْغِيَا[1] وَعَلِّقِ[2] نَحْوَ(عَلِمْتُ لأَبُوْ جَهْلٍ شَقِيْ)[3]
وَمِثْلُهَا[4] النَّفْيُ بِ(مَا وَلا وَإِنْ) وَقَبْلَ هَاتَيْنِ الْيَمِيْنُ يَسْتَكِنْ
وَنَحْوُ ذَا اسْتِفْهَامٌ أَوْ لامُ الْقَسَمْ وَقَبْلَهَا التَّعْلِيْقُ حُكْمٌ يُلْتَزَمْ
وَوَسِّطِ[5] الْعَامِلَ وَاخْتَرْ،[6] وَإِذَا أَخَّرْتَ[7] فَالإِلْغَاءُ رَجِّحْهُ بِذَا[8]
وَعَامِلٌ مُوَسَّطٌ بِمَصْدَرِ أُكِّدَ فَالإِلْغَا قَبِيْحٌ فَذَرِ[9]
وَفِيْ سِوَى[10] ذَا أَعْمِلَنْ وَيُضْمَرُ فِيْ مُوْهِمٍ لامُ ابْتِدَا أَوْ مُضْمَرُ
وَاجْعَلْ(رَأَى)حُلْمِيَّةً مِثْلَ(عَلِمْ)[11] فِيْ عَمَلٍ لا نَحْوِ إِلْغَاءٍ عُلِمْ

(١) أصلها (ألغيَنْ) بنون التوكيد الخفيفة، ولكنها كتبت بالألف مثل قوله تعالى: (لنسفعا)
(٢) الإلغاء هو: ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع.
والتعليق هو: ترك العمل لفظا لا معنى لمانع. انظر شرح الألفية للمرادي ٣٧٨/١.
(٣) أي يختص الإلغاء والتعليق بأفعال القلوب المتصرفة، أما (هب وتعلم) فلا يكون فيهما إلغاء ولا تعليق لجمودهما، وكذا أفعال التصيير لا يكون فيها إلغاء ولا تعليق. انظر التصريح ٢٥٣/١.
(٤) أي مثل التعليق بلام الابتداء.
(٥) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل بسبب الرطوبة.
(٦) أي اختر بين الإعمال والإلغاء على السواء.
(٧) أي إذا أخرت العامل.
(٨) أي بسبب تأخير العامل.
(٩) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٨٧/٢-٨٨، ونقله السيوطي في الهمع ٢٣١/١: "ويقبح توكيد الملغي بمصدر منصوب نحو (زيد ظننت ظنا منطلق)؛ لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل وتحذفه فكان كالجمع بين العوض والمعوض عنه ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض." وانظر الارتشاف ٦٦/٣-٦٧
(١٠) أي في غير الحالات السابقة وهو إذا كان العامل متقدما والمعمولان متأخرين فلا بد من الإعمال، وما ورد غير ذلك (بالإلغاء) فيقدر معلق وهو لام ابتداء أو ضمير الشأن. انظر شرح المرادي على الألفية ٣٨٠/١.
(١١) هذا الشطر هو في هامش الأصل بدل:
وَفِعْلُ رُؤْيَا أَلْحُقُوْهُ بِ(عَلِمْ) =

وَحَـذْفُ مَفْعُـوْلٍ هُنَـا خَـافٍ حَظَـلْ[1] كُـلٌّ وَلِلْعِلْـمِ أَجَـازُوْا الأَقَـلْ
أَمَّـا كِلاهُمَـا لِـذَاكَ[2] اتُّفِقَـا فِيْـهِ وَعِنْـدَ الأَكْثَـرِيْنَ مُطْلَقَـا[3]
وَ(الْقَـوْلُ) أَجْـرَاهُ سُـلَيْمٌ مِثْـلَ(ظَـنّْ) وَغَيْـرُهُمْ إِنْ فِيْـهِ مَعْـنَى(ظَـنَّ) عَـنْ[4]
بِـآتِ[5] حَاضِـرٍ مُخَاطَـبٍ وَقَـعْ وَسَـبْقِ الاسْـتِفْهَامِ وَالْفَـصْلُ امْتَنَـعْ[6]
إِلاّ بِظَـرْفٍ أَوْ شَـبِيْهٍ أَوْ أَحَـدْ مَعْمُـوْلَيِ الْعَامِـلِ فَاحْـذَرْ مَـا يُـرَدّْ

باب أعلم وأرى

بِهَمْـزَةِ النَّقْـلِ عَلَـى مَـا رُسِمَـا تَـزْدَادُ مَفْعُـوْلاً(رَأَى وَعَلِمَـا)
وَغَيْـرُ ذَا الزَّائِـدِ مَـا فِي الأَصْـلِ يُعْطَـاهُ مِـنْ بَعْـدِ وُقُـوْعِ النَّقْـلِ[7]
وَمَـابِ(أَبْـصَرَ) اوْ(عَـرَفْ) قَـدْ أُوِّلا فَكُـنْ إِلَى اثْنَـيْنِ بِتِلْـكَ نَـاقِلا[8]
وَالْـبَعْضُ بِالتَّـضْعِيْفِ لاثْنَـيْنِ نَقَـلْ وَحُكْـمُ مَفْعُـوْلَيْ(كَسَا)[9] هُنَـا حَصَلْ
وَ(نَبَّـأَ أَنْبَـأَ) مَـعَ(خَبَّـرَ اخْبَـرَا) وَهَكَـذَا(حَـدَّثَ) كُـلٌّ كَ(أَرَى)[10]

= وأثبت ما في هامش الأصل؛ لأن الناظم دائما يغير ما في الأصل إلى ما هو أحسن أو أوضح ويضعه في الهامش، وهذا منه.

(١) أي منع، انظر القاموس (حظل).

(٢) أي حذفهما معا للعلم بهما جائز اتفاقا.

(٣) هذا البيت معلق في الهامش.

(٤) (عنَّ) بمعنى: ظهر. انظر القاموس (عنن).

(٥) أي فعل مضارع.

(٦) في هذا البيت ذكر الناظم – رحمه الله – شروط وقوع القول موقع الظن وهي: أن يكون بلفظ المضارع، وبلفظ الخطاب، وأن يكون مسبوقا باستفهام، وعدم الفصل إلا بشبه الجملة أو أحد المفعولين. انظر شرح الألفية للمرادي ٣٩٢/١.

(٧) أي يعطى المفعول الثاني والثالث ما يعطى المفعول الأول والثاني في باب (ظن) وأخواتها من تعليق وغيره من الأحكام.

(٨) أي إذا كانت (رأى) بمعنى (أبصر)، و(علم) بمعنى (عرف) فهي تنصب مفعولا واحدا، وإذا دخلت عليهما همزة التعدية في هذه الحالة صارتا تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

(٩) أي مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

(١٠) أي هذه الأفعال الخمسة تنصب ثلاثة مفاعيل مثل (أرى).

بَابُ الْفَاعِلِ

اَلْفَاعِلُ اسْمٌ لَوْ مَآلاً[1] ارْتَفَعْ ... بِشِبْهِ فِعْلٍ سَابِقٍ مِنْهُ وَقَعْ[2]
أَوْ قَائِمٍ بِهِ[3] كَ(جَاءَ عَامِرُ) ... مُسْتَبْشِرًا نِعْمَ الْمُحِبُّ عَامِرُ)[4]
وَفِعْلُ غَيْرٍ وَاحِدٍ يُجَرَّدُ ... كَ(جَاهَدَ الزَّيْدُونَ لاكَ(جَاهَدُوْا)
إِلاَّ لَدَى أَزْدِ شَنُوْءَةٍ وَطَيْ ... وَاللُّغَةُ الْفُصْحَى كَتِلْكَ لاذُيَىْ[5]
وَيُضْمَرُ الْفِعْلُ إِذَا مَا فُسِّرَا ... بِمَا يَلِي الْفَاعِلَ حَتْمًا قُرِّرَا[6]
فِيْ نَحْوِ (إِنْ زَيْدٌ أَتَاكَ) وَأَبِحْ ... مَا نَحْوُ (زَيْدٌ) فِيْ جَوَابِ (مَنْ رَبِحْ)
وَلَيْسَ يَخْلُوْ مُسْنَدٌ لا لِذَكَرْ ... مِنْ أَنْ يَجِيْ لِمُضْمَرٍ أَوْ مَا ظَهَرْ

(١) أي مصدر مؤول، شرح المرادي على الألفية ٣/٢، التصريح ٢٦٨/١.
(٢) أي وقع منه الفعل.
(٣) أي أو فاعل قام به الفعل مثل: مات زيد.
(٤) في هذين البيتين ذكر تعريف الفاعل وهو يشبه تعريف ابن هشام في كتابه قطر الندى ١٨٠ وغيره حيث قال: "الفاعل عبارة عن: اسم صريح أو مؤول به، أسند إليه فعل أو مؤول به، مقدم عليه بالأصالة، واقعا منه، أو قائما به."
(٥) يشير به إلى أن اللغة الفصحى هي عدم إلحاق علامة للتثنية والجمع وليس مثل قبيلة أزد شنوءة وطيئ.
و(ذُيَي): تصغير (ذِي) اسم الإشارة المؤنث المفرد على غير قياس، ويصغر على (ذا وتا) على (ذَيَّا وتَيَّا)، ومثلهما (الذي والتي) تصغيرهما (اللَّذيَّا واللَّتيَّا)، ويقال: (اللُّذيَّا واللُّتيَّا) وهو جري على أصل التصغير وقد أجاز ذلك الأخفش، ومما ورد من ذلك قول الشاعر:
بعد اللُّتيَّا واللُّتيَّا والَّتي ... إذا علتْها أنفسٌ تردَّتِ
ولكن نص كثير من النحاة عدم تصغير (تي، وذي، وذهي، وذه) استغناء بتصغير (تا) أو خوفا من الاتباس بالمذكر.
انظر النوادر لأبي زيد ٣٧٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٨/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/١، الاتشاف ١٨٦/١، المساعد ٥٢٨/٣-٥٢٩،، ٢٩١، الهمع ١٥٠/٦.
(٦) أي في باب الاشتغال المعروف وهو تقدم اسم وتأخر فعل اشتغل بالعمل في ضمير ذلك الاسم المتقدم أو في سببيه، انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٢٩/٢.

فَمُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ لَهُ انْتَسَبْ ... مَاضٍ فَتَاءٌ مُطْلَقًا فِيهِ وَجَبْ (١)

وَإِنْ لِظَاهِرٍ حَقِيْقِيْ مُتَّصِلْ ... فَوَاجِبٌ وَرَاجِحٌ فِي الْمُنْفَصِلْ (٢)

بِغَيْرِ (إِلاَّ) وَالْمَجَازِي الْمُتَّصِلْ ... وَالْجِنْسُ إِنْ يُنْوَ فَإِثْبَاتٌ فُضِلْ (٣)

أَوْ يَكُنِ الْفَصْلُ بِ(إِلاَّ) فَكَذَا (٤) ... وَدُوْنَ فَصْلٍ مُطْلَقًا قَدْ نُبِذَا

وَغَيْرُ جَمْعِ سَالِمٍ مُذَكَّرِ ... فَالْحَذْفُ كَالإِثْبَاتِ (٥) فِيْهِ فَاخْتَرِ

لِفَاعِلٍ وَصْلٌ وَغَيْرٌ يُفْصَلُ (٦) ... هَذَا هُوَ الأَصْلُ بِهِ فَيُعْمَلُ (٧)

مَعْ مُلْبِسٍ أَوْ فَاعِلٍ قَدْ أُضْمِرَا ... وَذُوْ انْحِصَارٍ جِئْ بِهِ مُؤَخَّرَا

وَذَابِ (إِلاَّ) أَوْ بِ(إِنما) حَصَلْ ... سَوَاءٌ الْمَفْعُوْلُ وَالَّذِيْ فَعَلْ

وَجَاءَ سَبْقُ مَابِ (إِلاَّ) يَنْحَصِرْ ... عِنْدَ الْكِسَائِيْ (٨) لاتِّضَاحِ مَا حُصِرْ

---

(١) أي إذا كان الفعل مسندا إلى فاعل مؤنث سواء كان ضميرا متصلا أو مستترا أو اسم ظاهر غير مفصول عن الفعل فالواجب اتصال الفعل بتاء تأنيث هي تاء في آخر الفعل الماضي.

(٢) أي إذا أسند إلى فاعل اسم ظاهر مؤنث حقيقي ولم يفصل فاصل فيجب تأنيث الفعل، وإن فصل فاصل بغير (إلا) فيجوز التأنيث برجحان.

(٣) أي إثبات تاء التأنيث مفضول، فالأفضل عدم ذكر تاء التأنيث.

(٤) هذا ترجيح من الناظم لرأي من يفضل عدم التأنيث مع وجود الفصل ب(إلا) مع جوازه، انظر التبيين للعكبري ٣٣١، شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٠، ١١٤-١١٥.

(٥) أي إذا كان الفاعل جمعا غير جمع المذكر السالم فيجوز الأمران التأنيث وعدمه.

(٦) الأصل تقدم الفاعل على المفعول به.

(٧) أي يجب التزام الأصل عند وجود لبس فيجب تقديم الفاعل، ثم ذكر الناظم مواضع تقديم الفاعل وجوبا.

(٨) الكسائي هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، أبو الحسن الأسدي بالولاء، نحوي مقرئ كوفي، من شيوخه الخليل، ومن تلا مذته الفراء، توفي سنة ١٨٩هـ، من تصانيفه: معاني القرآن، الحروف، الصادر، انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٢٥٦-٢٧٤، معجم الأدباء ١٣/١٦٧-٢٠٣، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٢٧-١٣٠ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وفيات الأعيان ٣/٢٩٥-٢٩٧، بغية الوعاة ٢/١٦٢-١٦٤.

وَسَـــبْقُ مَفْعُـــوْلٍ ضَـــمِيْرُ الْفَاعِـــلِ مَعْـهُ فَـشَا وَالْعَكْـسُ نَـزْرٌ[1] فَاحْظُـلِ[2]

[بَابُ][3] نَائِبِ الْفَاعِلِ

الأَصْـــلُ فِي الْفَاعِـــلِ أَنْ لاَّ يُحْـــذَفُ[4] إِلاَّ إِذَا يُعْلَـــمُ أَوْ لا يُعْـــرَفُ
أَوْ لاحْتِقَـــارٍ فِيْـــهِ أَوْ لاسْـــتِئْنَا[5] أَوْ غَـــرَضٍ فِي اللَّفْـــظِ أَوْ فِي الْمَعْـــنَى[6]
فَعَنْـــهُ فِيْ أَحْكَامِـــهِ الْمَفْعُـــوْلُ بِـــهِ يَنُـــوْبُ نَحْـــوُ (غِيْـــلَ الْغُـــوْلُ)
وَنَحْـــوُهُ ثَلاثَـــةٌ تَـــشْتَهِرُ اَلظَّـــرْفُ وَالْمَجْـــرُوْرُ ثُمَّ الْمَـــصْدَرُ
وَالْخُلْـــفُ فِي الثَّـــانِي وَآتٍ أَرْجَـــحُ وَالْكُـــلُّ مَـــعْ وُجُـــوْدِهِ لا يَـــصْلُحُ
وَعِنْـــدَ كُـــوْفِيٍّ تَنُـــوْبُ مُطْلَقَـــا -وَأَخْفَـــشٍ[7] تنـــوب لا إن ســـبقا[8]

(١) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ومما ورد نزرا قول الشاعر:
كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد
ومنه أيضا قول أبي الأسود الدؤلي:
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
انظر ثمار الصناعة في علم العربية للدينوري ٢٧٨، حاشية الصبان على الأشموني ٤/٢، ملحقات ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٦٢.

(٢) أي امنع، انظر القاموس (حظل).

(٣) هذه الزيادة من النسخة الأخرى.

(٤) أي أنه لا يحذف، ف(أن) مخففة من الثقيلة.

(٥) لعله يقصد به الإبهام، فالاستئناء أي التأتّي في بعدم إثبات هذا الحدث للفاعل لانبهامه. انظر أغراض حذف ال فاعل اللفظية والمعنوية في كشف المشكل للحيدة اليمني ٣٠٥/١-٣٠٦، شرح الأنموذج للإردبلي ١٩١، شرح الألفية للمرادي ٢١/٢، الهمع ٢٦٢/٢-٢٦٣.

(٦) انظر أغراض حذف الفاعل اللفظية والمعنوية في الهمع ٢٦٢/٢-٢٦٣.

(٧) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تلميذ سيبويه، جالس الكسائي وقرأ الكسائي عليه كتاب سيبويه، توفي سنة ٢١٥، من تصانيفه: معاني القرآن الأوسط في النحو، الاشتقاق، المسائل، الأصوات، انظر ترجمته في: الفهرست لابن النديم ٧٥ بعناية الشيخ إبراهيم رمضان، معجم الأدباء ٢٢٠/١١-٢٣٠، وفيات الأعيان ٣٨٠/٢-٣٨١، بغية الوعاة ٥٩٠/١.

(٨) في الأصل: (والأخفشِ الْمَفْعُوْلُ إِنْ هُوْ سَبَقَا)، والذي أثبته من هامش الأصل.

وَضُمَّ(فَا)الْفِعْلِ[1] وَقَبْلَ[2] الآخِرِ ... اكْسِرْهُ فِي الْمَاضِيْ وَبِالْفَتْحِ حَرِيْ
مُضَارِعٌ وَالثَّانِ مِنْ(تُعُلِّمَا) ... ضُمَّ وَفِي(اسْتُحْلِيَ) ثَالِثٌ نَمَا
وَالْكَسْرُ وَالإِشْمَامُ وَالضَّمُّ قُبِلْ ... لِفَاءِ ذِيْ ثَلاثَةٍ عَيْنًا أُعِلْ
وَذَا يَجِيءُ فِيْ ثُلاثِيْ ضُعِّفَا[3] ... وَثَالِثٍ(اخْتَارَ)وَمَالَهُ قَفَا
وَلا تُنِبْ ثَانِيَ مَفْعُوْلَيْ(كَسَا) ... بِالاتِّفَاقِ حَيْثُ كَانَ مُلْبِسَا[4]
وَجَازَ دُوْنَهُ وَقِيْلَ إِنْ يُظَنّْ ... قَلْبٌ فَلا أَوْ مُطْلَقًا وَذَا وَهَنْ
وَالثَّانِ مِنْ(ظَنَّ)أَبَاهُ مُطْلَقَا ... جَمَاعَةٌ،[5] وَالْبَعْضُ[6] إِنْ لَبْسٌ وَقَا[7]

(١) في النسختين كتبت (فالفعل).
(٢) في هامش الأصل كتب على هذه الكلمة: بدل: (ولِصْقَ)
(٣) مثل: (مدّ، حجّ).
(٤) في النسخة الأخرى كتبت (والخلف في غير وجود أرجح)، وهو في الأصل غير واضح وقد وُضّح في الهامش.
قال السيوطي في الهمع ٢٦٣/٢: "فإن كان الفعل مما يتعدى لأكثر من واحد، فإن كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال: أصحها – وعليه الجمهور- الجواز إذا أمن اللبس، نحو (أُعطي درهم زيدا)، والأحسن إقامة الأول، والمنع إذا لم يؤمن، ويتعين الأول نحو (أعطي زيد عمرا)، إذ لا يدرى لو أقيم الثاني هل هو آخذ أو مأخوذ؟
والثاني: المنع مطلقا. الثالث: المنع إن كان نكرة والأول معرفة؛ لأن المعرفة بالرفع أولى قياسا على باب (كان) وعزاه أبو ذر الخشني للفارسي. والرابع: أنه قبيح حينئذ، أي إذا كان نكرة والأول معرفة، فإن كان معرفة كالأول كانا في الحسن وعزي للكوفيين. وإن كان من باب (ظن) أو (أعلم) ففيه أقوال..."
(٥) وهو قول الأكثرين واختاره أبو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي انظر التصريح ١/ ٢٩٢.
(٦) اختار هذا القول ابن طلحة والسيرافي وابن الأنباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين، انظر التصريح ٢٩٣/١.
(٧) أي إن وُقِيَ اللبس أي يجوز إن لم يحصل لبس، ويمتنع إن حصل لبس نحو (ظن عمرو زيدا) إذا كان (عمرو) مفعولا ثانيا.

أَوْ جَـــاءَ جُمْلَـــةً،[1] وَثـــانِيْ(أَعْلَمَـــا) أَجَـــازَهُ قَـــوْمٌ[2] لِلَـــبْسٍ عُـــدِمَا
وَالثَّالِـــثُ الْجُـــلُّ أَبَى وَالْـــبَعْضُ بِـــدِوْنِ لَـــبْسٍ لا وَإِلاَّ الـــرَّفْضُ[3]
وَانْـصِبْ سِـوَى النَّائِـبِ لَفْظًـا كَمَحَـلْ مِمَّـــا لَـــهُ تَعَلُّـــقٌ بِـــذِي الْعَمَـــلْ[4]

باب الاشتغال

مُقَـــدَّمُ[5] اسْـــمٍ بِـــضَمِيْرِهِ شُـــغِلْ عَامِـلُ نَـصْبٍ لَـوْ خَـلا فِيْـهِ عَمِـلْ

(١) هذا هو الشرط الثاني لصحة إقامة المفعول الثاني من مفعولي باب (ظن) وهو عدم كونه جملة اسمية أو فعلية ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يكون جملة على الأصح. انظر شرح الألفية للمرادي ٣٤/٢، التصريح ٢٩٢/١.

(٢) منهم الجزولي والشلوبين وتلميذه ابن الحاج. التصريح ٢٩٣/١.

(٣) انظر التصريح ٢٩١/١-٢٩٢ قال: "نيابة الأول جائزة اتفاقا، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام الخضراوي وابن أبي الربيع وابن الناظم في شرح النظم –أي ألفية ابن مالك– والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلتبس بغيره نحو (أعلمت زيدا كبشك سمينا) فتقول: (أعلم زيدا كبشك سمين) قاله أبو حيان في النكت الحسان، وقال الشاطبي: أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول وأجرى فيه الخلاف في الثاني وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما، قال الشاطبي وهو إلزام صحيح.... وهو قضية كلام التسهيل" وانظر شرح المرادي على الألفية ٣٣/٢-٣٥.

(٤) قال ابن عقيل في شرح قول ابن مالك ٤٥٤/١:

وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا

"حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل: فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا، كذلك لا يرفع الفعل [أي المبني للمجهول] إلا مفعولا واحدا، فلو كان للفعل معمولان فأكثر، أقمت واحدا منها مقام الفاعل، ونصبت الباقي، فتقول: (أُعْطِيَ زيدٌ درهما) و(أُعْلِمَ زيد عمرا قائما) و(ضُرِبَ زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره)"

وقال المرادي في شرح الألفية ٣٥/٢: " يعني أن ما تعلق بالفعل ولم يكن نائبا عن الفاعل فهو منصوب لفظا كالمصدر والظرف والمفعول به أو فيه أو له أو معه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه أو محلا كالمجرور بحرف نحو مررت بزيد."

(٥) في هامش الأصل (وسابق اسم) بدل (مقدم اسم).

فَانْصِبْ بِمِثْلٍ أَوْ كَمِثْلٍ يَخْفَى (١) حَتْمًا، وَالَاوْلَى الرَّفْعُ؛ إِذْ لا حَذْفَا (٢)

وَالنَّصْبُ إِنْ يَقْفُ لِمَا الْفِعْلَ لَزِمْ كَالشَّرْطِ الاسْتِفْهَامِ لا الْهَمْزِ حُتِمْ (٣)

كَذَيْنِ تَحْضِيْضٌ وَلَكِنِ امْتَنَعْ بَعْدَهُمَا شُغْلٌ بِلا نَظْمٍ يَقَعْ

إِلاَّ إِنِ الشَّرْطُ (إِذَا) فَمُطْلَقًا أَوْ (إِنْ) مَعَ الْمَاضِيْ فَنَثْرٌ حُقِّقَا (٤)

وَالنَّصْبَ رَجِّحْ مَعَ فِعْلٍ يَطْلُبُ بِصِيْغَةٍ (٥) أَوْ نَحْوِ لامٍ (٦) تَصْحَبُ

أَوْ مَعَ سَبْقِ مَا بِفِعْلٍ قَدْ غَلَبْ أَوْ عَاطِفٍ وَفَصْلُ (أَمَّا) قَدْ عَزَبْ

تَالٍ لِفِعْلٍ مَا بُنِيْ لاسْمٍ سَبَقْ أَوْ يُوْهِمُ الرَّفْعُ اتِّصَافًا يُسْتَحَقْ (٧)

أَوْ نَحْوَ (زَيْدًا زُرْتُهُ) قَدْ وَرَدَا لِقَائِلٍ: (مَنْ زُرْتَ؟) فَاحْذُ مَا بَدَا

وَسَوِّ فِيْ عَطْفٍ عَلَى فِعْلٍ خَبَرْ لاسْمٍ بِمَعْطُوْفٍ ضَمِيْرُهُ اسْتَقَرْ

وَالاسْمُ مَعْ فِعْلٍ بِمَجْرُوْرٍ شُغِلْ كَهْوَ مَعَ الَّذِيْ بِنَفْسِهِ يَصِلْ (٨)

---

(١) أي محذوف وجوبا.

(٢) أي: الأصل عدم تقدير محذوف في الكلام من غير مقتض ولذا يكون الرفع أولى انظر لباب الإعراب لتاج الدين الاسفراييني ٣١٩، شرح ألفية ابن معط ٨٤٧، ٨٤٨.

(٣) أي: يكون الحذف واجبا إذا وقع الاسم بعد ما يلزم الأفعال كأدوات الشرط أو بعض أدوات الاستفهام مثل (هل) إذا وجد في الجملة بعدها فعل، أما إذا كانت أداة الاستفهام همزة فالحذف جائز مع النصب وهو أولى، ويجوز الرفع على الابتداء، شرح ألفية ابن معط ٨٤٩، ٨٥١.

(٤) أي ورد في النثر محققا.

(٥) أي بفعل الأمر

(٦) أي لام الأمر.

(٧) هذا البيت ساقط من النسخة الأخرى.

(٨) مثل: زيدا مررت به، فيقدر: تجاوزت زيدا مررت به.

كَـــذَا الَّـــذِيْ بِـــأَجْنَبِيٍّ فُـــصِلا[1] ... ذِيْ تَـابِعٍ عَلَـى الـضَّمِيْرِ اشْـتَمَلا[2]
وَالْوَصْـفُ إِنْ يَعْمَـلْ وَيَـصْلُحْ لِلْعَمَـلْ ... فِي الاسْـمِ قَبْلَـهُ كَفِعْـلٍ اشْـتَغَلْ[3]

بَابُ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُوْمِهِ

النَّاصِـــبُ الـــضَّمِيْرَ لا لِمَـــصْدَرِ ... فَهْـوَ الْمُعَـدَّى كَاشْـتَرَاهُ يَـشْتَرِيْ
وَمَـــا سِـــوَاهُ لازِمٌ كَ(نَهِمَـــا) ... وَكَ(اقْـشَعَرَّ) وَالْمُحَـاكِي (احْرَنْجَمَـا)
وَمُـــشْعِرٌ تَحَرُّكًـــا كَ(اخْتَلَجَـــا) ... وَقَابِـــلُ التَّـــأْثِيْرِ فِيْ (تَـــدَحْرَجَا)
وَيَنْـــصِبُ الْمَفْعُـــوْلَ لَـــيْسَ نَائِبَـــا ... مَـــا يَتَعَـــدَّى كَ(أَتَيْـــتُ الـــصَّاحِبَا)
وَلازِمًـــا بِـــالْجَرِّ عَـــدِّ وَانْـــصِبِ ... تَوَسُّـعًا عِنْـدَ انْحِـذَافِ الـسَّبَبِ[4]
وَحَيْـــثُ لا لَـــبْسَ فَفِـــيْ (أَنَّ وَأَنْ) ... يُقَـــاسُ وَالْجَـــرُّ مُـــرَجَّحٌ حَـــسَنْ
وَأَوَّلٌ فِيْ بَـــابِ (أَعْطَـــى) قُـــدِّمَا ... مُرَجَّحًـــا وَفِي الْتِبَـــاسٍ حُتِمَـــا
أَوْ كَـــانَ مُـــضْمَرًا أَوْ الثَّـــانِي انْحَـــصَرْ ... وَالْعَكْسُ فِيْـهِ الْعَكْـسُ حَتْمًـا اسْـتَقَرْ
وَبَـابُ (ظَـنَّ) اخْتَـارَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا ... عَلَـى الَّـذِيْ فُـصِّلَ فِيْهِمَـا جَـرَى[5]
وَحَـذْفَ مَفْعُـوْلٍ سِـوَى (ظَـنَّ) أَجِـزْ ... وَإِنْ إِلَيْـــهِ افْتَقَـــرَ الْحَـــالُ حُجِـــزْ

---

(١) أي فُصِل الضمير عن الفعل العامل باسم مضاف إلى ضمير الاسم المتقدم
قال ابن مالك في ألفيته:

وفصل مشغول بحرف جر ... أو بإضافة كوصل يجري

انظر شرح الأشموني بتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد ٢/٢٢٧.

(٢) يذكر في هذا البيت ما إذا كان الفعل الظاهر يعمل في سببي الاسم المتقدم مثل: زيدا ضربت غلامه، فيقدر: أهنت زيدا ضربت ابنه، وزيدا أنت محبوس عليه، أي لابست زيدا، انظر شرح ألفية ابن معط ٨٤٨-٨٤٩.

(٣) مثل: الضيف أنا مكرمه.

(٤) أي حذف حرف الجر مثل: ذهبت الشام.

(٥) هذا البيت مقدم على الذي قبله في النسخة الأخرى. وهو معلق في هامش الأصل هنا.

وَالْحَذْفُ مَعْ عِلْمٍ لِغَيْرٍ نَاسِخِ جَازَ وَقَدْ يَفْشُوْ بِحَذْفٍ رَاسِخِ

بَابُ التَّنَازُعِ فِي الْعَمَلِ

مِنْ عَامِلَيْنِ الْكُلّ مِنْهُمَا صَلَحْ فِي اسْمٍ تَلا إِعْمَالُ ثَانٍ قَدْ رَجَحْ
عِنْدَ سِوَى الْكُوْفِيِّ وَهْوَ الأَوّلُ أَوْلَى وَبِالتَّخْيِيْرِ كُلٌّ قَائِلُ
وَفِيْ ضَمِيْرٍ ذَاكَ مُهْمَلٌ عَمِلْ وَحَذْفُ مَرْفُوْعٍ لَدَى البِصْرِي حُظِلْ[1]
وَغَيْرِهِ حَتْمٌ[2] أَوِ الإِضْمَارُ فِي الثَّانِ لا لأَوّلٍ يُصَارُ
وَالثَّانِ إِنْ يُهْمَلْ وَرَفْعًا اقْتَضَى فَفِيْهِ الإِضْمَارُ وِفَاقًا فُرِضَا[3]
وَحَيْثُ كَانَ فَضْلَةً مَعْ أَوَّلِ فَالْتَزِمْ الْحَذْفَ بِلا لَبْسٍ جَلِيْ[4]
وَنَاسِخٌ مَعْمُوْلُهُ قَدْ أُخِّرَا عَنْ ذِيْ تَنَازُعٍ وُجُوْبًا مُضْمَرَا[5]
ثُمَّ إِذَا الْمُضْمَرُ وَهْوَ الْخَبَرُ خَالَفَ تَفْسِيْرًا فَحَتْمًا يَظْهَرُ[6]

بَابُ الْمَفْعُوْلِ الْمُطْلَقِ

قَوْلُكَ (مَفْعُوْلٌ) بِدِوْنِ نَحْوِ (لَهْ) هَذَا هُوَ الْمُطْلَقُ مِنْ قَيْدِ الصِّلَهْ
وَذَا هُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الآتِي مِنَ الْ فِعْلِكَ (أَكْلٍ) فَهْوَ آتٍ مِنْ (أَكَلْ)
وَفِيْ (ضَرَبْتُ ضَرْبًا) اوْ (ضَرْبَ عُمَرْ) أَوْ (ضَرْبَتَيْنِ) حَدُّهُ قَدِ اسْتَتَرْ[7]

(١) الحظل بمعنى المنع والكف، انظر القاموس المحيط (حظل).
(٢) أي غير ضمير الرفع، وهو ضمير النصب أو الجر، يحذف وجوبا إذا كان العامل فيه العامل الأول.
(٣) مثل: صلى وخشعا الزيدان.
(٤) مثل:صحبت وأكرمت زيدا.
(٥) مثل: ظنني وظننت زيدا قائما إياه.
(٦) مثل: ظننت وظننيه زيدا قائما، أو ظننت وظنني إياه زيدا قائما انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٨٨.
(٧) أي تعريفه استتر في الأمثلة، وهو المصدر المنصوب الدال على تأكيد عامله أو نوعه أو عدده.

وَانْـصِبْ بِنَحْـوٍ [1] أَوْ كَفِعْـلٍ [2] حَيْـثُ لا ... تَعَجُّـبٌ أَوْ نَـاقِصٌ أَوْ أُهْمِـلا [3]

وَهْـوَ لِمَـا يُـشْتَقُّ أَصْـلٌ قُـدِّمَا ... أَوْ لِـسِوَاهُ الْفِعْـلُ أَوْ ذَا هُمَـا [4]

وَمَـا بِمَعْنَـاهُ كَهُـوْ لَكَ (جَاهِـدَا ... خَيْـرَ الْجِهَـادِ، كُلَّـهُ، اهْتَـدْ رَشَـدَا) [5]

وَغَيْـرُ مَخْتُـوْمٍ بِتَـا لا يُجْمَـعُ ... وَلا يُثَـنَّى وَسِـوَى ذَا يُـسْمَعُ

وَعَامِـلٌ يُحْـذَفُ لا الْمُؤَكِّـدُ ... مَـعْ مُرْشِـدٍ [6] وَذَا الـصَّوَابُ يُفْقَـدُ

وَالْحَـذْفُ [7] فِي الأَبْـدَالِ وَالتَّكْـرَارِ ... حَـتْمٌ وَفِي التَّفْـصِيْلِ وَالْحَـصَارِ

كَـذَا وَفِيْ (لَـهُ عَلَـيَّ أَلْـفُ ... عُرْفًـا) وَ (هَـذَا ابْـنِيَ حَقًّـا) يَقْفُـوْ [8]

كَـذَا بِتَـشْبِيْهٍ لِجُمْلَـةٍ تَبَـعْ ... كَ (لِيْ اعْتِنَـاءٌ اعْتِنَـاءَ مَـنْ نَفَـعْ)

بَابُ الْمَفْعُوْلِ لَهُ

هُـوَ مَـصْدَرٌ لِحَـدَثٍ مُعَلِّـلاَ ... جَـا بِاتِّحَـادٍ زَمَنًـا وَفَـاعِلا

فَانْـصِبْهُ إِذْ ذَاكَ وَإِلاَّ جُـرَّا ... بِـالْحَرْفِ فَاقِـدًا لِـشَرْطٍ مَـرَّا

(١) أي بمصدر مثله.
(٢) أي المشتقات.
(٣) أي أن الفعل إذا كان أحد هذه الأنواع الثلاثة لا تنصب المفعول المطلق.
(٤) في هذا البيت إشارة إلى الخلاف بين الكوفيين والبصريين هل الأصل في الاشتقاق المصدر – وهو رأي البصريين- أو الفعل –وهو رأي الكوفيين- أو كلاهما أصل لبقية المشتقات وليس أحدهما أصل للآخر وهو رأي ابن طلحة، وهناك رأي أيضا وهو أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للمشتقات وهو رأي بعض البصريين منهم الفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر. انظر التصريح ٣٢٥/١.
(٥) في هذا البيت ذكر بعض ما ينوب عن المفعول المطلق، فالكلمات (خير، كل، رشدا) نائبة عن المفعول المطلق في المثل المذكورة.
(٦) أي إذا دلَّ عليه دليل.
(٧) في هذا البيت والبيتين بعده مواضع حذف عامل المفعول المطلق وجوبا.
(٨) أي يتبع، والمعنى أن عامل المفعول المطلق المؤكد لغيره يحذف وجوبا مثل عامل المفعول المطلق المؤكد لنفسه.

وَجَـــازَ فِيْ وَافٍ [1] وَذُوْ (أَلْ) كَثُـــرَا [2] وَبِالـــسَّوَا [3] لَـــكَ الْمُـــضَافُ خَيّـــرَا

باب المفعول فيه

مُـــضَمَّنٌ (فِيْ) مِـــنْ مَكَـــانٍ أَوْ زَمَـــنْ ظَـرْفٌ كَ (كُـنْ حِيْنًـا يَمِيْنًـا) وَانْـصِبَنْ
بِمَـــا بِـــهِ مِـــنْ شِـــبْهِ فِعْـــلٍ ذُكِـــرَا وَجَـــازَ أَوْ حُـــتِّمَ أَنْ يَـــسْتَتِرَا [4]
وَمُطْلَقًـــا ظَرْفًـــا يَجِيْـــئُ الـــزَّمَنُ وَمُـــبْهَمٌ مِـــنَ الْمَكَـــانِ مَكَّنُـــوْا
نَحْـــوُ (أَمَـــامُ وَوَرَا وَنَاحِيَـــهْ) وَمَـــاكَ (مِيْـــلٍ) لِلْمَقَـــادِيْرِ هِيَـــهْ
وَذِي اشْـــتِقَاقٍ إِنْ يُوَافِـــقْ [5] عَـــامِلا فِي الأَصْـلِ نَحْـوُ (مَنْـزِلٍ) مَـعْ (نَـزَلا)
وَالظَّـــرْفُ إِنْ أُخْـــبِرَ عَنْـــهُ أَوْ يُـــضَفْ إِلَيْـــهِ فَهْـــوَ بِالتَّـــصَرُّفِ اتَّـــصَفْ
وَلازِمٌ [6] إِمَّـــا دَوَامًـــا نَحْـــوُ (قَـــطُّ) أَوْ لاكَ (قَبْـلُ) [7] فَهْـوَ بِـالْجَرِّ يُقَـطُّ [8]
وَمَـــصْدَرٌ نَـــابَ عَـــنْ الظَّـــرْفِ عَلَـــى حَـذْفِ مُـضَافٍ وَالْمَكَـانُ قُلِّـلا [9]

بَابُ الْمَفْعُوْلِ مَعَهُ

وَفَـــضْلَةٌ بِـــإِثْرِ وَاوٍ هِـــيْ كَ (مَـــعْ) فَانْـــصِبْهُ إِنْ بِـــإِثْرِ جُمْلَـــةٍ تَقَـــعْ [10]

(١) أي يجوز جر المفعول لأجله بحرف جر يفيد التعليل مع توفر الشروط كلها.
(٢) أي الجر أكثر من النصب والعكس في المنون ويجوز الأمران على السواء إذا كان مضافا.
(٣) (وبالسوا) بدون همز للوزن، والأصل: وبالسواء.
(٤) أي يحذف عامل الظرف جوازا أو وجوبا.
(٥) في النسختين كتبت (يوفق).
(٦) أي غير متصرف.
(٧) شبه متصرف فهو لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر ب(من).
(٨) يقط بمعنى: يقطع. انظر التاج (قطط).
(٩) أي هو في الزمان كثير.
(١٠) أي لا بد أن يكون المفعول معه متأخرا عن عامله ولا يجوز أن يتقدم عليه.

بِشِبْهِ[1] فِعْلٍ وَعَلَيْهِ الأَكْثَرُ ... لا بِالْخِلافِ أَوْ بِفِعْلٍ يُضْمَرُ[2]
وَبَعْدَ (مَا) أَوْ (كَيْفَ) بَعْضٌ يُضْمِرُ ... (كُنْتَ) (تَكُوْنُ)، وَارْتِفَاعٌ أَظْهَرُ[3]
وَالْعَطْفُ إِذْ لا ضَعْفَ أَوْلَى وَحُتِمْ ... لِفَقْدِ شَرْطٍ فِي الَّذِيْ مَرَّ عُلِمْ
وَإِنْ أُبِيْ فَانْصِبْ[4] وُجُوْبًا مُضْمِرَا ... لِعَامِلٍ إِنْ لَمْ يَلِقْ مَا ظَهَرَا[5]

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

مَا بِكَ (إِلاَّ) مِنْ تَمَامٍ مُوْجَبِ ... مُفِيْدًا (اسْتُثْنِيَ) حَتْمًا انْصِبِ[6]
وَفِي اتِّصَالٍ بَعْدَ كَالنَّفِي فَضَلْ ... إِتْبَاعُهُ عَطْفَ انْتِسَاقٍ أَوْ بَدَلْ[7]
وَالنَّصْبُ جَيِّدٌ وَأَمَّا مَا انْقَطَعْ ... فَانْصِبْ وَالإِتْبَاعُ تَمِيْمٌ مَا مَنَعْ
وَمُخْرَجٌ فِيْ حَالِ نَفْيٍ سَبَقَا[8] ... يَنْصِبُهُ الْبِصْرِيُّ حَتْمًا مُطْلَقَا

(١) في النسخة الأخرى كتبت (لشبه).
في هذا البيت يذكر الناظم رحمه الله العامل في المفعول معه وهو الفعل أو ما يشبهه وهذا هو قول الأكثرين من البصريين وغيرهم، أما عند الكوفيين فهو منصوب على الخلاف، وهناك قول أنه منصوب بفعل محذوف وهو قول الزجاج وهناك أقوال أخرى انظر التصريح ١/٣٤٣-٣٤٤.
(٢) في هذا البيت يذكر الخلاف في العامل ناصب المفعول معه.
(٣) يقدر العامل المحذوف ب(كنت، أو تكون) في مثل: (ما أنت وزيدا، كيف أنت ومحمدا) بالنصب، ويجوز الرفع انظر التصريح ١/٣٤٣.
(٤) في النسخة الأخرى كتبت (أبى فانصب).
(٥) مثل: علفتها تبنا وماء باردا ... حتى غدت همالة عيناها
(٦) هذا البيت في الأصل معلق في الهامش بدلا عن البيت الأول من باب الاستثناء وهو:
(مِنْ ذِيْ تَمَامٍ مُوْجَبٍ مَا أُخْرِجَا ... بِنَحْوِ (إِلاَّ) حَتْمَ نَصْبٍ خَرَجَا)
ووضع في النسخة الأخرى البيت الثالث من هذا الباب.
(٧) عطف نسق على مذهب الكوفيين لأنهم يعدون (إلا) من حروف العطف هنا، أما إعرابه بدلا فهو على مذهب البصريين لأنهم لا يعدون (إلا) من حروف العطف.
(٨) أي إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه.

وَإِنْ يَكُ الْعَامِلُ قَدْ تَفَرَّغَا[1] ... لِمَا يَلِي (إِلاَّ) فَحُكْمُهَا لَغَا[2]
كَذَاتِ تَوْكِيْدٍ[3] وَفِي التَّكْرَارِ ... لِغَيْرِ تَوْكِيْدٍ فَنَصْبٌ جَارِي[4]
حَتْمًا بِتَفْرِيْغٍ لِغَيْرٍ وَاحِدِ ... يُتْرَكُ لِلْعَامِلِ أَيُّ[5] وَاحِدِ
وَحَيْثُ لا تَفْرِيْغَ وَالْكُلُّ سَبَقْ ... فَالنَّصْبُ لِلْكُلِّ وُجُوْبًا يُسْتَحَقْ[6]
وَإِنْ تَأَخَّرْ[7] وَالْكَلامُ مُوْجَبُ ... فَانْصِبْ كَذَاكَ، وَالَّذِيْ لا يُوْجَبُ[8]
وَالْحَالُ ذَاكَ[9] أَعْطِ مِنْهَا وَاحِدَا ... سَابِقَ حُكْمٍ وَانْصِبَنَّ الزَّائِدَا[10]
وَحُكْمُ مُسْتَثْنًى بِ(إِلاَّ) جُعِلا ... لِ(غَيْرٍ) فِي اسْتِثْنَائِهَا مُفَصَّلا
كَذَا (سِوَى) وَالظَّرْفُ قَوْلُ الأَكْثَرِ[11] ... وَغَيْرِهِمْ[12] تَأْتِيْ كَذِيْ فِي النَّادِرِ[13]
بِ(لا يَكُوْنُ) انْصِبْ كَ(لَيْسَ) وَاحْتِمِ ... وَبِ(خَلا) وَأُخْتِهَا فَقَدِّمِ

(١) بأن حذف المستثنى منه وتفرغ العامل في العمل فيما بعد (إلا) ولا يكون الأسلوب حيئذ إلا غير موجب، مثل: هل جاء إلا محمد، أو ما جاء إلا محمد.
(٢) أي إن (إلا) لا تعمل وإنما تفيد الحصر.
(٣) مثل:ما جاء الطلاب إلا محمد إلا المجتهد، ف(المجتهد) صفة ل(محمد) و(إلا) الثانية لتأكيد الأولى.
(٤) مثل: ما جاء الطلاب إلا محمد إلا عليا، ف(إلا) الثانية ليست للتأكيد، بل للاستثناء ولذا نصب ما بعدها.
(٥) حرك في الأصل بالكسر.
(٦) أي إذا كان الكلام تاما وتقدمت المستثنيات على المستثنى منه وجب النصب في جميع المستثنيات مثل: جاء إلا زيدا إلا محمدا القوم.
(٧) أي وإن تتأخر المستثنيات عن المستثنى منه ولم يتقدم منها شيء والكلام مثبت يجب نصب الجميع. مثل: جاء القوم إلا زيدا إلا محمدا إلا بكرا.
(٨) أي غير مثبت.
(٩) أي تتأخر المستثنيات.
(١٠) مثل ما جاء القوم إلا زيدٌ إلا محمدا إلا بكرا.
(١١) وهو مذهب البصريين انظر سيبويه ٢١/١، المقتضب ٢٧٤/٢، ٣٤٩/٤، الأصول ٣٥٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤،٤٨/٢، الإنصاف ٢٩٤- ٢٩٨، التبيين للعكبري ٤١٩-٤٢٢، شرح ألفية ابن معط ٦٠٧، شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١.
(١٢) أي الكوفيون انظر الإنصاف ٢٩٤- ٢٩٨، التبيين للعكبري ٤١٩-٤٢٢، شرح ألفية ابن معط ٦٠٧، شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١.
(١٣) أي تخرج (سوى) عن الظرفية إلى استعمالات أخرى مثل (غير).

وَفِي اتِّصَالِ (مَا) بِهَاتَيْنِ حُتِمْ ... نَصْبٌ لَدَى الْجُمْهُورِ فَالْفِعْلَ [1] لَزِمْ
وَحُكْمُ (حَاشَا) كَ(خَلا) نَصْبًا وَجَرّْ ... وَسِيْبَوَيْهِ [2] الْجَرَّ لا غَيْرُ اعْتَبَرْ [3]

بَابُ الْحَالِ

وَصْفٌ مُبِيْنٌ هَيْئَةً مِمَّا فَضَلْ ... حَالٌ لَهُ النَّصْبُ بِلَفْظٍ أَوْ مَحَلْ
وَالاشْتِقَاقُ كَانْتِقَالٍ يَغْلُبُ ... وَفِي الْجُمُودِ وَالثُّبُوْتِ يَصْحَبُ
وَفِيْ ثَلاثٍ جَامِدٌ مُؤَوَّلَهْ ... تَشْبِيْهٌ التَّرْتِيْبُ وَالْمُفَاعَلَهْ
وَغَيْرُهَا مِنْ جَامِدٍ مَا أُوِّلا ... كَالآتِ مِنْ ذِي السِّعْرِ أَوْ مُفَضَّلا
وَنَكِّرِ الْحَالَ وَمَا تَعَرَّفَا ... مِنْهَا فَلِلتَّنْكِيْرِ مَعْنًى صُرِفَا
وَيَكْثُرُ الْمَصْدَرُ حَالاً نُكِّرَا ... وَجَاءَ ذُو التَّعْرِيْفِ لَكِنْ نَزَرَا
وَقَلَّمَا الْحَالُ تَجِيْ مِنْ نَكِرَهْ ... مَا لَمْ تُسَوَّغْ أَوْ تَكُنْ مُؤَخَّرَهْ
وَسَبْقُ حَالٍ جَازَ مِنْ تَأَخُّرِ ... مَا لَمْ يُجَرَّ صَاحِبٌ أَوْ تُحْصَرِ [4]
وَحَالُ مَحْصُوْرٍ وَمَنْسُوْبٍ [5] لِمَا ... لابَسَهَا التَّقْدِيْمُ حَتْمًا لَزِمَا [6]
وَحَالُ مَا فِيْهِ مُضَافٌ قَدْ عَمِلْ ... أَوْ ذَاكَ جُزْؤُهُ وَمِثْلُهُ قُبِلْ [7]

(١) في النسخة الأخرى (في الفعل).
(٢) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، من شيوخه: الخليل، يونس، الأخفش أبو الخطاب، عيسى بن عمر، من تلاميذه الأخفش أبو الحسن، له الكتاب، توفي سنة ١٨٠هـ، انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ٦٦-٧٢، أخبار النحويين البصريين ٤٨-٥٠، إنباه الرواة ٣٤٦/٢-٣٦٠، معجم الأدباء ١٦-١١٤-١٢٧، بغية الوعاة ٢٢٩/٢-٢٣٠.
(٣) قال سيبويه ٣٧٧/١: "وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء."
(٤) في هذا البيت ذكر حالات تأخير الحال وجوبا.
(٥) أي مضاف.
(٦) في هذا البيت ذكر حالات تقديم الحال وجوبا
(٧) في هذا البيت ذكر مواضع مجيء الحال من المضاف إليه.

وَسَبْقُ حَالٍ غَيْرُ جَامِدٍ نَصَبْ ... مِنْ نَحْوِ فِعْلٍ جَائِزٌ وَقَدْ وَجَبْ (١)

إِنْ تَكُ مِنْ ذِي الصَّدْرِ أَنْ تُقَدَّمَا ... كَ(كَيْفَ جَازَيْدٌ)، وَقَدْ تَحَتَّمَا

تَأْخِيرُهَا عَنْ جَامِدٍ ذِي مَعْنَى ... كَ(لَيْتَ)، أَوْ إِشَارَةٍ، (كَأَنَّا)

أَوْ جَامِدٍ مِنْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ لَهُ (٢) ... أَوْ مَصْدَرٌ (٣) مِنْ (أَنْ) وَفِعْلٍ أَصْلُهُ

وَمَا بِهَا مَضْمُوْنُ جُمْلَةٍ بَدَا ... مُؤَكِّدًا فَسَبْقُهَا امْنَعْ أَبَدَا

وَبَيْنَ حَالَيْنِ إِنِ التَّفْضِيْلُ جَا ... مُوَسَّطًا فَهْوَ لِسَبْقٍ وَلَجَا

وَقَدْ يَجِي الْحَالُ لِفَرْدٍ أَوْ عَدَدْ ... ذَا عَدَدٍ عَلَى الصَّحِيْحِ الْمُعْتَمَدْ

وَالْحَالُ ذُو الْبَيَانِ قَدْ تَقَدَّمَا ... وَالثَّانِ مَا أَكَّدَ (٤) وَهْوَ ذُو انْتِمَا

لِعَامِلٍ أَوْ صَاحِبٍ أَوْ جُمْلَهْ ... اِسْمِيَّةٍ عَامِلُهَا ذُوْ خُفْيَهْ (٥)

وَلا يَجِيْ (٦) حَالاً سِوَى ذَاتِ الْخَبَرْ ... مِنْ جُمْلَةٍ وَالرَّبْطُ مَعْهَا مُعْتَبَرْ (٧)

بِمُضْمَرٍ أَوْ وَاوٍ اوْ مَعًا هُمَا ... وَقِيْلَ (قَدْ) فِي الآتِ (٨) وَاوٌ لَزِمَا

وَذُوْنَ (قَدْ) مَعْ مُثْبَتٍ لا تَحْضُرُ ... فَإِنْ يَكُنْ فَمُضْمَرٌ يُقَدَّرُ

وَقَلَّ أَنْ يَخْلُوَ مَاضٍ مِنْهُمَا (٩) ... مَا لَمْ يَلِ (الِاَّ) أَوْ لِ (أَوْ) تَقَدَّمَا (١٠)

---

(١) في هذا البيت ذكر مواضع تقدم الحال على عاملها جوازا ووجوبا.
(٢) في النسخة الأخرى كتبت (كهو)، وفي الأصل (لهو).
(٣) مرفوع لأنه خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (أصله).
(٤) أي الحال المؤكدة.
(٥) في هذا البيت ذكر أنواع الحال المؤكدة، وأن عامل المؤكدة للجملة عاملها محذوف وجوبا.
(٦) في النسخة الأخرى كتبت (تجي).
(٧) أي يشترط في وقوع الجملة حالا أن تكون جملة خبرية، وأن تشتمل على رابط.
(٨) أي الفعل المضارع.
(٩) أي الضمير والواو.
(١٠) قال الأشموني ١/٤٣٣: " الرابعة الماضي التالي إلا، نحو ما تكلم زيد إلا قال خيرًا. ومنه: (إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) [الحجر: ١١]، الخامسة الماضي المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث. ومنه قوله:

كن للخليل نصيرًا جار أو عدلا ... ولا تشح عليه جاد أو بخلا "

وَجُمْلَـــــةٌ حَالِيَّـــــةٌ مُؤَكِّـــــدَهْ ... لِجُمْلَـــــةٍ تَـــــأْتِيْ لِـــــوَاوٍ فَاقِـــــدَهْ
وَجَـــازَ حَـــذْفُ عَامِـــلٍ وَقَـــدْ حُـــتِمْ ... فِيْ أَرْبَـــعٍ مِنْهَـــا هَنَـــا الرُّبْـــعُ عُلِـــمْ

بَابُ التَّمْيِيْزِ

اِسْـــمٌ مُبِـــيْنٌ فَـــضْلَةٌ ذُوْ نُكْـــرِ ... ضُـــمِّنَ (مِـــنْ) يُنْـــصَبُ بِالْمُفَـــسَّرِ
إِنْ مُـــبْهَمُ[1] اسْـــمٍ جَـــا وَمَـــا لِلنِّـــسْبَهْ ... فَالْفِعْـــلُ أَوْ كَالْفِعْـــلِ يُبْـــدِيْ نَـــصْبَهْ
وَإِنْ إِلَى التَّمْيِيْـــــزِ إِنْ لَمْ يُـــــضَفِ ... أَضَـــفْتَ فَـــرْدًا غَيْـــرَ ذَي الْعَـــدِّ قُفِـــيْ
وِاجْـــرُرْ بِ(مِـــنْ) أَيْـــضًا سِـــوَى مَـــا ذُكِـــرَا ... وَنَحْـــوِ قَـــدْ (غَرَسْـــتُ الأَرْضَ شَـــجَرَا)
وَمَيِّـــزَنْ وَانْـــصِبْ كَجَـــرٍّ مَـــعَ مَـــا ... تَعَجُّبًـــا وَلَـــوْ بِمَعْـــنًى أَفْهَمَـــا
وَالْفَاعِـــلُ الْمَعْـــنَى مَـــعَ التَّفْـــضِيْلِ أَوْ ... كَ(طِبْتَ نَفْسًا) غَيْـرَ نَـصْبٍ مَـا قَـضَوْا
وَسَـــبْقُهُ لِعَامِـــلٍ قَـــدْ مُنِعَـــا ... مَـــعْ ذِي الْجُمُـــوْدِ بِاتِّفَـــاقٍ وَقَعَـــا

بَابُ حُرُوْفِ الْجَرِّ

حُـــرُوْفُ جَـــرِّ الاسْـــمِ مُطْلَقًـــا (إِلَى ... وَمِـــنْ وَعَـــنْ وَفِيْ وَلَامٌ وَعَلَـــى)
(وَالْبَـــا وَرُبَّ) قَـــدْ تَجُـــرُّ مُـــضْمَرَا ... وَاخْصُصْ بِذِي الإِقْسَامِ مَا قَدْ ظَهَرَا[2]
وَذَاكَ (بَـــاءٌ) مَـــعَ (وَاوٍ وَالتَّـــا) ... كَـــذَا وَ(مُـــذْ مُنْـــذُ وَكَـــافٌ حَـــتَّى)[3]
وَ(مُـــذْ وَمُنْـــذُ) بِزَمَـــانٍ خُـــصَّا[4] ... كَمَـــا مُنَكَّـــرٌ بِ(رُبَّ) اخْتَـــصَّا[5]

(١) حرك بالفتح في الأصل.
(٢) أي تختص حروف القسم بجر الاسم الظاهر.
(٣) أي هذه الحروف تختص بجر الاسم الظاهر، ولا تجر الضمير إلا ما ورد في الشعر في بعضها.
(٤) مثل: انتظرتك منذ الصباح، ف(الصباح) اسم ظاهر يدل على الزمان.
(٥) مثل: (رب أخ لك لم تلده أمك)، ف(أخ) اسم ظاهر نكرة.

وَجَـرُّ (كَـيْ) قَـلَّ،[1] وَ(عَـلَّ)[2] وَ(مَـتَى) لَـدَى عُقَيْـلٍ وَهُـذَيْلٍ ثَبَتَـا[3]
أَمَّـا (إِلَى) فَلانْتِهَـاءٍ، وَ(مِـنُ)[4] بِهَـا ابْتَـدَوْا وَبَعَّـضُوْا وَبَيَّنُـوْا[5]
بِ(عَـنْ) تَجَـاوَزْ وَكَ(بَعْـدُ) وَ(عَلَـى) تَـأْتِي،[6] وَ(فِيْ) لِلظَّـرْفِ،[7] (لامٌ)[8]
وَهْـيَ[9] لِمِلْـكٍ أَوْ كَمِلْـكٍ[10] تَعْدِيَـهْ تَـأْتِي وَلِلتَّعْلِيْـلِ ثُمَّ تَقْوِيَـهْ[11]
لِلظَّرْفِ وَاسْتِعْلاكَ (عَنْ) تَأْتِي (عَلَى)[12] وَالْبَـا لِهَـا عُـدِّيَ، اسْتُعِنَ، أُبْدِلا ﴿□□﴾

(١) (كي) تكون حرف جر إذا كان مجرورها: أ) (ما) الاستفهامية مثل: (كيمه؟)، ب) المصدر المؤول من (ما أو أن) المصدريتين، مثل: (يرجى الفتى كي ما يضر وينفع)، وذاكرت كي أن أنجح.

(٢) لغة في (لعل).

(٣) في البيت لف ونشر مرتب فالجر ب(لعل) عند قبيلة (عقيل)، والجر ب(متى) عند قبيلة (هذيل).

(٤) بضم النون للتصريع.

(٥) (مِن) لابتداء الغاية مثل: سافرت من مكة إلى المدينة، وللتبعيض مثل: أخذت من المال، ولبيان الجنس مثل: الباب من خشب.

(٦) (عن) للمجاوزة مثل: ابتعدت عن الشبهات، وبمعنى (بعد) .

(٧) تكون الظرفية في الزمان أو المكان، ك:مكثت في المسجد في الصباح، وفي غيرهما من المعنويات، ذكرت الله في نفسي.

(٨) اللام بمعنى (إلى) مثل: ذهبت للمسجد.

(٩) أي اللام.

(١٠) اللام تفيد الملك المطلق لله سبحانه ، وتفيد الملك فيما يملك بتمليك الله مثل: (البيت لمحمد)، ويدخل في معنى (كتمليك) الاختصاص مثل: السرج للحصان، والمحراب للمسجد، وشبه الملك مثل: فاطمة لمحمد، والاستحقاق مثل: الجنة للمؤمنين والنار للكافرين.

(١١)تكون اللام للتعدية مثل: ما أكرم العلماء للطلاب، وللتعليل مثل: جمعت المال للحج، وللتقوية.

(١٢) الكلمات (كعن تأتي على) غير واضحة في الأصل.
أي: (على) تكون للاستعلاء وهو المعنى الأصلي لها سواء على الحقيقة أو المجاز مثل: الكتاب على الطاولة، الملك على الرعية، وتكون (على) للظرفية ، وتكون بمعنى (عن) مثل: (إذا رضيت عليّ بنو قشير).

(١٣) الباء: تفيد التعدية ، وتفيد الاستعانة مثل: كتبت بالقلم، وتفيد البدل مثل: (ما يسرني بها حمر النعم) أي بدلها.

أَلْصِقْ كَ(مَعْ) مُسْتَعْلِيًا مُعَوِّضَا[1] جَاوِزْ كَ(فِيْ) زِدْ سَبَبًا مُبَعِّضَا[2]
وَ(رُبَّ) لِلتَّكْثِيْرِ أَوْ ضِدٍّ تَقَعْ[3] وَغَالِبًا بِكَفِّ(مَا) الْجَرُّ امْتَنَعْ[4]
وَبَعْدَ(بَلْ وَالْفَاوَوَاوٍ) تُضْمَرُ عَامِلَةً وَبَعْدَ(وَاوٍ) أَكْثَرُ
وَاجْرُرْ بِ(مُذْ مُنْذُ) أَوِ ارْفَعْ مَا تَلا وَاجْعَلْهُمَا اسْمَيْنِ لِبَدْءٍ حَصَلا
وَالظَّرْفُ مَعْنًى لَهُمَا فِي الْحَاضِرِ وَالابْتِدَا مَعْنَاهُمَا فِي الْغَابِرِ[5]
(كَافٌ) لِتَشْبِيْهٍ وَتَعْلِيْلٍ وَزِدْ مُؤَكِّدًا وَاسْمًا وَلا سْتِعْلا تَرِدْ[6]
نَحْوُ (إِلَى) (حَتَّى) وَيَغْلُبُ الْعَمَلْ فِيْ آخِرٍ أَوِ الَّذِيْ بِهِ اتَّصَلْ[7]
وَاسْمًا تَجِيْ (عَنْ) كَ(عَلَى) فَ(مِنْ) دَخَلْ عَلَيْهِمَا فَالْجَرُّ[8] مَوْضِعًا حَصَلْ
وَصِلْ بِ(مَا) الْبَاءَ وَ(عَنْ) وَ(مِنْ) وَجُرَّ وَالْكَفُّ لِلْكَافِ بِهَا وَقَدْ تَجُرَّ

(١) أي أن الباء من معانيها أيضا: الإلصاق وهو الأصل في معانيها، مثل: أمسكت بالكتاب، وقد تفيد المصاحبة بمعنى (مع) وقد تفيد التعويض أو المقابلة مثل: اشتريت الكتاب بعشرة دراهم.
(٢) أي أن الباء من معانيها أيضا: المجاوز بمعنى (عن) [سورة الفرقان من آية (٥٩)]، وتكون بمعنى (في) الظرفية .
(٣) تفيد (رب) التكثير مثل: رب ريال أنفقته في طاعة الله. في موطن المدح أو الفخر، وتفيد الضد وهو التقليل مثل: (رب كلمة قالت لصاحبها دعني).
(٤) أي قد تزاد (ما) بعد (رب)، فتارة يبقى عملها، وهذا قليل، والغالب كفها عن العمل.
(٥) أي الماضي، أي أن (مذ ومنذ) يكونان بمعنى (في) إذا كان الاسم بعدهما دالا على الزمن الحاضر مثل: (أنا أتعلم منذ يومنا)، ويكونان بمعنى (من) الابتدائية إذا كان الاسم بعدهما دالا على الزمن الماضي (بدأت التعلم منذ شهر).
(٦) أي أن الكاف تأتي لعدة معان وأصل معانيها التشبيه مثل: محمد كالبحر، وتكون للتعليل ، وتكون زائدة للتأكيد وتكون للاستعلاء بمعنى (على) مثل: كن كما أنت، أي على ما أنت عليه، وتستعمل اسما في عدة حالات منها: إذا سبقت بحرف جر مثل ضربت بكالعصا، أو وقعت موقع الفاعل أو المفعول به مثل: (ما رأيت كاليوم قط).
(٧) أي (حتى) تكون حرف جر بشرط أن يكون المجرور آخرا أو متصلا بالآخر.
(٨) في النسخة الأخرى كتبت (فالجر).

بَابُ الإِضَافَةِ

إِضَـــافَةُ الإِسْـــمِ إِلَى اسْـــمٍ مُوْجِبَـــهْ ... ذَهَـــابَ تَنْـــوِيْنٍ لَـــهُ أَوْ ذِيْ شَـــبَهْ[1]

وَأَوَّلٌ فِي الثَّـــانِ جَـــرًّا عَمِـــلا ... وَذَا بِمَعْـــنَى الـــلاَّمِ أَوْ (مِـــنْ) حَـــصَلا

أَوْ (فِيْ) وَ(مِـــنْ) أَفْـــشَى وَلاَمٌ أَكْثَـــرُ ... وَسِـــيْبَوَيْهِ فِيْ كَجَمْـــعٍ[2] حَظَـــرُوْا[3]

بِالثَّـــانِ عَـــرِّفْ أَوْ فَخَـــصِّصْ سَـــابِقًا ... وَذَا هُـــوَ الْغَالِـــبُ نَوْعًـــا وَلِقَـــا[4]

ثُمَّ الْمُـــضَافُ إِنْ كَفِعْلِـــهِ عَمِـــلْ ... فِي الثَّـــانِ ذِيْ لَفْظِيَّـــةٌ[5] بِـــذَا اسْـــتَدِلْ

وَالْمَعْنَوِيَّـــةُ الَّـــتِيْ قَـــدْ قُـــدِّمَتْ ... وَذَاتُ لَفْـــظٍ مَعَهَـــا (أَلْ) ثَبَتَـــتْ

إِنْ يَـــكُ مَـــالَـــهُ أُضِـــيْفَ فِيْـــهِ (أَلْ) ... أَوْ إِنْ يُـــضَفْ لِمَـــا عَلَيْـــهِ (أَلْ) دَخَـــلْ

أَوْ لِمُـــضَافٍ لِـــضَمِيْرٍ مَـــا اتَّـــصَلْ[6] ... (أَلْ)[7] بِـــهِ أَوْ يَكُـــنِ الْوَصْـــفُ حَـــصَلْ

مُثَـــنًّى اوْ جَمْعًـــا، وَتَكْـــسِيْرٌ وَمَـــا ... أُنِّـــثَ حُكْـــمُ مُفْـــرَدٍ حُكْمُهُمَـــا

وَيَكْـــسِبُ التَّـــذْكِيْرَ أَوَّلٌ وَضِـــدْ ... مِـــنْ ثَـــانٍ انْ يَكْـــفِ لَـــوِ الثَّـــانِيْ[8] فُقِـــدْ

مَـــعْ وَفْـــقِ مَعْـــنًى لاَ تُـــضِفْ وَأَوِّلِ ... مَـــا جَـــاعَلَى الْحَـــذْفِ لِمَوْصُـــوْفٍ جَلِـــيْ

وَالاسْـــمُ فِيْ إِضَـــافَةٍ قَـــدِ انْقَـــسَمْ ... لِجَـــائِزٍ مُمْتَنِـــعٍ وَمَـــا انْحَـــتَمْ[9]

فَنَحْـــوُ (عَبْـــدٍ) جَـــازَ وَالْمَنْـــعُ لِمَـــا ... كَالـشَّرْطِ وَالْوَصْـلِ سِوَى (أَيْ) فِيْهِمَـا

---

(١) أي نوني المثنى وجمع المذكر السالم.

(٢) أي مع جماعة من النحاة.

(٣) قال الأشموني ٤٨٩/١: "ذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو (من)، وموهم الإضافة بمعنى (في) محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا."

(٤) من الملاقاة أي الوجود أي توجد الإضافة إلى النكرة بكثرة، التصريح ٢٦/٢.

(٥) في النسخة الأخرى كتبت (لفظيةٍ) بالجر.

(٦) في النسخة الأخرى كتبت (اتتصل).

(٧) جعلها الناظم منونة لأجل الوزن.

(٨) في النسخة الأخرى كتبت (الثانِ).

(٩) أي وما وجب.

وَ(أَيْ) فِي الاسْـــتِفْهَامِ ذِي الإِشَـــارَةِ ... وَمُـــضْمَرٍ[1]، وَوَاجِـــبُ الإِضَـــافَةِ:
لِمُفْـــرَدٍ إِمَّـــا يَجُـــوْزُ فَـــصْلُهُ ... لَفْظًـــا كَ(كُـــلٌّ) أَوْ يَـــدُوْمُ وَصْـــلُهُ[2]
وَمُطْلَقًـــا نَحْـــوُ (كِـــلا كِلْتَـــا لَـــدَى ... سِـــوَى وَعِنْـــدَ وَقُـــصَارَى) أَبَـــدَا
(أُولُـــو أُولاتُ ذُو وَذَاتُ) لَمْ تُـــضَفْ ... لِغَـــيْرِ ظَـــاهِرٍ وَمَـــا إِلَى الْخَلَـــفْ
أُضِـــيْفَ مِنْـــهُ مَـــا لِكُـــلِّ مُـــضْمَرِ ... يُـــضَافُ لا غَيْـــرُ كَ(وَحْـــدَ) وَاقْـــصِرِ
لِـــذِيْ خِطَـــابٍ مَـــاكَ (لَبَّيْـــكَ) وَشَـــذَّ ... لِغَائِـــبٍ أَوْ ظَـــاهِرٍ وَالْكُـــلُّ فَـــذَّ[3]
كَ(حَيْـــثُ إِذْ) حَتْمًـــا أَضِـــفْ إِلَى الْجُمَـــلْ ... وَنَـــوِّنَنْ[4] مَـــا جَـــائِزٌ أَنْ يُخْتَـــزَلْ
(إِذَا) لِفِعْـــــلٍ لَزِمَـــــتْ وَذَا أَبَى ... كُـــوْفٍ[5] وَأَخْفَـــشٌ كَ(إِنْ) إِنْ يَجِبَـــا
وَنَحْـــوُ (حِـــيْنٍ سَـــاعَةٍ وَقْـــتٍ زَمَـــنْ) ... كَ(إِذْ إِذَا) فِيْمَـــا أُضِـــيْفَا[6] اسْـــتَعْمِلَنْ
وَذِي[7] ابْنِهَـــا وَأَعْـــرِبَنَّ وَاصْـــطُفِيْ ... بِنَـــاءً انْ لِـــذِي الْبِنَـــاءِ تُـــضَفِ
وَإِنْ تُـــضِفْ لِغَـــيْرِ ذَا[8] أَنْ تُعْرَبَـــا ... أَرْجَـــحُ وَالْبِـــصْرِي لِهَـــذَا أَوْجَبَـــا
لِمَـــا عَلَـــى اثْنَـــيْنِ يَـــدُلُّ أَضِـــفِ ... نَحْـــوَ (كِـــلا) إِنْ كَـــانَ ذَا تَعَـــرُّفِ

(١) أي مما يمتنع إضافته أسماء الشرط وأسماء الموصول إلا (أيّ) الشرطية والموصولة والاستفهامية، ومما تمتنع إضافته أيضا اسم الإشارة والضمائر.

(٢) في هذا البيت والأبيات بعده ذكر أن الإضافة الواجبة إلى مفرد قسمان: قسم يقطع عن الإضافة مثل (كل)، وقسم لا يقطع بل الإضافة دائمة مثل: (كلا، لدى، قصارى... الخ)، وهذا القسم ينقسم إلى أقسام: إما أسماء ملازمة للإضافة إلى الاسم مطلقا سواء كان ضميرا أو اسما ظاهرا كالأسماء السابقة، وإما أسماء ملازمة للإضافة للضمير فقط مثل: (وحد)، وإما أسماء ملازمة للإضافة للظاهر فقط مثل (أولو، وذو).

(٣) الفذ: أي فرد واحد، أي ما ورد شاذا لم يرد منه إلا على شاهد واحد فقط.

(٤) أي تنوين العوض عن المحذوف، (يختزل) بمعنى يحذف.

(٥) أي الكوفيون، وجعلها كالمنقوص.

(٦) في النسخة الأخرى كتبت (أضيف).

(٧) أي هذه الأسماء (حين...) يجوز إعرابها وبناؤها إذا أضيفت إلى جملة...الخ

(٨) أي لغير مبني بأن أضفتها لمعرب.

وَإِنْ تُضِفْ (أَيًّا) لِغَيْرِ النَّكِرَهْ ... فَالْفَرْدُ لا[1] مَا لَمْ تَكُنْ مُكَرَّرَهْ

كَالصِّفَةِ الْحَالُ لِذِي النُّكْرِ اقْصِرِ ... بِعَكْسِ (أَيْ) فِي الْوَصْلِ وَالْغَيْرَ

وَاجْرُرْ مُضِيْفًا (لَدُنًا) مُحَلاَّ ... كَ(عِنْدَ)[3] وَالنَّصْبُ بِهَا قَدْ قَلاَّ[4]

وَ(مَعْ) أَضِفْ وَانْصِبْ كَ(عِنْدٍ)[5] تَرِدُ ... وَسَاكِنًا وَنَوِّنَنْ إِذْ تُفْرَدُ[6]

كَ(قَبْلُ) ضَمًّا (غَيْرُ) وَالْفَتْحُ نَدَرْ ... وَغَالِبًا مَعْ (لَيْسَ) إِسْمًا أَوْ خَبَرْ

وَ(بَعْدُ قَبْلُ)[7] إِنْ تُضِفْ أَوْ لا[8] فَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ مِنْ شَيْءٍ أَوِ اللَّفْظَ تُكِنّ

فَانْصِبْ وَنَوِّنْ تِلْوَ أُوْلَى[9] ثُمَّ ضُمّ[10] ... إِنْ تَنْوِ مَعْنَى الْحَذْفِ وَالْكُلُّ انْحَتَمْ

وَاجْرُرْ بِ(مِنْ) وَنَحْوُ (قَبْلُ أَوَّلُ ... وَدُوْنُ) وَالْجِهَاتُ فِيْمَا فَصَّلُوْا

بِمَعْنَى[11] كَافٍ (حَسْبُ) وَاقْطَعْ[12] ... وَجِئْ بِهَا حَالاً وَمُبْتَدَا وَصِفْ[13]

---

(١) أي لا تضاف (كلا) إلى مفرد، أما قول الشاعر: (كلا أخي وخليلي) فشاذ.

(٢) في هامش الأصل معلق (وصلا وفي الغير اختر) بدل (في الوصل والغير اختر).

(٣) هكذا حرك بالكسر في الأصل مراعاة للفظ فقط.

(٤) مثل: (من لدن شولا).

(٥) حرك بالكسر في الأصل مراعاة للفظ فقط.

(٦) أي عن الإضافة – كما هو معلق في هامش الأصل — فتكون بلفظ (معاً).

(٧) في هامش الأصل هذا التعليق: "ل(قبل وبعد) حالتان: حالة إعراب وحالة بناء، فهما معربان فيما إذا صرح بالمضاف إليه أو حذف ونوي ثبوت لفظه أو لم ينو شيء نُصبا على الظرفية أو جُرا ب(من) مع التنوين في الأخيرة، ويبنيان على الضم فيما إذا نوي ثبوت معنى المضاف إليه دون لفظه"

(٨) أي أو لا تضف لا لفظا ولا معنى.

(٩) أي تلو الحالة الأولى، والحالة الأولى الإضافة، والتي تليها عدم الإضافة مطلقا، ف(قبل وبعد) منونة بالنصب.

(١٠) أي يبنى على الضم.

(١١) معلق في هامش الأصل على هذه الكلمة)بمعنَ) بحذف الألف مراعاة للوزن.

(١٢) أي عن الإضافة.

(١٣) أمثلة قطع الإضافة مع البناء على الضم: مثال وقوعها حالا: رأيت زيدا حسبُ، أي: حسبي أو حسبك، ومثال وقوعها مبتدأ: قبضت عشرة فحسب، أي: فحسبي ذلك، ومثال وقوعها وصفا: رأيت رجلا حسبُ، أي: حسبي أو حسبك، انظر التصريح ٢/٥٣.

كَ(فَوْقُ) مَعَنًى لا إِضَافَةً (عَلُ) وَالْجَرَّ (مِنْ) بِذِيْ دَوَامًا تَعْمَلُ[1]
وَجَائِزٌ حَذْفُ مُضَافٍ عُرِفَا فَحُكْمُهُ يُعْطَاهُ ثَانٍ خَلَفَا
وَقَدْ يُبَقَّى حُكْمُهُ[2] إِنْ وَقَعَا لِلْمِثْلِ مَحْذُوْفٌ بِعَطْفٍ تَبَعَا
وَأَوَّلٌ يَبْقَى إِذَا الثَّانِي[3] انْحَذَفْ فِيْ حَالِ إِفْرَادٍ بِمَا لَهُ سَلَفْ
إِنْ كَانَ مَعْطُوْفٌ بِمَذْكُوْرٍ عَمِلْ يَدُلُّ إِذْ ذَاكَ عَلَى الَّذِي اخْتُزِلْ
وَفِي اخْتِيَارٍ شِبْهُ[4] فِعْلٍ قَدْ فُصِلْ عَمَّا لَهُ أُضِيْفَ بِالَّذِيْ عَمِلْ
وَبِالْيَمِيْنِ غَيْرُ شِبْهٍ[5] وَحُظِرْ فِي الاخْتِيَارِ فَصْلُ غَيْرِ مَا ذُكِرْ

[بَابُ][6] الْمُضَافِ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

آخِرَ فَرْدٍ صَحَّ لِلْيَا إِنْ تُضِفْ أَوْ شِبْهِهِ[7] اكْسِرْ وَلِ (يَا) افْتَحْ أَوْ
وَغَيْرَ ذَا[9] ادْغِمْ بِيَا إِلاَّ الأَلِفْ وَوَاوُ جَمْعٍ قَلْبُهَا يَاءً عُرِفْ
وَذَا وُجُوْبًا كَانْفِتَاحِ الْيَا وَحَقْ[10] {هُدَيَّ} قَلْبًا[11] عَنْ أَبَرِّ مَنْ نَطَقْ[12]

(١) أي: و(من) تعمل الجر ب(عل) دواما.
(٢) أي يبقى المضاف إليه مجرورا بعد حذف المضاف.
(٣) أي يبقى المضاف إذا المضاف إليه حذف وكأنه لم يحذف. وفي النسخة الأخرى كتبت (الثانِ) بدون ياء مراعاة للوزن.
(٤) إضافة المشتق قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعموله.
(٥) أي إذا كان المضاف غير شبه الفعل – وهو الجامد– يجوز الفصل باليمين، أما غير ذلك فلا يجوز الفصل في الاختيار أي في النثر لا في الشعر.
(٦) زيادة من النسخة الأخرى.
(٧) المقصود بشبه الفرد جمع التكسير صحيح الآخر وما جمع بألف وتاء مزيدتين.
(٨) أي بالسكون.
(٩) أي غير أي المثنى وجمع المذكر السالم والمفرد المعتل الآخر وكذا جمع التكسير المعتل الآخر.
(١٠) أي ثبت كما هو معلق في الأصل.
(١١) أي قلب الألف ياء على لغة هذيل كما هو معلق في الأصل.
(١٢) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح ٦١/٢: "ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها =

بَابُ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ

وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ فِيْ مَا [1] عَمِلْ ... مُنَوَّنًا مُضَافًا اوْ بِ(أَلْ) وُصِلْ

إِنْ عَنْهُ (أَنْ) وَالْفِعْلُ جَاءَ اعِوَضَا ... أَوْ (مَا) إِنِ الْفِعْلُ لِحَالٍ عَرَضَا

وَإِنْ جَرَرْتَ مَالِمَجْرُوْرٍ تَبَعْ ... أَوْ لِمَحَلِّهِ حَمَلْتَ يُتَّبَعْ [2]

أَمَّا اسْمُ مَصْدَرٍ أَتَى غَيْرَ عَلَمْ ... مِيْمِيًّا اعْمِلْ بِوِفَاقٍ انْتَظَمْ

بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ

كَالْفِعْلِ إِسْمُ فَاعِلٍ وَمَا وُصِلْ ... بِ(أَلْ) فَمُطْلَقًا وَأَمَّا مَا فُصِلْ

فَاعْمِلْ لِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْهُ الْجَائِيْ ... وَعِنْدَ قَوْمٍ [3] جَازَ كَالْكِسَائِيْ [4]

وَمَا تَلَا اسْتِفْهَامًا اوْ نَفْيًا وَمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ أَوْ وَصَفْتَ وَانْتَمَا

لِعَمَلٍ مَعْ حَذْفِ ذَا مُقَدَّرَا ... فَهْوَ مَعَ الْحَذْفِ كَمَا قَدْ ذُكِرَا

وَبِالشُّرُوْطِ أَعْمِلَنْ (فَعَّالا) ... كَ(فَاعِلٍ) (فَعُوْلاً) اوْ (مِفْعَالا) [5]

=الواحدي في البسيط عن طيئ ، وبها قرأ عاصم الجحدري وابن إسحق وعيسى بن عمر و(هدي) و(هي عصي) ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم، قاله الشاطبي".

(١) في النسختين كتبت (فيما).

(٢) أي يجوز في تابع المضاف إليه الجر إتباعا للفظ، ويجوز الرفع إتباعا للمحل إن كان المضاف إليه في الأصل فاعلا للمصدر وأضيف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مثل: يعجبني إكرام أخيك محمدٍ الضيفَ يجوز في (محمد) الجر إتباعا للفظ، والرفع إتباعا للمحل، أما إن كان المضاف إليه في الأصل مفعولا للمصدر وأضيف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله فيجوز في التابع الجر والنصب مثل: يعجبني إكرام الضيفِ الغريب، يجوز في (الغريب) الجر إتباعا للفظ، والنصب إتباعا للمحل، انظر التصريح ٢/٦٥.

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

حتى تهجر في الرواح وهاجها ... طلب المعقبِ حقه المظلومُ

وقول الشاعر:

قد كنت داينت بها حسانا ... مخافة الإفلاس والليانا

(٣) ممن تبع الكسائي منهم هشام وأبو جعفر وجماعة، انظر التصريح ٢/٦٦.

(٤) في هذا البيت والذي بعده ذكر شروط عمل اسم الفاعل مع الذكر الخلاف فيها.

(٥) في هذا البيت والذي بعده ذكر عمل صيغ المبالغة.

بِكَثْـــرَةٍ فِيْ ذِي الـــثَّلاثِ وَيَقِـــلْ ... فِيْ غَيْرِهَـــا وَهْـــوَ (فَعِيْـــلٌ وَفَعِـــلْ)
وَالْجَمْـــعُ طِلْقًـــا وَالْمُثَـــنَّى جُعِـــلا ... كَمُفْـــرَدٍ بِـــشَرْطِهِ فِيْمَـــا خَـــلا
وَمَـــا يَلِـــي الْوَصْـــفَ أَجِـــزْ أَنْ يَنْتَـــصِبْ ... إِنْ يَـــكُ فَـــضْلاً أَوْ يُـــضَافَ وَيَجِـــبْ
نَـــصْبٌ مَـــعَ الْفَـــصْلِ وَتِلْـــوُ مَـــا يُجَـــرّْ ... جَـــرٌّ لَـــهُ أَوْلَى وَنَـــصْبُهُ يُقَـــرّْ
وَكُـــلُّ مَـــا لإِسْـــمِ فَاعِـــلٍ خَـــلا ... لإِسْـــمِ [1] مَفْعُـــوْلٍ يَجِـــيْ مُفَـــصَّلا [2]
وَصُـــغْهُ مِمَّـــا زِيْـــدَ أَوْ تَجَـــرَّدَا ... وَاعْمِلْـــهُ مِثْـــلَ فِعْلِـــهِ حَيْـــثُ بَـــدَا
وَجَـــرُّ مَرْفُـــوْعٍ بِـــهِ مَعْـــنًى بِـــأَنْ ... تُزِيْـــلَ نِـــسْبَةً إِلَيْـــهِ فَحَـــسَنْ

[بَابُ] إِعْمَالِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

مَـــا لِثُبُـــوْتٍ دَلَّ لاكَ (أَفْـــضَل) ... هُـــوْ [3] الـــصِّفَةُ الْمُـــشْبِهَةُ اسْـــمَ فَاعِـــلِ
وَحُكْمُهَـــا كَحُكْمِـــهِ فِي الْعَمَـــلِ ... بِمَـــا مَـــضَى مِـــنْ شَـــرْطِهِ الْمُفَـــصَّلِ
وَتَلْـــزَمُ الْحَـــالَ [4] وَمِمَّـــا قَـــدْ لَـــزِمْ ... بِالْوَضْـــعِ أَوْ قَـــصْدًا بِنَاؤُهَـــا الْتُـــزِمْ
وَمَـــعْ (أَلِ) أَوْ لا ارْفَعَـــنَّ وَانْـــصِبِ ... وَاجْـــرُرْ بِهَـــا الْمَعْمُـــوْلَ ذَا (أَلْ) تُـــصِبِ
أَوْ ذَا إِضَـــافَةٍ وَأَمَّـــا مَـــا عَـــدِمْ ... (أَلْ) أَوْ إِضَـــافَةً لِمَـــا بِ (أَلْ) وُسِـــمْ
فَجَـــرُّهُ مُمْتَنِـــعٌ بِـــذَاتِ (أَلْ) ... وَفِيْ سِـــوَى الْعَـــادِمِ جَـــازَ ذَا الْعَمَـــلْ

بَابُ التَّعَجُّبِ

(أَفْعِـــلْ بِهَـــذَا) وَكَـــذَا (مَـــا أَفْعَلَـــهْ) ... تَعَجُّبًـــا قُـــلْ وَهُمَـــا لَفْظَـــانِ لَـــهْ
وَ (مَـــا) هُنَـــا اسْـــمٌ بِاتِّفَـــاقٍ مُبْتَـــدَا ... إِذِ الـــضَّمِيْرُ جَـــا إِلَيْـــهِ عَائِـــدَا [5]

(١) في النسختين كتبت (لإسم) بقطع الهمزة في الموضعين للوزن.
(٢) في هذا البيت والبيتين بعده ذكر عمل اسم المفعول.
(٣) الواو في (هُوْ) ساكنة، فتحذف نطقا لا كتابة؛ لالتقاء الساكنين.
(٤) أي في الزمن الحال.
(٥) أي من علامات الاسم رجوع الضمير إليه، وهنا رجع الضمير إلى (ما) التعجبية فهي اسم، وهذا بالإجماع انظر التصريح ٢/٨٧.

وَ(افْعَلْ) لَدَى الْبِصْرِيِّ وَالْكِسَائِيْ ... فِعْلٌ فَفِيْهِ الْفَتْحُ لِلْبِنَاءِ [1]
وَالاسْمُ بَعْدَهُ اتِّفَاقًا انْتَصَبْ ... وَهْوَ لَدَى أُولاءِ مَفْعُوْلٌ وَجَبْ
وَ(افْعِلْ) [2] وِفَاقًا لَفْظُهُ لِلأَمْرِ ... وَخَبَرٌ مَعْنَاهُ قَالَ الْبِصْرِيْ [3]
وَبَعْدَ(مَا أَفْعَلَ) حَذْفُ مَا عُلِمْ ... جَازَ وَ(أَفْعِلْ) إِنْ بِعَطْفٍ الْتُزِمْ
وَذَانِ مِنْ تَصَرُّفٍ قَدْ مُنِعَا ... وَلَزِمَا ذَا اللَّفْظَ حَيْثُ وَقَعَا
وَسَبْقُ مَعْمُوْلٍ كَفَصْلِهِ حُجِزْ [4] ... وَالْخُلْفُ فِي الْفَصْلِ بِظَرْفٍ وَأَجِزْ [5]
وَابْنِهِمَا مِنْ الثُّلاثِي الْكَامِلِ ... مُصَرَّفًا أُثْبِتَ ذَا تَفَاضُلِ
وَامْنَعْهُ مِنْ فِعْلٍ لِمَفْعُوْلٍ بُنِيْ ... أَوْ أَفْعَلُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ عُنِيْ
وَإِنْ تُرِدْ تَعَجُّبًا مِمَّا فَقَدْ ... بَعْضَ الشُّرُوْطِ جِئْ بِ(أَشْدِدْ) أَوْ
وَغَيْرُ ذَا قَلَّ وَمَا جَاءَ سُمِعْ ... وَبِالْقِيَاسِ نَهْجَهُ لا تَتَّبِعْ

بَابُ (نِعْمَ وَبِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

فِعْلانِ لِلْمَدْحِ وَذَمٍّ جَمَدَا ... (نِعْمَ وَبِئْسَ) مَعْ دَلِيْلٍ أَيَّدَا [6]
وَيَرْفَعَانِ فَاعِلاً مُعَرَّفَا ... بِذَاتِ جِنْسٍ [7] نَحْوُ (نِعْمَ الشُّرَفَا)
أَوْ مَا لِذِيْ (أَلٍ) أُضِيْفَ اوْ مُضْمَرَا ... مُسْتَتِرًا فِيْ فِعْلِهِ مُفَسَّرَا [8]

(١) انظر التصريح ٢/٨٧
(٢) في النسخة الأخرى كتبت (افْعَل).
(٣) التصريح ٢/٨٨.
(٤) أي لا يجوز تقدم المعمول على عامله، ولا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بفاصل إلا إن كان الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا.
(٥) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٣/٣٥: " محل الخلاف ما إذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور وإلا تعين الفصل. نقله السيوطي عن أبي حيان "
(٦) أي أن (نعم وبئس) فعلان لوجود دليل وهو لحوق تاء التأنيث بهما. وهناك آراء أخرى بعدم فعليتهما.
(٧) أي ذات (أل) الدالة على الجنس.
(٨) أي يقع بعد الفعل تمييز يفسر الضمير المستتر.
وفي النسخة الأخرى كتبت (مقدرا).

وَبَيْنَ ظَاهِرٍ وَتَمْيِيزٍ جَمَعْ ... بَعْضٌ[1] وَسِيْبَوَيْهِ مُطْلَقًا مَنَعْ[2]
وَقِيْلَ: إِنْ أَفَادَ مَعْنًى زَائِدَا ... مُمَيِّزٌ جَازَ وَهَذَا اعْتُمِدَا[3]
وَقِيْلَ: فِيْ (مَا) بَعْدَ (نِعْمَ) فَاعِلُ[4] ... وَقِيْلَ: تَمْيِيْزٌ وَكُلٌّ يُجْمَلُ[5]
وَذُو الْخُصُوْصِ مُبْتَدَا مُؤَخَّرُ ... أَوْ خَبَرٌ لِمُبْتَدَا لا يُذْكَرُ
وَمُبْتَدَا لا غَيْرُ إِنْ تَقَدَّمَا ... وَإِنْ عَلَيْهِ دُلَّ قَبْلُ عُدِمَا
وَ (سَاءَ) فِي الْحُكْمِ كَ (بِئْسَ) جُعِلا ... وَنَحْوُ (نِعْمَ) كُلُّ فِعْلٍ كَمُلا[6]
مُصَرَّفٍ ثُلاثِ مُثْبَتٍ قَبِلْ ... تَعَجُّبًا وَمْ يَكُنْ لِمَا جُهِلْ
وَ (حَبَّذَا) مَدْحٌ، وَذَمٌّ بَعْدَ (لا) ... وَفَاعِلٌ (ذَا) قَبْلَ مَخْصُوْصٍ تَلا
مُلازِمًا ذَا اللَّفْظَ وَارْفَعْ بَدَلَهْ ... بِ (حَبَّ) أَوْ جُرَّ بِبَاءٍ نَافِلَهْ[7]

بَابُ أَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ

وَكُلُّ فِعْلٍ لِتَعَجُّبٍ قَبِلْ ... فَ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيْلِ مِنْهُ قَدْ جُعِلْ
وَبِالَّذِيْ يَفْقِدُ شَرْطًا يُقْتَفَى ... تَعَجُّبٌ بَعْضُ شُرُوْطِهِ انْتَفَى
وَذَكِّرَنْهُ مُفْرَدًا وَصِلْ[8] بِ (مِنْ) ... إِنْ لَمْ يُضَفْ أَوْ بِالأَدَاةِ يَقْتَرِنْ

(١) هم المبرد وابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك، انظر شرح الألفية للمرادي ٣/٩٠، أوضح المسالك مع تعليقات محمد محيي الدين عبد الحميد ٣/٢٧٧، الهمع ٥/٣٥.
(٢) الأصل عدم اجتماع الفاعل الاسم الظاهر مع التمييز وإلى هذا ذهب سيبويه والسيرافي وجماعة، انظر شرح الألفية للمرادي ٣/٩٠، الهمع ٥/٣٥.
(٣) هذا ما عليه ابن عصفور، انظر الهمع ٥/٣٥، واعتمده الناظم رحمه الله.
(٤) كتبت في النسخة الأخرى (فيما).
(٥) وهناك أقوال أخرى، انظر الهمع ٥/٣٨-٣٩، وهذا تصريح برأي الناظم رحمه الله.
(٦) في هذا البيت والذي بعده ذكر شروط صوغ الفعل لإفادة المدح والذم.
(٧) أي زائدة.
(٨) في النسخة الأخرى كتبت (اوصل).
وفي الأصل علق بدل الشطر الأول: (ومفردا مذكرا صله بمن).

وَاحْذِفْ[1] لِعِلْمٍ،[2] وَلِذِي الصَّدْرِ وَمَا ... لَهُ أُضِيْفَ السَّبْقُ مَعْ (مِنْ) حُتِمَا[3]
وَمَعْ (أَلِ) احْتِمْ أَنْ يُطَابِقَ (افْعَلُ) ... بِدُوْنِ (مِنْ) وَذُوْ الْوُرُوْدِ يُحْمَلُ[4]
وَذَكِّرَنْهُ مُفْرَدًا إِنْ يُضَفِ ... لِمُنْكَرٍ حَتْمًا، وَمَعْ مُعَرَّفِ
جَازَ طِبَاقٌ مَعْ مَجِيْءٍ (أَفْعَلا) ... بِبَابِهِ،[5] وَاحْتِمْهُ حَيْثُ أُوِّلا[6]
وَارْفَعْ بِهِ مُسْتَتِرًا،[7] وَمَا ظَهَرْ ... وَذُو انْفِصَالٍ لَهُمَا الرَّفْعُ نَزَرْ[8]
وَإِنْ مَحَلَّ الْفِعْلِ حَلَّ (أَفْعَلُ)[9] ... فَرَفْعُهُ ذَيْنِ[10] اضْطِرَادًا يَحْصُلُ[11]

بَابُ النَّعْتِ

وَتَابِعٌ أَوْضَحَ مَتْبُوْعًا وَخَصّْ[12] ... نَعْتٌ لَهُ إِعْرَابُ مَنْعُوْتٍ خَلَصْ[13]

(١) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل، وبعد التدقيق يبدو أنها (واحذف) كما أثبته، وفي النسخة الأخرى كتب (ولكلٍّ أتى) وليس له معنى فيما يظهر لي، والله أعلم.
(٢) أي يجوز أن تحذف (من) ومجرورها مع العلم به.
(٣) الأصل أن تكون (من) ومجرورها بعد أفعل التفضيل، وقد يجب تقديمهما عليه إذا كان مجرورها اسم استفهام أو مضافا لاسم استفهام ؛ لأن له صدر الكلام.
(٤) أي يؤول.
(٥) أي تجوز المطابقة إذا أضيف (أفعل) إلى معرفة و(أفعل) باق على أصله إفادة المفاضلة. انظر أوضح المسالك ٢٩٧/٣.
(٦) أي تجب المطابقة إذا أضيف أفعل إلى معرفة وأُوِّلَ بما لا تفضيل فيه كقولهم (الناقص والأشج أعدلا بني مروان) أي عادلاهم. انظر أوضح المسالك ٢٩٧/٣.
(٧) أي أن أفعل التفضيل يرفع فاعلا ضميرا مستترا، وهذا هو الأصل في كل لغات العرب. انظر أوضح المسالك ٢٩٧/٣.
(٨) أي يرفع (أفعل التفضيل) الاسم الظاهر وكذا الضمير المنفصل في لغة قليلة، مثل: مررت برجل أفضل منه أبوه، وكذا مررت برجل أفضل منه أنت. انظر أوضح المسالك ٢٩٧/٣.
(٩) هذا في مسألة الكحل المشهورة.
(١٠) أي الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل.
(١١) مثل (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد).
(١٢) ذكر هنا فائدة النعت: فهي إما توضيح المنعوت إذا كان معرفة، أو تخصيص المنعوت إذا كان نكرة.
(١٣) أي يخلص إعراب المنعوت إلى النعت، فالنعت يتبع المنعوت في أمور منها الإعراب.

وَهْـــوَ كَمَتْلُـــوٍّ بِتَعْرِيْـــفٍ وَضِـــدْ ... وَإِنْ لَـــهُ يَجْـــرِ فَطِبْقًـــا اعْتَمِـــدْ[1]

وَإِنْ لِظَـــاهِرٍ وَبَـــارِزٍ رَفَـــعْ ... فَهْـــوَ كَفِعْـــلٍ وَسِـــوَاهُ قَـــدْ يَقَـــعْ[2]

وَمَـــا بِـــهِ يُنْعَـــتُ أَرْبَـــعٌ وَذَا ... مَـــا اشْـــتُقَّ أَوْ مُـــشْبِهُهُ مَعْـــنًى كَـــذَا[3]

وَجُمْلَـــةٌ نَعْـــتٌ لِمَنْكُـــوْرٍ خَبَـــرْ ... مَـــعْ مُـــضْمَرٍ وَلَـــوْ بِحَـــذْفٍ اسْـــتَتَرْ

وَمَـــصْدَرٌ أُفْـــرِدَ لَفْظًـــا ذُكِّـــرَا ... أَوَّلَـــهُ الْكُـــوْفِي وَبِـــصْرِي قَـــدَّرَا

وَثَـــنِّ وَاجْمَـــعْ مَـــا مِـــنَ النَّعْـــتِ اتَّحَـــدْ ... لِغَـــيْرِ فَـــرْدٍ غَانِيًـــا عَـــنِ الْعَـــدَدْ[4]

وَاعْطِـــفْ بِـــوَاوٍ غَيْـــرَ[5] ذَا وَالْمُؤْتَلِـــفْ ... عَامِلُـــهُ مَعْـــنًى وَتَـــأْثِيْرًا رَدِفْ

وَبِـــاخْتِلَافِ اللَّفْـــظِ أَوْ مَعْـــنًى عَمَـــلْ ... فَـــاقْطَعْ وَإِتْبَـــاعُ سِـــوَى هَـــذَا حَـــصَلْ[6]

وَالنَّعْـــتَ ذَا تَعَـــدُّدٍ لِوَاحِـــدِ ... أَتْبِـــعْ إِذَا اخْتِـــيْجَ لِكُـــلٍّ وَاحِـــدِ

وَجَـــازَ كَـــالْقَطْعِ إِذَا تَعَيَّنَـــا ... بِـــدُوْنِهَا الْمَتْلُـــوْ وَجَمْـــعٌ حَـــسُنَا

وَمُتْبَعًـــا قَدِّمْـــهُ وَانْـــصِبْ مَـــا قُطِـــعْ ... بِمُـــضْمَرٍ وَالْمُبْتَـــدَا لِمَـــا رُفِـــعْ[7]

وَحَـــذْفُ مَنْعُـــوْتٍ فَـــشَا إِذَا عُلِـــمْ ... وَالنَّعْـــتُ مَـــعْ قَرِيْنَـــةٍ قَـــدْ يَنْعَـــدِمْ[8]

(١) أي النعت الحقيقي يطابق منعوته في أربعة من عشرة.
(٢) فيه إشارة إلى لغة (أكلوني البراغيث).
(٣) في هذا البيت والبيتين بعده ذكر الأشياء التي ينعت بها، وهي: المشتقات مثل: القرآن كتاب عظيم، والجوامد التي تشبه المشتقات مثل: جاء رجل أسد، أي شجاع، والجملة مثل: هذا رجل يضحك، والمصدر مثل: هذا قاضٍ عدل.
(٤) مثل: جاء محمد وخالد العالمان.
(٥) مثل: جاء محمد وخالد الكاتب والشاعر.
(٦) في هذا البيت والثلاثة الأبيات بعده ذكر أحكام قطع النعت.
(٧) أي القطع قد يكون إلى النصب ويعرب مفعولا به لفعل محذوف، وقد يكون إلى الرفع ويعرب خبرا لمبتدأ محذوف.
(٨) في هذا البيت ذكر جواز حذف المنعوت أوحذف النعت إذا علما مع وجود قرينة.

وَكُلُّ مَا يَعْطِفُ لا[1] (حَتَّى وَأَمْ) بِهِ النُّعُوْتُ عَطْفُهَا قَدْ يُلْتَزَمْ[2]

بَابُ التَّوْكِيْدِ

مُؤَكِّدًا أَعْرِبْهُ كَالَّذِيْ تَلا وَهَاكَهُ مُفَصَّلاً لا مُجْمَلا
بِ(نَفْسٍ) اوْ بِ(عَيْنٍ) اسْمًا سَبَقَا أَكِّدْ مُضِيْفًا لِضَمِيْرٍ طَابَقَا
وَاجْمَعْهُمَا بِ(أَفْعُلٍ) مُؤَكِّدَا جَمْعَ الْمُثَنَّى رَاجِحًا لا مُفْرَدَا
(كِلا وَكِلْتَا) لِمُثَنًّى[3] وَشَمَلْ (كُلٌّ جميعٌ) وَأَضِفْهَا إِنْ تُقَلْ
وَ(عَامَّةٌ) تَوْكِيْدُهَا مُسْتَغْرَبُ مِثْلُ (جَمِيْعٍ) وَقَلِيْلاً تَصْحَبُ
وَجِئْ بِ(أَجْمَعٍ وَجَمْعَا) بَعْدَ (كُلْ) وَ(أَجْمَعِيْنَ) (جُمَعَا)، وَدُوْنَ (كُلّْ)
قَلَّ، وَعَنْ تَثْنِيَةٍ لا (جَمْعَا) جَمْعًا) بِ(كِلْتَا وَكِلا) قَدْ قُنِعَا
وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيْدَ مَنْكُوْرٍ زَمَنْ فَهْوَ لَدَى الأَخْفَشِ وَالْكُوْفِيْ
وَقَبْلَ تَأْكِيْدِ الضَّمِيْرِ الْمُتَّصِلْ ذِي الرَّفْعِ بِالنَّفْسِ فَجِئْ بِالْمُنْفَصِلْ[5]
وَمِثْلُهَا الْعَيْنُ، وَإِنْ تُؤَكِّدِ بِالْغَيْرِ فَالْفَاصِلَ لا تَعْتَمِدِ[6]
وَاللَّفْظُ إِنْ بِهِ تُكَرِّرْ أَوَّلا لَفْظِيُّ تَوْكِيْدِكَ (جَا الْعَلا الْعَلا)
وَاقْرِنْ بِعَطْفٍ جُمْلَةً مُؤَكِّدَهْ لِمِثْلِهَا وَقَدْ تَجِيْئُ فَاقِدَهْ

(١) في النسختين كتبت (لا) وهذا بمعنى (إلا)، أي يجوز عطف النعوت بعضها على بعض بأي حرف عطف إلا حرفين لا يجوز عطف النعوت بهما، وهما (حتى وأم).
(٢) مثل قوله تعالى:(سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى).
(٣) في النسخة الأخرى كتبت (للمثنى).
(٤) هذا البيت معلق في الأصل بدل بيت آخر هو:
وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيْدَ مَا قَدْ نُكِّرَا فَهْوَ لَدَى الْأَخْفَشِ وَالْكُوْفِيْ جَرَى
وهما مذكوران معا في النسخة الأخرى.
(٥) مثل: ذهبنا نحن أنفسنا إلى مكة.
(٦) مثل: ذهبنا كلنا إلى مكة.

وَمُضْمَرٌ مَا ذُوْ اتِّصَالٍ أُكِّدَا ... بِذِي انْفِصَالٍ وَارْتَفَاعٍ أَبَدَا[1]
وَإِنْ تُؤَكِّدْ بِالضَّمِيْرِ الْمُتَّصِلْ ... فَجِيْءْ بِهِ مَعَ الَّذِيْ فِيْهِ عَمِلْ[2]
وَالْحَرْفُ[3] هَكَذَا وَأَمَّا كَ(نَعَمْ) ... وَالْفِعْلُ مَعْهَا الشَّرْطُ غَيْرُ مُلْتَزَمْ[4]

بَابُ عَطْفِ الْبَيَانِ

فَذُو الْبَيَانِ مُوْضِحٌ لِلْمَعْرِفَهْ ... مُخَصِّصٌ لِغَيْرِهَا نَحْوَ الصِّفَهْ
وَبِاتِّفَاقٍ أَوَّلٌ[5] وَالأَكْثَرُ ... مِنْ أَهْلِ بَصْرَةٍ لِثَانٍ[6] يَخْطُرُ[7]
وَهْوَ فِي الإِعْرَابِ وَغَيْرِهِ تَبَعْ ... لِسَابِقٍ كَالنَّعْتِ فِي الْحُكْمِ يَقَعْ
وَإِنْ غُنِيْ عَنْهُ يَجِيْءُ بَدَلا ... كُلٍّ مِنَ الْكُلِّ وَإِلاَّ حُظِلا[8]

بَابُ عَطْفِ النَّسَقِ

وَمَا بِحَرْفٍ تَابِعٌ لِمَا سَبَقْ ... فِيْ حُكْمِهِ هُوَ الْمُسَمَّى بِالنَّسَقْ
بِ(الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَحَتَّى وَبِثُمْ) ... الْعَطْفُ مُطْلَقًا[9] وَمِثْلُهُنَّ (أَمْ)
وَمُطْلَقُ الْجَمْعِ[10] لِ(وَاوٍ) مَعْنَى ... وَفِي اشْتِرَاكٍ غَيْرُهَا مَا أَغْنَى
بِ(ثُمَّ) رَتِّبْ مُمْهِلاً[11] وَ(الْفَا) بِلا ... مُهْلَةٍ وَاخْصُصْهَا بِعَطْفِ مَا تَلا

---

(١) مثل: مررت بك أنت.
(٢) تأكيد الضمير المتصل يعاد مع ما عمل فيه مثل: إنك إنك ناجح.
(٣) تأكيد الحرف بتكراره مع ما عمل فيه، مثل إن محمدا إن محمدا كريم.
(٤) أي تأكيد حروف الجواب (نعم، لا) وأمثالهما بتكرارها فقط، وليست كتأكيد بقية الحروف حيث تؤكد مع ما عملت فيه.
(٥) هو الموضح للمعرفة، كما هو معلق في الأصل.
(٦) أي المخصص للنكرة، كما هو معلق عليه في الأصل.
(٧) انظر الهمع ١٩١/٥.
(٨) الحظل بمعنى المنع والكف، انظر القاموس المحيط (حظل).
(٩) العطف المطلق أي: إفادة الاشتراك في الحكم.
(١٠) مطلق الجمع: أي من غير إفادة قبلية أو بعدية أو معية.
(١١) في النسخة الأخرى كتبت (مهملا).

وَصْلاً مِنَ الْعَائِدِ يَخْلُوْ،[1] وَعُطِفْ ... جُزْءٌ بِ(حَتَّى)[2] وَبِهَا قَدْ اخْتُلِفْ

وَبَعْدَ هَمْزٍ سَوَّتِ اعْطِفَنْ بِ(أَمْ)[3] ... أَوْ مَا بِهَا التَّعْيِيْنُ مَعْ (أَمٍ) يُؤَمْ[4]

وَالْهَمْزُ قَدْ يُحْذَفُ إِنْ مَعْنًى ظَهَرْ ... وَفِي انْقِطَاعٍ وَكَ(بَلْ) هَمْزًا فَذُرْ

تَخْيِيْرًا التَّقْسِيْمَ إِبْهَامًا بِ(أَوْ) ... شَكًّا وَإِضْرَابًا إِبَاحَةً قَضَوْا

وَتَخْلُفُ الْوَاوَ إِذَا رُدَّتْ لَهَا[5] ... وَجَاءَ (إِمَّا) غَيْرُ أُوْلَى مِثْلَهَا[6]

وَبَعْدَ كَالنَّفْيِ بِ(لَكِنْ) اعْطِفِ ... وَبَعْدَ إِثْبَاتٍ بِ(لا) اعْطِفْ مُنْتَفِي

وَاسْتَأْنِفَنْ وَاعْطِفْ كَ(لَكِنْ) بِ(بَلِ) ... وَفِي الْوُجُوْبِ الْحُكْمُ لِلثَّانِي انْقُلِ[7]

وَاعْطِفْ عَلَى الظَّاهِرِ وَالَّذِي انْفَصَلْ ... وَذِي انْتِصَابٍ[8] مُطْلَقًا وَمَا اتَّصَلْ

مُرْتَفِعًا[9] فَاعْطِفْ مَعَ الْفَصْلِ وَقَدْ ... يَأْتِيْ بِلا فَصْلٍ وَلِلضَّعْفِ يُرَدّْ

---

(١) أي تختص الفاء بعطف جملة خلت من العائد على جملة الصلة التي فيها العائد، مثل: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، انظر التصريح ١٣٩/٢.

(٢) أي يعطف بها الجزء على ما كان عاما، وهذا الجزء يدل على الغاية في العلو أو السفل.

(٣) أي يعطف بها في حالتين: الأولى إذا وقعت بعد همزة التسوية، والأخرى إذا قصد بها التعيين.

(٤) أي يقصد.

(٥) أي تأتي (أو) بمعنى الواو، وهذا عند الكوفيين والأخفش والجرمي وذلك عند أمن اللبس مثل قول الشاعر:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع

انظر التصريح ١٤٦/٢.

(٦) أي أن (إما) الثانية تكون عاطفة بمعنى (أو) في الطلب والخبر عند كثير من النحويين، نحو (تزوج إما هندا وإما أختها، جاءني إما زيد وإما عمرو) انظر التصريح ١٤٦/٢.

(٧) في النسخة الأخرى كتبت (اتصل).

أي أن (بل) لها معنيان: الإضراب، والنقل، قال الشيخ خالد في التصريح ١٤٨/٢: "ومعناها بعد النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها مثل (لا يقم زيد بل عمرو)، وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على هذا القول (ما زيد قائما بل قاعدا) بالنصب على معنى بل هو قاعدا... " بتصرف.

(٨) أي الضمير المتصل الذي في محل نصب.

(٩) هذه الكلمة غير واضحة بالأصل بسبب الرطوبة. وأقرب شيء لها ما أثبته والمعنى: يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع مع وجود فاصل، وهي في النسخة الأخرى (ممتنعا) وهي بعيدة معنى.

وَاذْكُرْ[1] مَعَ الْمَجْرُوْرِ مَا فِيْهِ عَمِلْ ... وَأَطْلَقَ[2] الْبَعْضُ وَهَذَا لَمْ يَقِلّ[3]
وَاعْطِفْ عَلَى فِعْلٍ مُمَاثِلاً وَمَا ... أَشْبَهَ[4] فِعْلاً وَانْعِكَاسٌ مَا احْتَمَا[5]
وَالْفَاءُ كَالْوَاوِ بِمَعْطُوْفٍ حُذِفْ ... وَعَامِلٌ يُلْقَى[6] بِوَاوٍ قَدْ عُطِفْ[7]
وَمَا بِهِ يَعْمَلُ بَاقٍ وَطُرِحْ ... مَتْلُوُّ مَعْطُوْفٍ بِحَالٍ مُتَّضِحْ

بَابُ الْبَدَلِ

وَمَا بِلا وَاسِطَةٍ بِالْحُكْمِ أُمّ[8] ... هُوْ بَدَلٌ إِعْرَابَ سَابِقٍ يَضُمّ
كُلاًّ وَبَعْضًا وَاشْتِمَالاً حَصَلا ... وَالآخِرَانِ لِلضَّمِيْرِ اشْتَمَلا
وَمَا كَمَعْطُوْفٍ بِ(بَلْ) فَإِنْ يُحَطْ ... بِالْقَصْدِ إِضْرَابٌ وَإِلاَّ فَالْغَلَطْ
وَمُنْكَرٌ مَعْ ضِدِّهِ[9] تَبَادَلا[10] ... وَمُضْمَرٌ مِنْ مِثْلِهِ قَدْ حُظِلا[11]
لا ظَاهِرٌ وَالْعَكْسُ فِيْهِ فُصِّلا[12] ... فَمَا لِذِي الْغَيْبَةِ مِنْهُ أُبْدِلا

(١) هذه الكلمة غير واضحة بالأصل بسبب الرطوبة ولعلها (واذكر) كما أثبته وهي في النسخة الأخرى (واعطف) وهي بعيدة معنى.
(٢) أي سواء كان العامل حرف جر أو اسما مضافا، انظر التصريح ١٥١/٢.
(٣) في النسخة الأخرى حركت بضم القاف (لم يَقُلْ)، وهنا إشارة إلى رأي ابن مالك انظر التصريح ١٥١/٢، قال في الألفية:

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتا

(٤) في النسخة الأخرى كتبت (أشبهه).
ويقصد بما يشبه الفعل الأسماء المشتقة كاسم الفاعل.
(٥) في النسخة الأخرى حركت ب (احتُما) بضم التاء.
(٦) في النسخة الأخرى كتبت (يُلفى) أي يعرف.
(٧) في هذا البيت والذي بعده ذكر حذف المعطوف، أو حذف المعطوف عليه.
(٨) أي قصد كما هو معلق في الأصل.
(٩) أي المعرفة.
(١٠) أي بدل النكرة من المعرفة والعكس.
(١١) أي منع بدل الضمير من الضمير.
(١٢) في النسخة الأخرى كتبت (فضلا).

وبَـدَلُ الْـبَعْضِ أَتَـى وَمَـا اشْـتَمَلْ ... مَـعْ غَـيْرِ ذَا، لا الْكُـلِّ إِلاَّ إِنْ شَمَـلْ
وَبَـدَلٌ لِلـشَّرْطِ الاسْـتِفْهَامِ قَـدْ ... جِـيْءَ بِ(إِنْ) وَالْهَمْـزِ مَعْـهُ مَـا وَرَدْ[1]
وَالْفِعْـلَ مِـنْ فِعْـلٍ وَجُمْلَـةً مِـنَ ال ... جُمْلَـةِ وَالمفَـرْدِ يَـشْمَلُ الْبَـدَلْ

بَابُ النِّدَاءِ

بِـالْهَمْزِ نَـادِ دَانِيًـا، وَالْقَاصِـيَا ... وَشِـبْهَهُ بِ(آ وَأَيْ آيٍ [أيـا])[2]
وَ(يَـا، هَيَـا)، وَ(وَا) بِهَـا انْـدُبْ أَوْ بِـ(يَـا) ... إِنْ صَـحِبَتْ قَـصْدًا [فكـن لي واعيـا][3]
وَاحْـذِفْ لِـذَا[4] لا فِيْ نِـدَا مَـن ابْتَعَـدْ ... وَالْمُـسْتَغَاثِ نُدْبَـةٍ وَاسْـمِ الـصَّمَدْ
أَمَّـا الْمُـشَارُ الْجِـنْسُ قَـدْ تَعَيَّنَـا ... فَـالْكُوْفِ[5] حَرْفًـا مَعْهُمَـا مَـا مَكَّنَـا
سِـوَى الْمُـضَافِ الـشِّبْهِ وَالْمُنَكَّـرِ ... لَمْ يُعْـنَ[6] بِالـضَّمِّ ابْنِـهِ[7] وَقَـدِّرِ[8]

(١) أي إذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام –وهو الهمزة– أو حرف شرط –وهو (إن)– ذكر ذلك الحرف مع البدل، فالأول كقولك: (كم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون، ومن رأيت؟ أزيدا أم عمرا، وما صنعت أخيرا أم شرا) والثاني نحو: (من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه، و ما تصنع إن خيرا وإن شرا تجز به، ومتى تسافر إن غدا وإن بعد غد أسافر معك). انظر أوضح المسالك ٣/٤١٠، التصريح ٢/١٦٣.

(٢) في الأصل كتب: (وشبهه باءآ وأي آي....) وآخر كلمة غير واضحة، وفي النسخة الأخرى كتبت (وشبهه ياء أو أتي الحاصيا) وما كتب في الأصل أصح واجتهدت في الكلمة الأخيرة واستنتجتها من بقية حروف النداء البعيد المذكورة في كتب النحو مثل التصريح ٢/١٦٤.

(٣) ما بين المعقوفين من النسخة الأخرى وهو غير واضح في الأصل، وأظنه من وضع الناسخ للنسخة الثانية، وأتوقع أن يكون (للبس ماحيا) أو قريبا من ذلك؛ لأن من شرط مجيء (يا) للندبة أن يؤمن اللبس، انظر التصريح ٢/١٦٤.

(٤) أي (يا).

(٥) في النسختين كتبت (فالكوفِ) للوزن.

(٦) أي يقصد كما علق عليه في الأصل، أي المنادى النكرة غير المقصودة.

(٧) أي يبنى على الضم.

(٨) أي وقدر البناء على الضم في المنادى المبني قبل النداء مثل سيبويه وهذا.

فِيْمَا بُنِيْ قَبْلَ نِدَاءٍ وَانْصِبِ ... تِلْوَ سِوَى[1] بِعَامِلٍ مُحْتَجِبِ[2]
وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوْفُ بِابْنٍ لِعَلَمْ ... مُضَافٍ افْتَحْ إِنْ تَصِلْهُ بَعْدَ ضَمّْ
والثَانِ إِنْ يُضَفْ مِنَ الْمُكَرَّرِ[3] ... فَانْصِبْهُ وَالأَوَّلُ بِالْفَتْحِ حَرِيْ
وَفِيْ اضْطِرَارٍ نَوَّنُوا مَبْنِيَّ ضَمّْ ... فَانْصِبْ وَضُمَّ[4] وَهْوَ أَوْلَى فِي الْعَلَمْ[5]
وَ(يَا) اخْتِيَارًا لاتُجَامِعَ[6] (الْ) وَقَدْ ... فَشَا مَعَ اسْمِ[7] اللهِ وَاللَّهُمْ وَرَدْ[8]
أَفْشَى، وَ(يَا) مَحْكِيَّ جُمْلَةٍ دَخَلْ[9] ... وَالْكُوْفِ[10] كَالْبَغْدَادِ جَمْعًا مَا

فَصْلٌ فِي تَابِعِ الْمُنَادَى

وَخَالِصُ الْإِضَافَةِ الَّذِيْ تَبِعْ ... بِالضَّمِّ مَبْنِيًّا سِوَى النَّصْبِ مُنِعْ[12]

(١) أي المنادى غير المفرد العلم والنكرة المقصودة يكون منصوبا.
(٢) أي العامل في النداء عامل محتجب أي محذوف مقدر.
(٣) مثل: يا سعد سعد الأوس.
(٤) النصب مثل: (يا عديا لقد وقتك الأواقي)، والضم مثل: (سلام الله يا مطر عليها).
(٥) الذي في الأصل: (وضُمْ والضم)، واعتمدت ما في النسخة الأخرى وهامش الأصل حيث كتبت بدل منها (وضمَّ وهو).
(٦) حركت العين بالفتحة في المخطوط ؛ لنقل حركة همزة (أل) إليها مع تسهيلها.
(٧) لفظ (اسم) ساقط من النسخة الأخرى.
(٨) مثل: إني إذا ما حدث ألما ... أقول يا للهم يا للهما
(٩) أي أن من مواضع اجتماع (يا) مع (أل): إذا دخلت على اسم منادى منقول من جملة محكية أولها (أل) مثل: (يا المنطلق زيد).
(١٠) في النسختين كتبت (الكوف) للوزن.
(١١) الحظل بمعنى المنع والكف، انظر القاموس المحيط (ح.ظ.ل).
والمعنى أن الكوفيين والبغداديين لم يمنعوا بل أجازوا دخول (يا) على المعرف ب(ال) في النثر مثل قول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تكسبانا شرا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن الشاعر أن يقول: (فيا غلامان...) أما البصريون فمنعوا ذلك في النثر وأجازوه في الشعر للضرورة. انظر التصريح ١/١٧٣.
(١٢) هذا البيت كتب في هامش الأصل، وما كتب في الأصل وهو بمعناه: =

وَفِيْ سِوَى الْمَحْضِ أَجِزْ وَالْمُفْرَدِ ... مِنْ نَعْتٍ اَوْ بَيَانٍ اَوْ مُؤَكِّدِ (١)

وَذِي انْتِسَاقٍ فِيْهِ (أَلْ) وَالرَّفْعَ والْ ... أَخِيْرُ (٢) إِنْكَ (الطَّيْرِ) (٣) نَصْبُهُ فَضَلْ

وَغَيْرُ ذَا (٤) كَمَا ابْتِدَاءً نُوْدِيَا ... وَالرَّفْعُ فِيْ وَصْفٍ لِ(أَيٍّ) قُضِيَا (٥)

وَوَصْفِ ذِيْ إِشَارَةٍ، وَمَا (٦) وُصِفْ ... بِغَيْرِ ذِي (أَلْ) وَبِهِ (أَيًّا) فَصِفْ (٧)

وَالْوَصْلِ (٨) وِالدَّانِيْ مِنَ الإِشَارَةِ (٩) ... وَ(أَيْ) هُنَا بِغَيْرِ ذَا لَمْ تُنْعَتِ (١٠)

وَبِالنِّدَا وَصْفَ الْمُشَارِ إِنْ تُرِدْ ... فَارْفَعْ وَإِلاَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اعْتَمِدْ (١١)

= وَالتَّابِعُ الْمَحْضُ إِضَافَةً لِمَا ... ضُمَّ عَلَى الأَصْلِ انْتِصَابًا حُتِمَا

أي غير النصب ممنوع أي لا يجوز إلا النصب مثل: يا محمد ذا العلم.

(١) النعت غير المضاف أو عطف البيان والتأكيد كذلك وعطف النسق المحلى ب(أل) يجوز فيه النصب والرفع، والنصب أفضل في العطف مثل: (يا جبال أوبي معه والطير)

(٢) في النسخة الأخرى كتبت (الأخير) بدون واو.

(٣) فيه إشارة إلى قوله تعالى: {ژ ژ ڑ ڑ} سورة سبأ من آية (١٠)

(٤) أي عطف النسق الخالي من (أل) والبدل.

(٥)أي يجب رفع الاسم الواقع بعد (أي) التي هي وصلة لنداء ما فيه (أل) مثل (يا أيها المؤمنون) فيعرب صفة مرفوعة، انظر اشرح الكافية الشافية ١٣١٨.

(٦) (ما) نافية، كما هو معلق في هامش الأصل.

(٧) أي: صفة (أيّ) مثل صفة اسم الإشارة، لا يوصفان إلا بالمحلى ب(أل).

(٨) أي اسم الموصول، أي يقع صفة ل(أي) في (يا أيها) مثل قوله تعالى: (وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر)، انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٨.

(٩) أي اسم الإشارة القريب، مثل قول الشاعر:

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه ... لأمر نحته عن يديه المقادر

انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٩.

(١٠) أي لا توصف (أي) إلا بهذه الأشياء فقط، وهي الاسم المحلى ب(أل)، واسم الموصول، واسم الإشارة القريب، ومن وصف بغير هذه الأشياء فقد أخطأ، انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٩.

(١١)اسم الإشارة إذا كان وصلة لنداء ما فيه (أل) وجب فيه الرفع فقط مثل صفة (أيّ)، أما إذا كان اسم الإشارة مقصودا بالنداء ولم يكن وصلة وكان مستغنيا بإفراده فيجوز الرفع والنصب في صفته، انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٩-١٣٢٠.

فَصْلٌ فِي الْمُنَادَى الْمُضَافِ لِلْيَاءِ

وَالْيَا إِلَيْهَا إِنْ تُضِفْ مَا لَمْ يَصِحّْ ... إِثْبَاتُهَا كَالْفَتْحِ حَتْمٌ وَاسْتَبِحْ

إِسْكَانَهَا لَا الْحَذْفَ فِيْكَ (ضَارِبِيْ) ... وَفِيْكَ (جَارِ)[1] الْحَذْفُ[2] أَفْشَى

سَاكِنَةً وَافْتَحْ وَكَسْرًا اقْلِبِ ... فَتْحًا وَيَاءً أَلِفًا وَفِيْ (أَبِ)

وَ (أُمٍّ) عَنْهَا التَّابِ كَسْرٍ عَوِّضِ ... وَافْتَحْ[3] وَأَمَّا الضَّمُّ شُذَّ فَارْفُضِ

وَالْحَذْفُ فِيْكَ (يَا ابْنَ عَمِّ) أَكْثَرُ ... وَهْوَ بِنَحْوِ (يَا ابْنَ خَالِيْ) يُحْظَرُ

بَابُ مَا لَازَمَ النِّدَاءَ

نِدَا (فُلُ) الْزَمْ وَهْوَ عَنْ يَا رَجُلُ ... كِنَايَةٌ (فُلَةْ) لأُنْثَى اسْتَعْمَلُوا

كَذَاكَ (لُؤْمَانُ وَنَوْمَانُ) وَفِيْ ... كَ (يَا خَبَاثِ) سَبُّ أُنْثَى قَدْ قُفِيْ

وَ (غُدَرْ) وَنَحْوُهُ سَبُّ الذَّكَرْ ... عِنْدَ ابْنِ عُصْفُوْرٍ[4] قِيَاسُهُ اسْتَقَرّْ[5]

وَمَا الأَمْرِ كَ (فَعَالِ) اطَّرَدَا ... مِنْ ذِيْ ثَلَاثٍ كَامِلٍ مَا جَمَدَا

بَابُ الاسْتِغَاثَةِ

بِ (يَا) اسْتَغِثْ وَاجْرُرْ بِلَامٍ مُنْفَتِحْ ... وَالْكَسْرَ فِي الْمَعْطُوْفِ مَعْ (يَا) لَا تُبِحْ

---

(١) في النسخة الأخرى كتبت (كجاء).

(٢) في النسخة الأخرى كتبت (الفتح).

(٣) في النسخة الأخرى كتبت (فافتح).

(٤) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي، نحوي صرفي لغوي، ولد سنة ٥٩٧، وتوفي سنة ٦٦٣ للهجرة، من تصانيفه: الممتع في التصريف، المقرب، شرح الجمل، انظر ترجمته في فوات الوفيات ١٠٩/٣، بغية الوعاة ٢١٠/٢، شذرات الذهب ٣٣٠/٥.

(٥) أما ابن مالك -رحمه الله- فاختار كونه سماعيا، حيث قال:

وشاع في سب الذكور (فُعَل) ولا تقس.....

انظر التصريح ١٨٠/٢.

وَغَيْرَ ذَا اكْسِرْ،[1] وَبِلَا لَامٍ حَصَلْ ... بِأَلِفٍ[2] فِي آخِرٍ[3] عَنْهَا بَدَلْ[4]
كَذَا ادْعُ جِنْسًا لِعَظِيمٍ فِي الْعَجَبْ[5] ... أَوْ مَنْ لِمَا اسْتَعْظَمْتَهُ لَهُ نَسَبْ[6]

بَابُ النُّدْبَةِ

أُنْدُبْ سِوَى الْمُبْهَمِ وَالْمُنَكَّرِ[7] ... كَذِي النِّدَا وَأَلِفٌ فِي الآخِرِ
تَغْلُبُ[8] فَاحْذِفْ سَابِقًا مُمَاثِلا[9] ... لَهَا وَتَنْوِينًا[10] وَلَوْ مُكَمِّلا[11]
وَمَا تَلِي افْتَحْ[12] وَبِلَبْسٍ الأَلِفْ ... يَاءً وَوَاوًا قُلِبَتْ لا مَا عُرِفْ[13]

(١) أي الأصل في لام المستغاث به أن تكون مفتوحة مثل: يا لَمحمد، وإذا عطف على عليه مستغاث به آخر فإن تكررت (يا) فتكون اللام مفتوحة أيضا مثل يا لَمحمد ويا لَخالد، أما إذا لم تتكرر (يا) فتكون اللام مكسورة مثل: يا لَمحمد ولِخالد. انظر شرح الكافية الشافية ١٣٣٤-١٣٣٥.

(٢) في النسختين (وبألفٍ) وحذفت الواو ليستقيم الوزن، والمعنى لا يختل بحذفها.

(٣) بالتنوين ؛ لأجل الوزن.

(٤) أي إذا جاء المستغاث به بغير لام الجر فإنه يبدل عنها بألف في آخره مثل يا محمدا لزيد.

(٥) مثل: يا للعجب، يا للماء، انظر شرح الكافية الشافية ١٣٣٦-١٣٣٧، الهمع ٣/٧١-٧٢.

(٦) مثل: يا للناس للعجب، يا للرجال للماء، انظر شرح الكافية الشافية ١٣٣٦-١٣٣٧، الهمع ٣/٧١-٧٢.

(٧) قال السيوطي في الهمع ٣/٦٦: "ولا يندب المبهم من ضمير واسم إشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال: وا أنتاه، ولا وا هذاه، ولا وا من ذهباه، ولا رجلاه، لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لإبهامه، وذلك هو المقصود بالندبة فإن كان اسم جنس غير مفرد جاز، نحو: وا غلام زيداه، وكذا إذا كان للموصول صلة تعيّنه نحو: وا من حفر بئر زمزماه، لأنه في الشهرة كالعلم"، وانظر شرح الكافية الشافية ١٣٤١.

(٨)في النسختين بضم اللام،ولعل الصواب بالكسر كما في كتب المعاجم مثل لسان العرب،تاج العروس(غ.ل.ب) وغيرهما.

(٩) مثل: وا موساه، فحذفت الألف.

(١٠) مثل: وا زيداه، فحذف التنوين.

(١١) مثل: وا غلام مصطفاه، وا غلام زيداه.

(١٢) مثل: وازيداه، وا عبد الملكاه، لأجل ألف الندبة يفتح ما قبلها.

(١٣) فمثل: (وا غلامكِ، وا غلامهُ) لو غيرت الكسرة والضمة إلى فتحة لمناسبة ألف الندبة لالتبس بالمذكر في الأولى، وبالمؤنث في الثانية، ولذا تقلب الألف إلى ما يناسب الحركة التي =

وَقِفْ بِ(هَا) سَكْتٍ[1] وَضُمَّ وَاكْسِرِ ... وَذَيْنِ وَصْلاً بَعْضُهُمْ لَمْ يَحْظُرِ[2]
وَإِنْ مُضَافُ الْيَاءِ يُنْدَبْ فَالأَلِفْ[3] ... تُزَادُ مَعْ مَفْتُوْحَةٍ،[4] فَإِنْ حُذِفْ[5]
فَمِثْلَ تِلْكَ[6] احْذِفْ وَزِدْهَا،[7] وَالَّتِيْ ... يُسْكَنُ فَاحْذِفْ أَوْ بِفَتْحٍ أَثْبِتِ[8]

بَابُ التَّرْخِيْمِ

آخِرَ مَا نَادَيْتَهُ مِنَ الْعَلَمْ ... يُحْذَفُ تَرْخِيْمًا إِذَا النَّدْبُ انْعَدَمْ
وَلَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ مِمَّا أُسْنِدَا[9] ... أَوْ مُسْتَغَاثًا بِانْجِرَارٍ وَرَدَا
وَمَا بِتَا أُنِّثَ رَخِّمْ مُطْلَقَا ... بِحَذْفِهَا[10] وَمَا ثَلاثًا ارْتَقَى[11]

=قبلها، فتقلب في الأولى ياء، فيقال: (وا غلامكيه)، وتقلب في الثانية واوا فيقال: (وا غلامهوه)، أما إذا لم يقع لبس فتقلب الكسرة أو الضم إلى فتحة لتناسب الألف انظر شرح الكافية الشافية ١٣٤٦، الهمع ٦٨/٣.

(١) أي يؤتى بهاء سكت بعد ألف الندبة أو بدلها في الوقف فقط عند الجمهور، ولا تثبت في حال الوصل إلا ضرورة، وأجاز الفراء ثبوتها في الوصل مكسورة ومضمومة. انظر الهمع ٧١/٣.

(٢) هو الفراء انظر الهمع ٧١/٣.

(٣) أي ألف الندبة، كما في التعليق في هامش الأصل.

(٤) مثل: وا صديقيا.

(٥) أي الياء كما في التعليق في هامش الأصل.

(٦) أي ألف الندبة، كما في التعليق في هامش الأصل.

(٧) أي ألف الندبة، كما في التعليق في هامش الأصل.
فتقول: (واصديقا) في حالتين: الأولى: إذا حذفت الياء واكتفي بالكسرة قبلها (وا صديقِ)، فتزاد ألف الندبة وتقلب الكسرة قبلها فتحة، والثانية: إذا أبدلت ياء المتكلم ألفا والكسرة فتحة (وا صديقَا) فتحذف هذه الألف تزاد ألف الندبة. انظر شرح الكافية الشافية ١٣٤٩.

(٨) أي والياء الساكنة تحذف أو تثبت مفتوحة، كما في التعليق في هامش الأصل.
فتقول في مثل: (وا صديقا) بحذف الياء، ويجوز (وا صديقيا) بإثبات الياء وفتحها لأجل ألف الندبة. انظر شرح الكافية الشافية ١٣٤٩.

(٩) أي المركب الإسنادي، كما هو معلق في هامش الأصل.

(١٠) فقط، كما في التعليق في هامش الأصل.

(١١) أي تجاوز ثلاثة أحرف، ف(ارتقى) مشرب معنى (تجاوز)، فعدي إلى المعمول بنيته، والإشراب غير عزيز. كما في التعليق في هامش الأصل.

وَأْبَ الثُّلاثِـــيَّ وَبَعْـــضٌ كَ(عُمَـــرْ) أَجَـازَ وَالـسَّاكِنَ بَعْـضٌ مَـا حَظَـرْ[1]
وَإِنْ تَـــلا الآخِـــرُ لِيْنًـــا نَامِيَـــا[2] سُـــكِّنَ أَرْبَعًـــا فَفَـــوْقُ مُوْفِيَـــا[3]
مِـــنْ جِنْـــسِهِ شَـــكْلاً وَلَـــوْ مُقَـــدَّرَا تَـلاهُ فَاحْـذِفْ إِنْ حَـذَفْتَ الآخِـرَا[4]
وَالثَّـانِ مِـنْ ذِي الْمَـزْجِ يُلْقَـى،[5] وَمَنَـعْ فِيْ نَحْـوِ[6] سِـيْبَوَيْهِ كُـوْفٍ أَنْ يَقَـعْ

فَصْلٌ فِيْ حُكْمِ الاسْمِ بَعْدَ التَّرْخِيْمِ

وَمَـا يَلِـي الْحَـذْفَ[7] إِذَا مَـا نُوِيَـا بِحَالِـــهِ يَبْقَـــى وَإِلاَّ بُنِيَـــا
كَمُـــسْتَقِلٍّ وَلَـــهُ جُـــدِّدَ ضَـــمّْ وَذَا[8] ائْبَـهُ[9] فِيْ مُلْـبِسٍ بِتَـا اخْتَـمْ[10]

بَابُ الاخْتِصَاصِ

لِنَحْـــوِ[11] أَيُّهَـــا مَحَـــلاًّ انْـــصِبِ مَـــعَ انْجِـــذَافٍ بِ(أَخُـــصُّ)[12]

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٨١/٣ في حديثه عن ترخيم الثلاثي غير المختوم بتاء تأنيث: " نقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش، فقال ما نصه: أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط، وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط من الثلاثي".

(٢) لك أن تبدلها ب(زائدا)، كما في التعليق في هامش الأصل.

(٣) لك أن تبدلها ب(صاعدا)، كما في التعليق في هامش الأصل.

(٤) ذكر في هذا البيت والذي قبله حذف حرفين من آخر الاسم المرخم وشروط ذلك مثل: يا عثمَ، ويا منصُ، ويا مسكِ، في نداء عثمان ومنصور ومسكين.

(٥) مثل: (يا بعل)، في:(بعلبك).

(٦) وهو كل علم مختوم ب(ويه)، كما في التعليق في هامش الأصل.

(٧) أي المحذوف، كما في التعليق في هامش الأصل.

(٨) الإشارة إلى الوجه الثاني وهو البناء. كما في التعليق في هامش الأصل.

(٩) في النسخة الأخرى كتبت (به).

(١٠) فمثل: (يا مُسْلِمة) لا يرخم على لغة من لا ينتظر؛ لئلا يلتبس بنداء المذكر (يا مسلمُ)، أما على لغة من ينتظر فيجوز ترخيمه فيقال: (يا مسلمَ) ولا يكون هناك لبس.

(١١) وهو (أيتها)، كما في التعليق في هامش الأصل.

(١٢) لا غير. كما في التعليق في هامش الأصل.
في النسخة الأخرى كتبت (كأخص).

(١٣) في النسخة الأخرى كتبت (واجبي). =

وَحُكْمُهُ فِي لَفْظِهِ حُكْمُ النِّدَا ... وَالْحَرْفُ (١) لا يُذْكَرُ مَعْهُ أَبَدَا
وَتِلْوُ (أَلْ) (٢) وَمَا لِتِلْوِهَا نُسِبْ (٣) ... لَفْظُهُمَا بِذَاكَ مَحْذُوْفًا (٤) نُصِبْ
وَالشَّرْطُ تَأْخِيْرٌ لِذَا (٥) عَنْ مُضْمَرِ (٦) ... لاظَاهِرٍ أَوْ غَائِبٍ أَوْ حَاضِرِ (٧)

بَابُ التَّحْذِيْرِ وَالإِغْرَاءِ

حَذِّرْ بِ(إِيَّا) ذَا الْخِطَابِ مُطْلَقَا (٨) ... وَشَذَّ لِلْغَائِبِ أَوْ مَنْ نَطَقَا
وَانْصِبْهُ (٩) إِنْ فَرْدًا وَإِنْ مُكَرَّرَا ... وَإِنْ لَهُ يُعْطَفْ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا
وَغَيْرُ (إِيَّا) إِنْ يُكَرَّرْ أَوْ عُطِفْ ... عَلَيْهِ فَالْعَامِلُ حَتْمًا يَنْحَذِفْ
وَهَكَذَا الإِغْرَا فَفِي الْعَطْفِ وَفِيْ ... تَكْرَارِهِ الْعَامِلَ حَتْمًا احْذِفِ

بَابُ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ

كَ(صَهْ وَشَتَّانَ وَوَيْ) فِيْمَا اعْتُمِدْ ... أَسْمَاءُ لِلْفِعْلِ وَكَالْفِعْلِ تَرِدْ

= قبل هذا البيت في النسختين بيت وضع عليه خط في الأصل مشطوب وهو من أبيات باب التحذير والإغراء هو:

وَانْصِبْهُ إِنْ فَرْدًا وَإِنْ مُكَرَّرَا ... وَإِنْ لَهُ يُعْطَفْ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا

(١) أي أداة النداء.
(٢) في النسخة الأخرى كتبت (أن).
(٣) أي (أضيف) كما في التعليق في هامش الأصل.
(٤) أي العامل محذوف تقديره (أخص).
(٥) أي المنصوب على الاختصاص، كما في التعليق في هامش الأصل.
(٦) لنحو المتكلم، كما في التعليق في هامش الأصل.
(٧) قافية هذا البيت مؤسسة في قوله (حاضر) وأما قوله (مضمر) فليس مؤسسا وهذا عيب من عيوب القافية أن يؤسس بيتا ويترك الآخر.
(٨) مفردا أو مثنى أو غيرهما، كما في التعليق في هامش الأصل.
(٩) في النسخة الأخرى كتبت (فانصبه).

وَهْـيَ مِـنَ الإِعْـرَابِ مَـا لَهَـا مَحَـلْ ... فَـالْزَمْ بِنَاهَـا نَحْـوَ حَـرْفٍ ذِيْ عَمَـلْ

فَ(صَـهْ) لأَمْـرٍ وَفَـشَا وَمَـا عُطِـفْ[1] ... لِلْمَـاضِ[2] وَالآتِيْ وَبِالْقِلَّـةِ صِـفْ

(آمِـيْنَ) بِالْمَـدِّ وَقَـصْرٍ أَمِـلِ[3] ... إِسْـمٌ لأَمْـرٍ كَ(نَـزَالِ) لِ(انْـزِلِ)

وَذَا مِـنَ الْفِعْـلِ مَقِـيْسٌ إِنْ كَمَـلْ ... مُـصَرَّفًا وَمِـنْ ثُلاثِـيٍّ حَـصَلْ

وَنَـابَ عَـنْ إِلْـزَمْ (عليـك) وَتَـنَحَّ ... (إِلَيْـكَ عَنْـهُ) وَمِـنَ الظَّـرْفِ صَـلَحْ

(دُوْنُ مَكَـانُ وَأَمَـامُ وَوَرَا) ... وَخَـاطِبَنْ[4] مَـعْ كُـلِّ ذَا حَيْـثُ جَـرَى

(رُوَيْـدَ) مَـعْ (بَلْـهَ) عَـنْ (ارْوِدْ، وَدَعِ) ... نَابَـا بِنَقْـلٍ[5] وَأَضِـفْ[6] أَوْ اقْطَـعِ[7]

وَكُـلُّ ذَا مَعْمُوْلُـهُ يُـؤَخَّرُ ... وَمَـا بِتَنْـوِيْنٍ أَتَـى يُنَكَّـرُ

وإِنْ يُخَاطَـبْ غَيْـرُ عَاقِـلٍ فَمَـا ... بِـهِ خِطَـابٌ بِاسْـمِ صَـوْتٍ وُسِمَـا

مِـنْ ذَاكَ (جِـئْ جِـئْ) لِـدُعَاءِ الإِبِـلِ ... وَقُـلْ (عَـدَسْ) صَـوْتٌ لِزَجْـرِ الْبَغَـلِ

وَمَـا سِـوَى هَـذَا حِكَايَـةٌ كَ(غَـاقْ) ... صَوْتُ غُرَابٍ وَلِصَوْتِ الضَّرْبِ (طَاقْ)

وَلا تَجِـئْ مَعْمُوْلَـةً أَوْ عَامِلَـهْ ... فَحُكْـمُ كُـلٍّ كَـالْحُرُوْفِ الْمُهْمَلَـهْ[8]

بَابُ نُوْنَيِ التَّوْكِيْدِ

وِالأَمْـرَ بِـالنُّوْنَيْنِ أَكِّـدْ مُطْلَقَـا ... وَالآتِ[9] أَكِّـدْ حَيْـثُ (إِمَّـا)[10] سَـبَقَا

---

(١) وهو (شتان و وي)، كما في التعليق في هامش الأصل.
(٢) كتبت في الأصل بدون ياء (للماض) مراعاة للوزن، وفي النسخة الأخرى كتبت بالياء.
(٣) من الإمالة، أي يجوز فيها الإمالة بالإضافة إلى القراءتين السابقتين: المد والقصر.
(٤) أي: يؤتى بعد هذه الألفاظ ضمير المخاطب فيقال (دونك، مكانك، أمامك، وراءك).
(٥) أي هي اسم فعل منقول، والاسم بعدها منصوب على المفعولية.
(٦)أي هي مصادر، والاسم بعدها مجرور بالإضافة.
(٧)أي هي اسم فعل لا يعمل، والاسم بعدها مرفوع لأنه جملة مستقلة، فهو مبتدأ والخبر محذوف.
(٨) أي هي مبنية كالحروف، وأيضا لا تعمل ولا يعمل فيها.
(٩) أي الفعل المضارع.
(١٠) المركبة من (إن) الشرطية و(ما) النافية، كما في التعليق في هامش الأصل.

شَرْطًا وَذَا يَغْلُبُ[1]، أَوْ مَا طَلَبَا ... بِكَثْرَةٍ، وَقَدْ يَكُوْنُ وَاجِبَا
إِذَا جَوَابًا لِيَمِيْنٍ اتَّصَلْ ... بِاللاَّمِ يُسْتَقْبَلُ مُثْبَتًا حَصَلْ
وَبَعْدَ (لا)[2] قَلَّ وَ(إِنْ)[3] بِدُوْنِ ... وَبَعْدَ غَيْرِ (امَّا)[4] أَقَلُّ فَاعْلَمَا
وَافْتَحْ[6] مُؤَكَّدًا فَإِنْ يُسْنَدْ إِلَى ... لِيْنٍ بِغَيْرِ جِنْسِهِ لَنْ يُشْكَلا[7]
فَإِنْ يَكُنْ وَاوًا وَيَاءً يَنْحَذِفْ[8] ... مَا لَمْ يَكُ الآخِرُ مِنْ فِعْلٍ أَلِفْ
فَهْوَ الَّذِي يُحْذَفُ[9] وَالْوَاوَ وَيَا ... حَرِّكْ بِضَمٍّ مَعَ كَسْرٍ[10] مُبْقِيَا[11]
وَإِنْ لِغَيْرٍ[12] أُسْنِدَ الْفِعْلُ فَلا ... حَذْفَ وَجِئْ عَنْ تِلْكَ[13] بِالْيَا بَدَلا
وَبِاتِّفَاقٍ ذَاتُ شَدٍّ بَعْدَ الِفْ ... تَجِيْئُ وَالْكُوْفِي أَجَازَ مَا تَخِفْ[14]
وَافْصِلْ بِأَلْفٍ بَعْدَ نُوْنِ النِّسْوَةِ ... ثَقِيْلَةً وَالْخُلْفُ فِي الْخَفِيْفَةِ

(١) في النسختين بضم اللام، ولعل الصواب بالكسر كما في كتب المعاجم مثل لسان العرب، تاج العروس (غ.ل.ب) وغيرهما.
(٢) (لا): النافية.
(٣) إن: الشرطية.
(٤) ما: الزائدة.
(٥) من أدوات الشرط، كما في التعليق في هامش الأصل ولم ينطق بالهمزة المكسورة مراعاة للوزن.
(٦) أي افتح الفعل المؤكد بنون التوكيد يبنى على الفتح.
(٧) أما المسند إلى ضمير رفع ساكن وهي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، فلا يبنى بل هي معربة.
(٨) مثل: (يدعُنّ، يرمُنّ).
(٩) أي الألف التي هي آخر الفعل هي التي تحذف ففي مثل (يخشى) إذا أسند إلى واو الجماعة وأكّد بنون التوكيد تحذف الألف وتثبت الواو مضمومة فيقال (يخشَوُنّ)، إذا أسند إلى ياء المخاطبة وأكّد بنون التوكيد تحذف الألف وتثبت الياء مكسورة فيقال (تخشَينّ)، وما قبل الألف المحذوفة يبقى مفتوحا دليلا على الألف المحذوفة.
(١٠) في الهامش (وبكسر) بدل (مع كسر).
(١١) فتقدر: (يا هؤلاء اخشَوُنَّ، ويا هذه اخشَينَّ)، كما في التعليق في هامش الأصل.
(١٢) وهو الظاهر والضمير المستتر والألف والنون، كما في التعليق في هامش الأصل.
(١٣) أي الألف.
(١٤) أي نون التوكيد الخفيفة قد تجيء بعد الألف عند الكوفيين.

وَلاالْتِقَـاءِ سَـاكِنٍ هَـذِي [1] احْـذِفَا ... وَبَعْـدَ فَـتْحٍ اقْلِبَنْهَـا أَلِفَـا [2]
وَقْفًا، وَبَعْدَ الْكَسْرِ أَلْقِهَا، وَضَمّْ، [3] ... وَرُدَّ مَـا وَصْـلاً لَهَـا قَـدِ انْعَـدَمْ [4]

بَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ

وَمَـا مِـنَ الأَسْمَـاءِ أَمْكَـنُ [5] انْـصَرَفْ ... وَغَيْـرُهُ مِـنْ مُـشْبِهِ الْفِعْـلِ يُكَـفْ [6]
مِمَّـا بِـهِ ثِنْتَـانِ مِـنْ تِـسْعٍ عِلَـلْ ... أَوْ عِلَّـةٍ مَكَـانَ ثِنْتَـيْنِ تُحَـلْ
كَـأَلِفِ تَأْنِيْـثٍ وَمُطْلَقًـا تَقَـعْ ... مَانِعَـةً وَمُنْتَهَـى الْجَمْـعِ مَنَـعْ
وَزْنُ (مَفَاعِيْـلَ مَفَـاعِلاً) وَفِي الْ ... مَنْـعِ (سَـرَاوِيْلُ) عَلَـى الـشِّبْهِ حُمِـلْ [7]
وَمَـا بِنَقْـلٍ مِـنْ كَـذَيْنِ عَلَمَـا ... جَـاءَ فَبِالـصِّيْغَةِ مَنْعًـا لَزِمَـا
(فَعْـلانُ فَعْلَـى) مَـعَ (أَفْعَـلْ) وَصْـفَا ... (فَعْـلاءُ فُعْلَـى) الأُنْـثَ [8] فَـامْنَعْ صَرْفَا
وَكُـلُّ مَـا فِي الأَصْـلِ هُـوْ وَصْـفٌ مَنَـعْ ... لاعَـارِضُ الْوَصْـفِ وَرُبَّمَـا مُنِـعْ [9]
كَ (مَفْعَـلٍ) (فُعَـالِ) مَـا مِـنَ الْعَـدَدْ ... مِـنْ وَاحِـدٍ لِعَـشْرَةٍ فِي الْمُعْتَمَـدْ [10]

(١) أي النون الخفيفة.
(٢) مثل (لنسفعا) إذا وقف عليها.
(٣) أي في حال الوقف إذا كان ما قبل نون التوكيد مكسورا الدال على ياء المخاطبة المحذوفة أو مضموما الدال على واو الجماعة المحذوفة، فإن النون تحذف. انظر شرح الشافية الكافية ١٤٢٠.
(٤)أي في حال الوقف إذا كان ما قبل النون مكسورا أو مضموما – وقد حذفت ياء المخاطبة أو واو الجماعة قبل نون التوكيد الساكنة بسبب التقاء الساكنين – فإنه يرد ما حذف فيقال في (اخرجِنْ): (اخرجِي) وفي (اخرجُنْ): (اخرجُوا) انظر شرح الشافية الكافية ١٤٢٠.
(٥) أي المتمكن أمكن مصروف مثل: رجل.
(٦) أي متمكن غير أمكن يكون ممنوعا من الصرف.
(٧) لأن (سراويل) مفرد ومنعت من الصرف تشبيها لها بالممنوع من الصرف في صيغة منتهى الجموع لاتفاقهما في الوزن.
(٨) بحذف الألف في النسختين لأجل الوزن والأصل (الأنثى).
(٩) بعد هذا البيت بيت زائد من النسخة الأخرى مشابه لهذا وهو:
[وَكُلُّ وَصْفٍ سَابِقًا قَدِ امْتَنَعْ لَا عَارِضِ الْوَصْفِ وَمَنْعٌ قَدْ يَقَعْ].
(١٠) يشير الناظم إلى الخلاف والرأي الراجح عنده، حيث اعتمده.

فَالْعَدْلُ وَالْوَصْفُ بِهِ وَفِي (أُخَرْ) ... وَالْمَنْعُ لِلْكُلِّ بِذَلِكَ اسْتَقَرْ

أَمَّا الَّذِيْ رُكِّبَ مَزْجًا فِي الْعَلَمْ (١) ... فَامْنَعْ وَإِلاَّ الصَّرْفُ فِيْهِ مُلْتَزَمْ (٢)

وَالْعَلَمُ الزَّائِدُ نُوْنًا وَأَلِفْ ... أَوْ فِيْهِ تَاءٌ مُطْلَقًا لا يَنْصَرِفْ

وَعَادِمٌ فَوْقَ ثَلاثٍ أَحْرُفِ ... أَوْ وَسَطًا حُرِّكَ فَامْنَعْ وَاصْطُفِي

فِيْ سَاكِنٍ (٣) لا أَعْجَمِ (٤) وَمَا نُقِلْ ... مِنْ ذَكَرٍ لِضِدِّهِ (٥) وَقَدْ يَحِلْ (٦)

وَكُلُّ أَعْجَمٍ مِنَ اصْلِهِ عَلَمْ (٧) ... فَوْقَ ثَلاثٍ مَنْعُهُ بِذَا انْحَتَمْ

وَمَا بِوَزْنِ الْفِعْلِ خُصَّ أَوْ غَلَبْ (٨) ... جَاءَ مِنَ الأَعْلامِ مَنْعُهُ وَجَبْ (٩)

وَأَلِفُ الإِلْحَاقِ يُمْنَعُ (١٠) الْعَلَمْ ... مَعْهَا مِنَ الصَّرْفِ إِذَا بِهَا اخْتَتَمْ (١١)

وَالْعَلَمُ الْمَعْدُوْلُ صَرْفُهُ امْتَنَعْ (١٢) ... وَمَا مِنَ التَّأْكِيْدِ وَافَى كَ (جُمَعْ)

وَ (سَحَرُ) الْمَعْدُوْلُ إِنْ بِهِ سَحَرْ ... مُعَيَّنٌ يُنْوَ وَإِلاَّ الصَّرْفُ قَرْ

(١) في الأصل (إن عَلَم).
(٢) هذا البيت والبيتان بعده أيضا ساقطة من النسخة الأخرى في بداية صفحتها ولكنها مزيدة في أول الصفحة التي بعدها.
(٣) مثل: (هِنْد، ودَعْد، وجُمْل) يجوز الصرف ومنع الصرف والمنع أفضل، انظر شرح الكافية الشافية ١٤٩١.
(٤) مثل: (جور) فإنه ممنوع من الصرف وإن كان ساكن الوسط لأنه أعجمي، انظر شرح الكافية الشافية ١٤٩١. وفي النسخة الأخرى كتبت (لأعجم).
(٥) مثل: (زيد) فإنه إذا نقل إلى علم مؤنث يكون ممنوعا من الصرف، انظر شرح الكافية الشافية ١٤٩١.
(٦) أي قد يمنع من الصرف كما أنه يجوز صرفه.
(٧) مثل: (يوسف).
(٨) في النسخة الأخرى كتبت (طلب).
(٩) مثل: (يزيد، وأحمد).
(١٠) في النسخة الأخرى كتبت (تمنع).
(١١) مثل: (علقى، علباء) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٩٣، ١٤٩٤.
(١٢) مثل: (عمر، وزحل).

وَمَـــا لأُنْثَـــى عَلَمًـــا جَـــاءَ عَلَـــى (فَعَـــالِ)[1] فَهْـــوَ بِاتِّفَـــاقٍ عُـــدِلا
وَمُطْلَقًـــا يَبْـــنِي الْحِجَـــازِي كَاسِـــرَا[2] وَغَيْـــرُهُمْ[3] مَـــا كَـــانَ مَخْتُوْمًـــا بِـــرَا
وَهَكَـــذَا (أَمْـــسِ)[4] مُعَيَّنًـــا لَـــدَى أَهْـــلِ الْحِجَـــازِ مُطْلَقًـــا إِنْ أُفْـــرِدَا
وَمَـــا بِـــهِ التَّعْرِيْـــفُ لِلْمَنْـــعِ سَـــبَبْ فَعِنْـــدَ تَنْكِـــيْرٍ لَـــهُ الـــصَّرْفُ وَجَـــبْ
وَالاسْـــمُ إِنْ صَـــغَّرْتَهُ[5] اصْـــرِفْهُ[6] وَقَـــدْ يَـــنْعَكِسُ الأَمْـــرُ[7] وَكُـــلُّ مَـــا اطَّـــرَدْ[8]
وَفِي اخْتِيَـــارٍ لِتَنَاسُـــبٍ صُـــرِفْ وَفِي اضْـــطِرَارٍ[9] وَبِعَكْـــسٍ اخْتُلِـــفْ

(١) مثل: (رقاشِ، وحذام)، انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦.
(٢) أي ما كان على (فعالِ) يبنى على الكسر عند الحجازيين انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦.
(٣) أي بنو تميم، عندهم يكون ما على وزن (فعال) ممنوعا من الصرف، إلا قليلا في بناء ما آخره راء مثل: (ظفارِ، ووبارِ) فهو مبني، انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦.
(٤) في النسخة الأخرى كتبت (ليس).
(٥) لأن التصغير من خصائص الأسماء، ولأنه سلب العلمية إلى الوصفية.
(٦) مثل: (عمر وشمّر وسرحان وعلقى وجنادل) أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع، فإن تصغيرها: (عمير وشميمر وسريحين وعليق وجنيدل) بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفي (سرحان وعلقى) وصيغة منتهى الجموع، فتصير بعد التصغير مصروفة، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٠٣.
(٧) مثل: (تِحلِئ، وتُرتَب، وتِهِبِّط) أعلاما مما يكتمل في بالتصغير سبب المنع، فإنّ تصغيرها (تُحيلِئ، وتُويسط، وتُريتب، وتُهَيْبِط) فالتصغير كمل لها سبب منع الصرف مع وزن الفعل، بخلافها مكبرة، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٠٣-١٥٠٤.
(٨) أي ليس الممنوع من الصرف يصرف إذا صغر مطردا، وكذا العكس، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٠٣.
(٩) مثل قول الشاعر:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

فَتَعْلَـــبٌ طِلْقًـــا[1] وَفِي الـــصَّرُوْرَةِ الْفَارِسِي[2] الأَخْفَشُ أَهْلُ الْكُوْفَةِ[3]
وَذُو انْتِقَـــاصٍ[4] مُنِـــعَ الـــصَّرْفُ فَفِـــيْ رَفْـــعٍ وَخَفْـــضٍ نَهْـــجَ قَـــاضٍ يَقْتَفِـــيْ[5]

بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ

بِفَقْـــدِ مَـــا يَعْمَـــلُ لَفْظًـــا ارْتَفَـــعْ[6] مُـــضَارِعٌ لا مَوْقِـــعَ اسْـــمٍ أَنْ يَقَـــعْ[7]
وَاتَّفَقُـــوْا بِـــأَرْبَعٍ أَنِ[8] انْتَـــصَبْ وَمَـــا لِـــسِتٍّ عِنْـــدَ بَـــصْرٍ مِـــنْ نَـــسَبْ[9]
فَ(لَـنْ) بِهَـا انْـصِبْ نَافِيًـا وَ(كَـيْ وَأَنْ) لا بَعْدَ (عِلْمٍ) وَهْوَ أَوْلَى بَعْدَ (ظَنٌّ)[10]

(١) أي أجاز أبو العباس ثعلب منع صرف المصروف في النثر والشعر، انظر شرح الكافية الشافية ١٥١١.

(٢) هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، ولد سنة ٢٨٨هـ بفارس بمدينة تسمى (فسا) فلذا قد ينسب إليها فيقال الفسوي، نشأ ببلده وأخذ عن علمائها ثم انتقل إلى بغداد وأكمل ثقافته فيها، من شيوخه ابن السراج، والزجاج، من تلامذته ابن جني، من مصنفاته الإيضاح، الحجة في القراءات، الشيرازيات، وتوفي سنة ٣٧٧هـ، انظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٣٢-٢٣٣، إنباه الرواة ٣٠٨/١-٣١٠، معجم الأدباء٢٣٢/٧، طبقات القراء٢٠٦/١-٢٠٧، لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني١٩٥/٢، النجوم الزاهرة ١٥١/٤، الشذرات ٨٨/٣-٨٩.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٠٩.

(٤) أي الاسم الممنوع من الصرف إذا كان آخره ياء، فإنه يسمى منقوصا ويعامل معاملة (قاضٍ)، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٠٦.

(٥) مثل: (جوارٍ وغواشٍ، وأعيمٍ) أصلهما: (جواريُ، وغواشيُ) ثم حذفت الياء وعوض عنها بالتنوين، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٠٦-١٥٠٧.

(٦) هذا رأي حذاق الكوفيين، وإليه ذهب ابن مالك، وهذا ما رجحه الناظم، انظر شرح الكافية الشافية ١٥١٩.

(٧) هذا مذهب البصريين، انظر شرح الكافية الشافية ١٥١٩.

(٨) في النسخة الأخرى كتبت (إن).

(٩) أي أن أدوات النصب عند البصريين أربع، وليست ستا، كما ذهب إليه الكوفيون بزيادة (اللام، وحتى)، انظر الارتشاف ٣٩٩/٢، ٤٠٣.

(١٠) انظر الارتشاف ٣٨٨/٢.

وَأَهْمَلَ الْبَعْضُ[1] عَلَى (مَا)[2] قَدْ ... ب {لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ}[4] الرَّفْعُ دَلّْ

فَسِّرْ بِ(أَنْ) أَوْ زِدْ وَمِنْ مُثَقَّلَهْ ... خَفِّفْ، وَهِيْ فِيْ ذِي الثَّلاثِ[5]

(إِذَنْ) بِهَا انْصِبْ آتِيًا[7] يُسْتَقْبَلُ ... إِنْ صُدِّرَتْ وَبِالْيَمِيْنِ يُفْصَلُ[8]

وَبِالنِّدَا وَالظَّرْفِ وَالدُّعَا وَلا ... قِيْلَ وَمَا الْفِعْلُ بِهِ قَدْ عَمِلا[9]

وَبَعْدَ عَطْفٍ فَارْفَعَنْ[10] أَوِ انْصِبِ[11] ... وَمُطْلَقًا أَهْمَلَ بَعْضُ الْعَرَبِ[12]

---

(١) أي بعض العرب، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٢٦.

(٢) أي المصدرية.

(٣) أي حمل بعض العرب (أن) المصدرية على (ما) فأهملها ولم يعملها وإن لم تقع بعد (علم) أو (ظن). انظر شرح الكافية الشافية ١٥٢٦-١٥٢٧.

(٤) جزء من آية (٢٣٣) من سورة البقرة، برفع (يتمُّ) في قراءة مجاهد، انظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ١٤.

(٥) هي: (أن) المفسرة، و(أن) الزائدة، و(أن) المخففة من الثقيلة.

(٦) أي لا تنصب الفعل المضارع بعدها، وإن كانت المخففة من الثقيلة لها عمل آخر وهو عملها الأصلي عمل (أنَّ) المثقلة وهو نصب الاسم – وهو ضمير الشأن – ورفع الخبر وهو جملة.

(٧) أي الفعل المضارع.

(٨) أي: الأصل أنه لا يجوز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع، ولكن يجوز الفصل بالقسم.

(٩) أي يجوز الفصل بهذه الأشياء: القسم، و(لا) النافية، وأجاز ابن طاهر وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، وأجاز بعض النحويين ومنهم ابن عصفور والأبدي الفصل بالظرف، قال أبو حيان: والصحيح أن ذلك لا يجوز، وذهب الكسائي والفراء وهشام إلى جواز الفصل بمعمول الفعل نحو: (إذن زيدا أُكْرِمَ، وإذن فيك أرغب)، وأجازوا في المضارع الرفع واختاره الفراء وهشام، والنصب واختاره الكسائي. انظر الارتشاف ٣٩٧/٢.

(١٠) في النسخة الأخرى كتبت (ارفعن).

(١١) قال ابن هشام في المغني ص ٣٢:" قال جماعة من النحويين: إذا وقعت (إذن) بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان نحو: { ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ } [من آية (٧٦) الإسراء] { ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ} [من آية ٥٣ من سورة النساء] وقرئ شاذا بالنصب فيهما، والتحقيق أنه إذا قيل: (إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك) فإن قدرت العطف على الجواب جزمت، وبطل عمل (إذن) لوقوعها حشوا، أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب؛ لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول، ومثل ذلك: (زيد يقوم وإذن أحسن إليه) إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان." وانظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٣، شرح الكافية للرضي ٢٣٧/٢، توضيح المقاصد ١٩٠/٤، الأشموني ٢٨٧/٢، الهمع ١٠٤/٤.

(١٢) قال السيوطي في الهمع ١٠٧/٤:"وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين =

فَصْلٌ فِيْ إِضْمَارِ (أَنْ) وَإِظْهَارِهَا

أَضْمِرْ بِـ(أَوْ) وَالْوَاوِ وَالْفَا مَعَ (ثُمَّ) ... عَطْفًا عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ وَلَمْ يَدُمْ

وَبَعْدَ لامِ الْجَرِّ دُوْنَ (لا) اخْتَرِ ... كَذَاكَ، أَوْ مَعْهَا فَحَتْمًا أَظْهِرِ

لا إِنْ بِنَفْيٍ (كَانَ) تَسْبِقْ فَاحْتِمِ ... إِضْمَارَهَا، وَالْلاَّمَ بِالْجَحْدِ سِمِ

وَبَعْدَ (أَوْ) إِنْ عَنْهَا[1] (إِلاّ) تَنُبِ ... أَوْ (حَتَّى)[2] إِنْ جَرَّتْ وَبَعْدَهَا

إِضْمَارَ (أَنْ) إِنْ يَتْلُهَا مُسْتَقْبَلُ[3] ... وَارْفَعْهُ إِنْ وَافَاكَ حَالاً يَفْضُلُ[4]

وَبَعْدَ (وَاوٍ) كَ(مَعٍ) وَ(فَا) السَّبَبْ ... إِنْ يُسْبَقَا بِمَحْضِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ

=فلم يجز أحد الرفع بعدها، وقال أبو حيان: رواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء، على اتساع حفظهما، وأخذهما بالشاذ والقليل"، وانظر الكتاب ٤١٢/١، شرح الكافية الشافية ١٥٣٧، شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٣، الجنى الداني ٣٦٣، شرح الأشموني ٢٨٨/٢.

(١)بدرج الألف في (عنها) فلا تنطق لأجل الوزن.

(٢)بدرج الألف في (حتى) فلا تنطق لأجل الوزن، أي وتضمر (أن) وجوبا أيضا إذا وقعت بعد (أو) التي بمعنى (إلا) أو (حتى).

(٣) وتضمر (أن) وجوبا أيضا إذا وقعت بعد (حتى) الجارة، ويكون الفعل بعدها منصوبا ب(أن) المحذوفة وجوبا، والمصدر المؤول مجرور ب(حتى).

(٤) مثل قراءة نافع { ي ي ي ي } [من آية (٢١٤) من سورة البقرة] برفع (يقول)، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٤٣، وانظر المسألة في الارتشاف ٤٠٥/٢-٤٠٧.

وَفِي الرَّجَـــا الْفَـــرَّا[1] كَ(لَيْـــتَ) قَـــرَّرَا ... نَصْبًا بِهِ عَنْ عَاصِمٍ[2] حَفْصٌ[3] قَرَا[4]

وَعَـــادِمٌ لِلْفَـــاءِ جَزْمُـــهُ انْحَـــتَمْ[5] ... فِيْمَـــا سِـــوَى النَّفْـــيِ إِنِ الْجَـــزَا يُـــؤَمْ[6]

لَكِـــنَّ ذَا فِي النَّهْـــيِ إِنْ شَـــرْطٌ بِ(لا) ... مُقْـــتَرِنٌ مَكَانَـــهُ جَـــا بَـــدَلا[7]

وَمَـــا بِمَعْـــنَى الأَمْـــرِ[8] بَعْـــدَهُ اجْـــزِمِ ... بِـــلا خِـــلافٍ[9] وَمِـــنَ النَّـــصْبِ حُمِـــيْ

(١) الفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، نحوي لغوي مفسر، ولد سنة ١٤٤ وتوفي سنة ٢٠٧ للهجرة من شيوخه: الكسائي، من تلامذته سلمة بن عاصم، من تصانيفه: معاني القرآن، الحدود في النحو (ستون جزءا)، المقصور والممدود، انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٣١-١٣٣، الفهرست ٩١، تاريخ بغداد ١٤/١٤٩-١٥٥، إنباه الرواة ٤/٧-٢٣، ابن الأثير ٥/٢٠٦، تذكرة الحفاظ ١/٣٧٢، الشذرات ٢/١٩.

(٢) هو: عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي بالولاء، قيل اسم أبيه: عبيد، أحد القراء السبعة، تابعي من أهل الكوفة، توفي بها سنة ١٢٧هـ، كان ثقة في القراءات، انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣/٩، غاية النهاية ١/٣٤٦، تهذيب التهذيب ٥/٣٨، لسان الميزان ٧/٢٥٢، تاريخ ابن عساكر ٢٥/٢٢٠، العبر ١/١٢٨.

(٣) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي البزاز الكوفي الغاضري، أبو عمر، من القراء، قرأ على عاصم بن أبي النجود، وروى عنه وعن عاصم الأحول وغيرهم، وروى عنه أبو شعيب صالح بن محمد القواس، وقرأ عليه حفص بن غياث وغيرهما، ولد سنة ٩٠، وتوفي سنة ١٨٠هـ، انظر ترجمته في: طبقات القراء ٢٥٤-٢٥٥، تهذيب التهذيب ٢/٤٠٠.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٩، شرح الكافية الشافية ١٥٥٤، الارتشاف ٢/٤١٩

(٥) أي جواب الطلب غير المقرون بالفاء يجب جزمه (ذاكر تنجحْ).

(٦) أي يقصد الجزم مثل: (لا تدن من الأسد تسلم).

(٧) جاء هذا البيت قبل سابقه في النسختين، ولعل هذا سهو من النساخ؛ لأن معنى هذا البيت والشرط الذي ذكر فيه متعلق بالجزم بعد النهي إذا لم تأت الفاء في الجواب، وليس في النصب بعد الفاء في جواب النهي.وانظر المسألة في كثير من كتب النحو منها: شرح الشافية الكافية ١٥٥١-١٥٥٢، الارتشاف ٢/٤١٩-٤٢٠، أوضح المسالك لابن هشام مع تعليقات محمد محيي الدين عبد الحميد ٤/١٨٩، التصريح ٢/٢٤٢.

(٨) أي اسم الفعل مثل (حذار تسلم)، أو الخبر بمعنى الأمر مثل:(حسبك الحديث ينم الناس).

(٩) أي يجزم جواب الطلب باسم الفعل أو الخبر بمعنى الأمر وهذا جائز بالإجماع، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٥٣، الارتشاف ٢/٤١٩، أوضح المسالك لابن هشام مع تعليقات محمد محيي الدين عبد الحميد ٤/١٨٩، التصريح ٢/٢٤٣.

إِلاَّ مَعَ الْفَا فَالْكِسَائِيُّ نَصَبْ (١) وَالْبَعْضُ مَعْ تَوَافُقِ اللَّفْظِ اسْتَحَبْ (٢)
وَحَذْفُ (أَنْ) شَذَّ سِوَى ذَا وَسُمِعْ (٣) وَقَاسَهُ الأَخْفَشُ مَعْ فِعْلٍ رُفِعْ (٤)

بَابُ عَوَامِلِ الْجَزْمِ

اللاَّمُ (٥) مَعْ (لا) (٦) طَلَبًا (لَمَّا) وَ (لَمْ) مُضَارِعٌ فَرْدٌ بِإِحْدَاهَا انْجَزَمْ (٧)
وَ (إِنْ) وَحَرْفٌ هِيْ وِفَاقًا (إِذْمَا) عَلَى الأَصَحِّ وَاعْكِسَنْ فِيْ (مَهْمَا) (٨)
وَ (مَنْ وَمَا مَتَى وَأَيٌّ أَيْنَا أَيَّانَ حَيْثُمَا) أَسَامٍ (أَنَّى) (٩)
جَمِيْعُهَا تَجْزِمُ شَرْطًا وَجَزَا وَبِالْجَزَاءِ الْفِعْلُ مَا تَمَيَّزَا (١٠)
وَالشَّرْطُ لا يَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ (١١) وَالاخْتِلافُ مَالَهُ مِنْ مَانِعِ (١٢)

(١) أي نصب الفعل بعد الفاء الواقع جواب ما بمعنى الأمر من اسم فعل أو خبر بمعنى الأمر لا يجوز عند النحاة إلا الكسائي فقط أجاز النصب، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٥٣.
(٢) فصل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو (نزال فنكرمك)، ومنعا إذا لم يكن من لفظه نحو (صه فنحدثك). قال ابن هشام في شرح الشذور:"وما أحرى هذا القول بأن يكون صوابا." انتهى.
(٣) الخصائص ٣٥/٣، ٤٧، ٤٩، شرح الجمل ١٥٠/٢، شرح شذور الذهب ٣٩٥، الهمع ١١/٢.
(٤) انظر المساعد ١٠٩/٣-١١٠، التصريح ٢٤٥/٢.
(٥) أي لام الأمر.
(٦) أي (لا) الناهية.
(٧) في هذا البيت ذكر الأدوات التي تجزم فعلا واحدا.
(٨) في هذا البيت والذي بعده ذكر أدوات الشرط، وهي تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه.
في النسخة الأخرى كتبت (مبهما).
(٩) في النسخة الأخرى كتبت (أنا).
(١٠) أي أن الجزاء وهو جواب الشرط قد يكون فعلا أو يكون جملة إما اسمية أو فعلية.
(١١) أي إن فعل الشرط قد يكون مضارعا، وهو الأصل، وقد يكون ماضيا.
(١٢) أي قد يكون الشرط والجزاء فعلين مضارعين أو ماضيين أو الشرط ماضيا والجزاء مضارعا أو العكس انظر شرح الكافية الشافية ١٥٨٤-١٥٩٠.

وَالجَـــزْمُ لِلْمَحَـــلِّ إِنْ لَفْـــظٌ أَبَى [1] وَإِنْ يَكُوْنَـــا آتِيَـــيْنِ [2] وَجَبَـــا
أَوْ أَوَّلٌ، [3] وَالرَّفْـــعُ بَعْـــدَ مَـــا مَـــضَى أَوْ نَفْـي (لَمْ) يَقْـوَى، [4] وَغَيْـرًا ارْفِـضَا [5]
وَلا تُجِـــزْ مَاضِـــيَ مَعْـــنًى أَوْ طَلَـــبْ أَوْ مَا بِغَيْرِ نَفْـي [6] (لَمْ أَوْ لا) انْسَلَبْ [7]
شَـــرْطًا، وَمَـــا حُقِّـــقَ [8] أَوْ مُنَفَّـــسَا [9] أَوْ ذَا جُمُـوْدٍ (١٠) نَحْـوُ (لَـيْسَ وَعَـسَى)

(١) كأن يكون الفعل مبنيا سواء كان فعلا ماضيا، أو فعلا مضارعا متصلا بنون نسوة أو نون توكيد مباشرة. وفي النسخة الأخرى كتبت (أتى).
(٢) أي فعلين مضارعين غير مبنيين فيجب الجزم ظاهرا.
(٣) أي يجب جزم فعلي الشرط والجزاء إذا كانا مضارعين أو فعل الشرط مضارعا. انظر شرح الكافية الشافية ١٥٨٨.
(٤) أي أن رفع الفعل المضارع الواقع جواب شرط قوي كثير إذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا أو فعلا مضرعا منفيا ب(لم)، قال المرادي: "زعم بعض المتأخرين أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه، وقال في شرح الكافية: الجزم مختار والرفع جائز كثير." شرح الألفية للمرادي ٢٤٧/٤، وانظر شرح الكافية الشافية ١٥٨٨، الارتشاف ٥٦٣/٢.
(٥) قال المرادي في شرح الألفية ٢٤٥/٤:" إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور؛ لأن الشرط له ثلاثة أحوال: أن يكون ماضي اللفظ، أو مضارعا عاريا من (لم)، أو مصحوبا بها، والجزاء كذلك، والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة، منها ثمانية تجوز في الاختيار وواحد مختلف فيه، وهو أن يكون الشرط مضارعا – والجزاء ماضيا– عاريا من (لم)، فمذهب الجمهور انه لا يجوز إلا في الشعر، ومذهب الفراء والمصنف –ابن مالك– جوازه في الاختيار..."
وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٦/٤:" واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما، ثم ماضيين؛ للمشاكلة في عدم التأثير، ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا؛ لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى أعني من عدم التأثير إلى التأثير، وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة." وانظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٤١٤/١.
(٦) هذه اللفظة ساقطة من النسخة الأخرى.
(٧) أي أن فعل الشرط لا يصح أن يكون فعلا ماضيا لفظا ومعنى، ولا فعلا طلبيا، ولا فعلا مضارعا منفيا بغير (لم أو لا). قال ابن عقيل في المساعد ١٤٣/٣: "ولا يكون أمرا ولا جامدا ولا مقرونا ب(قد) ولا دعاء ولا منفيا إلا ب(لا أو لم)" وانظر الصبان على الأشموني ١٦/٤.
(٨) أي دخلت عليه (قد) التي تفيد التحقيق.
(٩) أي كان فعلا مضارعا سبقته السين أو سوف.
(١٠) في النسخة الأخرى كتبت (الجمود).

فَفِيْ جَوَابٍ لا بِذَا الْفَا [1] أَكْثَرُ ... وَإِنْ بِهِ يُجَبْ [2] فَحَتْمًا تَحْضُرُ

وَخُتِّمَتْ فِي جُمْلَةٍ إِسْمِيَّةِ ... وَأُبْدِلَتْ عَنْهَا (إِذَا) الْفُجَاءَةِ [3]

وَاجْزِمْ بِعَطْفٍ وَارْفَعَنْ مُسْتَأْنِفَا ... تِلْوَ الْجَزَا إِنْ جَا بِوَاوٍ أَوْ بِفَا

وَانْصِبْهُ وَانْصِبْ تَالِيَ الشَّرْطِ بِ(أَنْ) ... وَاجْزِمْهُ عَطْفًا إِنْ بِهَا تَيْنِ اقْتَرَنْ [4]

وَشَرْطًا احْذِفْ أَوْ جَوَابًا عُلِمَا ... وَحَذْفُ كُلٍّ جَائِزٌ إِنْ فُهِمَا [5]

وَلِلْجَوَابِ انْ دَلّ سَابِقٌ حُذِفْ ... حَتْمًا، [6] كَمَا يُحْذَفُ مِمَّا قَدْ رَدِفْ

مِنْ قَسَمٍ أَوْ مِنْ يَمِيْنٍ حَضَرَا [7] ... وَمَالِ شَرْطٍ رَجَّحَنْ أَنْ يُذْكَرَا

---

(١) أي جواب الشرط الأكثر فيه أن يكون بغير (فاء) إلا في الحالات التي ذكرها الشيخ فتجب الفاء.
وفي النسخة الأخرى كتبت (لا بذ الفا).

(٢) في النسخة الأخرى كتبت (تجب).

(٣) في الأصل كتبت (إذالفجأة).

(٤) أي يجوز فيه النصب ب(أنْ) المحذوفة بعد واو المعية أو فاء السببية، ويجوز جزمه بجعل الواو أو الفاء عاطفتين. انظر شرح الكافية الشافية ١٦٠٣، التصريح ٢/٢٥١.

(٥) أي يجوز حذف كل من الشرط وجوابه إن فهم مثل قول رؤبة:
قالت بنات العم: يا سلمى وإن ... كان فقيرا معدما، قالت: وإن

(٦) قال ابن مالك في شرح الشافية الكافية ١٦١١: "ويغني عن جواب الشرط خبر ذي خبر مقدم على أداة الشرط، أو خبر مبتدأ مقدر بعد شرط، فالأول كقوله تعالى: (وإنا إن شاء الله لمهتدون)... والثاني مثل قول الشاعر:
بني ثُعَل لا تنكعوا العنز شِربها ... بني ثعل من ينكع العنز ظالمُ
أي: فهو ظالم."

(٧) أي إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما شرح الكافية الشافية ١٦١٥-١٦١٦.

إِنْ لَهُمَا ذُوْ خَبَرٍ تَصَدَّرَا[1] لا إِنْ تَلا الشَّرْطُ وَهَذَا أُخِّرَا[2]

فَصْلٌ فِيْ (لَوْ)

تَجِيْءُ (لَوْ) شَرْطًا وَحَرْفًا مَصْدَرِيْ وَبَعْدَ (وَدَّ) هَذِهِ[3] فِي الأَكْثَرِ
وَتِلْكَ لِلتَّعْلِيْقِ[4] فِي مُسْتَقْبَلِ وَبَعْدَهَا الْمَاضِي بِهَذَا أَوِّلِ[5]
وَفِي الْمُضِيِّ ذَاكَ فِيْهَا قَدْ غَلَبْ وَالآتِ[6] بَعْدَهَا لِمَاضٍ انْقَلَبْ
وَتَقْتَضِي امْتِنَاعَ شَرْطٍ أَبَدَا وَفِي الجَوَابِ لا دَوَامًا وُجِدَا
وَتَلْزَمُ الْفِعْلَ وَأَضْمِرْ عَامِلا فُسِّرَ بِالْمَذْكُوْرِ لا سِمٍ قَدْ تَلا
وَ (أَنَّ) تَتْلُوْهَا وَإِجْمَاعًا رُفِعْ وَبِابْتِدَاءٍ سِيْبَوَيْهِ وَتَبِعْ
أَكْثَرُ بِصْرِيٍّ وَفَاعِلٌ لَدَى كُوْفٍ مَعَ الْبَعْضِ لِفِعْلٍ جُحِدَا

فَصْلٌ فِيْ (أَمَّا وَلَوْلا وَلَوْمَا)

لِلشَّرْطِ وَالتَّفْصِيْلِ (أَمَّا) وَغَلَبْ هَذَا وَفِيْ جَوَابِهَا الْفَاءُ وَجَبْ
وَلا تَجِيْ إِنْ كَانَ قَوْلاً حُذِفَا وَفِي اضْطِرَارٍ أَوْ نُدُوْرٍ حَذْفُ (فَا)
بِاسْمِيَّةٍ (لَوْلا) كَ (لَوْمَا) تُتْبَعُ إِذْ لامْتِنَاعٍ لِوُجُوْدٍ تَقَعُ

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦١٦: " إن توالى القسم والشرط بعد مبتدأ استغني بجواب الشرط مطلقا نحو (زيد -والله- إن تقم يقم) و(زيد إن تقم -والله- يقم) "
(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦١٦: "وقد يستغنى عند عدم المبتدأ بجواب شرط مؤخر عن جواب قسم مقدم كقول الشاعر:
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا
وقال ابن السراج: وتقول: (إن تقم -يعلم الله- أزرْك) تعترض باليمين فيكون بمنزلة ما لم يذكر. وإن جعلت الجواب للقسم أتيت باللام فقلت: (إن تقم يعلم الله لأزورنّك) وتستر الفاء"
(٣) أي كون (لو) مصدرية.
(٤) أي إذا كانت (لو) شرطية، في النسخة الأخرى كتبت (للتعليل).
(٥) أي أن الماضي هنا يدل على المستقبل، فهو ماض لفظا مستقبل معنى.
(٦) أي الفعل المضارع.

وَالْفِعْـــلُ إِنْ جَـــاءَ لِتَحْـــضِيْضٍ تَـــلا ... وَهَكَـــــذَا (هَـــــلاَّ وَأَلاَّ وَأَلا)
وَالاسْـــمُ بَعْـــدَهَا لِمَحْـــذُوْفٍ عُمِـــلْ ... أَوْ مُظْهَـــرٍ مُـــؤَخَّرٍ وَذَا يَقِـــلْ

بَابُ الْعَدَدِ

مُؤَنَّـــثُ اثْنَـــيْنِ وَوَاحِـــدٍ بِتَـــا ... وَمُطْلَقًـــا فِيْمَـــا كَفَاعِـــلٍ أَتَـــى
وَاخْـصُصْ بِهَـا فِي بَـاقِ الآحَـادِ[1] الـذَّكَرْ ... وَدَائِمًـــا[2] فِيْ مُطْلَـــقِ الْعَـــدِّ تُقَـــرّْ
وَحَـــذْفُهَا[3] جَـــازَ لِمَعْـــدُوْدٍ حُـــذِفْ ... وَفِي الْفَـــصِيْحِ الـــذِّكْرُ حَـــسْبَمَا عُـــرِفْ
وَجُـــرَّ مَـــا مَيَّـــزَ جَمْعًـــا كُـــسِّرَا ... لِقِلَّـــةٍ وَدُوْنَ هَـــذَا قَـــدْ يُـــرَى
وَانْـــسِبْ[4] لِفَـــرْدٍ[5] مِائَـــةً وَأَلْفَـــا ... وَالْجَمْـعُ يَتْلُـوْ[6] مِائَـــةً قَـــدْ يُلْفَـــى
إِحْـــدَى لأُنْثَـــى وَلِـــضِدٍّ[7] أَحَـــدَا ... اجْعَلْ لَدَى التَّرْكِيْبِ مَعْ مَا عُقِدَا[8]
كَ(إِحْـــدَى عَـــشْرَةَ)[9] لأُنْثَـــى وَاطْـــرَحِ ... عَـنْ ضِـدِّ[10] التَّـاءَ[11] وَلِلشِّيْنِ افْـتَحِ
وَمَـا لِلآحَـادِ[12] سِوَى احْدَى[13] وَأَحَدْ ... مِـــنْ حَالَـــةٍ مَـــعَ الْعُقُـــوْدِ تُـــسْتَجَدْ
وَافْـــتَحْ بِنَـــاءً عَجْـــزَ[14] كَـــاثْنَيْ عَـــشَرَا ... وَكَـــالْمُثَنَّى الـــصَّدْرُ مِـــنْ هَـــذَا جَـــرَى

---

(١) كتبت في النسختين (الآحاد) بالهمزة الممدودة، وبهذا يختل الوزن، وكتبتها بتحريك اللام وبألف بدون همز ليستقيم الوزن.
(٢) في النسخة الأخرى كتبت (وهكذا).
(٣) أي التاء.
(٤) أي أضف، أي أن (مائة وألفا) تضاف إلى مفرد.
(٥)في النسخة الأخرى كتبت (لمفرد).
(٦) في النسخة الأخرى كتبت (تِلْوُ).
(٧) أي المذكر.
(٨) في النسخة الأخرى كتبت (اعتُمِدا).
(٩) بالتنوين في النسختين ولكنه في النسخة الأخرى بالجر (عشرةٍ).
(١٠) أي المذكر.
(١١) أي احذف التاء من (عشرة) في العدد المركب مع المذكر فتصير (عشر)
(١٢) في النسخة الأخرى كتبت (لآحادٍ).
(١٣) بدرج الهمزة للوزن.
(١٤) في تعليق بهامش الأصل: (بالسكون لغة في العَجُز بالضم لا للضرورة كما قد يتوهم).

وَالصَّدْرُ لا كَذَا[1] افْتِقَارًا يُبْنَى ... وَالثَّانِ إِذْ ضُمِّنَ وَاوًا مَعْنَى[2]
وَمَيِّزِ الْعُقُودَ وَالْمُرَكَّبَا ... لا عَشْرَةً بِمُفْرَدٍ قَدْ نُصِبَا
وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ عَجُزًا مُرَكَّبَا ... أُضِيفَ كُوفٍ كَالْمُضَافِ أَعْرَبَا
وَجِئْ مِنِ (اثْنَيْنِ) بِوَزْنِ (فَاعِلِ) ... لِ (عَشْرَةٍ) كَ (ثَانِ) هَكَذَا اعْمَلِ
وَذَا إِلَى الأَصْلِ أَضِفْ كَ (رَابِعِ) ... أَرْبَعَةٍ) فِي قَصْدِ بَعْضِ الأَرْبَعِ
وَبَعْضُهُمْ يُعْمِلُ مِنْ ذَا الأَوَّلا ... فِي الثَّانِ[3] نَصْبًا وَالْكَثِيرُ حَظَلا
وَجَوِّزَنْهُ فِي مُضَافٍ لِلأَقَلْ ... كَ (ثَالِثِ اثْنَيْنِ) وَهَكَذَا الْعَمَلْ
لأَنَّ مَعْنَى الْفِعْلِ[4] فِي ذَا قُصِدَا ... لا ذَاكَ فَالنَّصْبُ بِهِ قَدْ طُرِدَا
وَنَحْوُ (حَادِيَ اثْنَيْ عَشَرْ)[5] ... أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ كَ (اثْنَيْ عَشَرْ)
أَوْ أَلْقِ (عَشَرَ) أَوَّلٍ تَرَكَّبَا ... وَنَيِّفًا أَضِفْ لِثَانٍ مُعْرِبَا
أَوِ ابْنِهِ وَإِنْ رَدَدْتَ الْعَشْرَا ... مُكْتَفِيًا إِعْرَابُ[6] نَيْفٍ مُجْرَى[7]

فَصْلٌ فِيْ (كَمْ وَكَأَيٍّ وَكَذَا)

لِكَوْنِ (كَمْ) مُبْهَمَةً يَفْتَقِرُ ... ظُهُورُ مَعْنَاهَا لِمَا يُفَسِّرُ
فَمَيِّزَنْ مُسْتَفْهِمًا بِالْمُفْرَدِ ... وَالنَّصْبُ أَفْشَى وَبِجَرٍّ أَوْرِدِ

(١) أي الأعداد من (أحد - تسع) غير (اثنين).
(٢) هذا هو سبب البناء على رأي الناظم رحمه الله.
(٣) هكذا في النسختين للوزن.
(٤) هذه اللفظة ساقطة من النسخة الأخرى.
(٥) وزنه:

//٠//٠ ٠//٠/ //٠//٠
متفعلن متفعلْ مستعلْ

(٦) بالرفع في الأصل، والنصب في النسخة الأخرى.
(٧) دخل البيت القطع، وهو حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله، فتحول (مستفعلن) إلى (مستفعل) متكونة من ثلاثة أسباب خفيفة.

مُضْمِرَ (مِنْ) مَعْ جَرِّ (كَمْ) وَأَطْلَقَا ... بَعْضٌ وَبَعْضٌ دَائِمًا مِنْهُ وَقَا [1]

وَاجْرُرْ بِ (كَمْ) تَمْيِيزَهَا إِذْ تُخْبِرُ ... وَالْفَرْدُ مَعْهَا مِنْ سِوَاهُ أَكْثَرُ

كَذِيْ [2] (كَأَيٍّ) وَ (مِنَ) التَّمْيِيزَ جَرّْ ... لاغَيْرُ مَعْهَا وَانْتِصَابٌ قَدْ يُقَرّْ

وَمَعْ (كَذَا) احْتِمْ وَلَهَا الْعَطْفُ غَلَبْ ... وَدُوْنَ صَدْرٍ كَ (كَأَيٍّ) انْتَسَبْ

بَابُ الْحِكَايَةِ

اِحْكِ بِقَوْلٍ جُمْلَةً كَيْفَ صَدَرْ ... وَفِيْ سِوَى اسْتِفْهَامِ الْفَرْدُ نَدَرْ

وَإِنْ يَكُ الْمَسْؤُوْلُ عَنْهُ نُكِّرَا ... فِيْ (أَيٍّ) احْكِ بَابَهُ كَيْفَ جَرَى [3]

كَذَابِ (مَنْ) وَقْفًا وَنُوْنًا أَبَدَا ... حَرِّكْ وَمَعْ تَذْكِيْرٍ اتْبِعْ مُفْرَدَا [4]

---

(١) في هذا البيت والذي قبله يذكر حكم الاسم الواقع بعد (كم) الاستفهامية، فذكر أن حكمه الإفراد والنصب مثل تمييز (عشرين) مثل:(كم شخصا)، أما الإفراد فلازم خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا جمعه نحو (كم شهودا لك؟) ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفا، وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو (كم غلمانا لك) إذا أردت أصنافا من الغلمان، وهو مذهب الأخفش، فتحصل في جمعه ثلاث مذاهب، وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه لازم ولا يجوز جره وهو مذهب بعض النحويين، والثاني: أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي، والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على (كم) حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على (كم) حرف جر. انظر شرح المرادي على الألفية ٤/ ٣٢٤-٣٢٥، شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/ ٧٩-٨٠.

(٢) أي ك(كم) الخبرية.

(٣) أي إن سئل ب(أيّ) عن نكرة مذكور في كلام سابق حكي في (أيّ) ما لذلك النكرة من إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، ويفعل بها ذلك وصلا ووقفا، فتقول لمن قال (جاءني رجل):(أيٌّ)،... وفي الجمع: (أيون) للمذكر، (أيّاتٌ) للمؤنث رفعا، (أيين) و(أياتٍ) جرا ونصبا، انظر شرح ابن عقيل ٢/٤٢٥.

(٤) معنى هذا البيت والأربعة بعده: إن سئل عن اسم نكرة مذكور سابقا، حكي في (مَنْ) ما له من إعراب، وتشبع الحركة التي على النون، فيتولد منها حرف مجانس لها، ويحكى فيها ما له من تأنيث وتذكير، وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كلّه إلا وقفا، فتقول لمن قال: (جاءني رجل): (منو)، ولمن قال (رأيت رجلا): (منا)،... وتقول في تثنية المذكر: (منانْ) رفعا، =

وَزَائِـــدَا جَمْـــعٍ مُثَـــنًّى لَزِمَـــا ... لِلنُّـــوْنِ إِنْ كَـــانَ الـــسُّؤَالُ عَنْهُمَـــا

وَنَحْـوُ (جَـاءَامْـرَأَةٌ)(مَنَـهْ)[1] سَـلِ ... لهـذه[2] أَوْ (مَنْـتُ)[3]، وَالْفَـتْحَ قُـلِ

مَـــعَ الْمُثَـــنَّى رَاجِحًـــا لِلنُّـــوْنِ[4] ... وَرَجِّحَـــنْ فِي الْفَـــرْدِ لِلـــسُّكُوْنِ[5]

وَقُـلْ (مَنَـاتُ) سَـاكِنَ التَّـا إِنْ تَـسَلْ ... عَـنْ نَحْـوِ (جَـاءَنِـسْوَةٌ) كَـذَا الْعَمَـلْ

وَجِـئْ بِـ(أَيٍّ) مُطْلَقًـا[6] إِنْ تَـسْأَلِ ... وَلَـيْسَ (مَـنْ) تَـأْتِيْ لِغَـيْرِ الْعَاقِـلِ

وَإِنْ تَـصِلْ مَـعْ (مَـنْ) فَحَالُهَـا رَجَـعْ[7] ... وَالْوَصْلُ كَالْوَقْفِ بِـ(أَيٍّ) مَا امْتَنَعْ[8]

وَبَعْـدَ (مَـنْ) بِحُكْمِـهِ يُحْكَـى الْعَلَـمْ[9] ... إِنْ لَمْ تَـلِ الـوَاوَ الْحِجَـازِيْ وَالْتَـزَمْ

=و(منيْنْ) نصبا وجرا، وتسكن النون فيهما...، وتقول للمؤنثة: (مَنَهْ) رفعا ونصبا وجرا،... وتقول في تثنية المؤنث: (منْتانْ) رفعا، و(منْتَيْنْ) جرا ونصبا، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلا فتح النون التي قبل التاء نحو: (مَنَتَانْ ومَنَتَيْنْ)... وتقول في جمع المؤنث: (مَنَاتْ) بالألف والتاء الزائدتين كهندات، وتقول في جمع المذكر رفعا: (مَنُونْ) رفعا، و(مَنِيْنْ)، نصبا وجرا، بسكون النون فيهما. انظر شرح ابن عقيل ٢/٤٢٥، ٤٢٦.

(١) بفتح النون وقلب تاء التأنيث هاء للوقف انظر التصريح ٢/٢٨٤.

(٢) في النسخة الأخرى كتبت (بهذه).

(٣) بسكون النون وعدم قلب التاء هاء للوقف، انظر التصريح ٢/٢٨٤.

(٤) فيجوز في المثنى (منْتان ومَنَتان)، بإسكان النون الأولى وفتحها، والأرجح الإسكان. انظر أوضح المسالك ٤/٢٨٥.

(٥) فيجوز في المفرد (منَهْ ومَنْت)، بإسكان النون الأولى وفتحها، والأرجح الفتح. انظر أوضح المسالك ٤/٢٨٥.

(٦) أي للعاقل ولغير العاقل.

(٧) أي لا يحكى فيها شيء، بل تبقى على حالها الأصلي وهو البناء على السكون بلفظ واحد في الجميع، انظر شرح ابن عقيل ٢/٤٢٦.

(٨) أي حال (أيّ) في الوقف والوصل واحد لا يتغير.

(٩) أي يجوز أن يحكى العلم بعد (مَن) إن لم يتقدم عليها عاطف، فتقول لمن قال (جاءني زيد): (من زيدٌ)، ولمن قال (رأيت زيدا): (من زيدا)، ولمن قال (مرت بزيد): (مَنْ زيدٍ) فتحكي في العلم المذكور بعد (من) ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب. انظر أوضح المسالك ٤/٢٨٥، شرح ابن عقيل ٢/٤٢٧، ٤٢٨.

بِسَبْقِهَا الرَّفْعَ،[1] وَطِلْقًا قَدْ رَفَعْ ... مَانِعُ ذَاكَ[2] وَالْمُجِيْزُ مُتَّبَعْ
وَاحْكِ مَعَ النَّعْتِ إِنِ ابْنًا وُيُضَفْ ... لِمِثْلِهِ أَوْ مَعَ مِثْلٍ انْعَطَفْ[3]
وَغَيْرَ ذَا لا تَحْكِيَنْ مُعَرَّفَا[4] ... فَاتَّبِعِ الْجَمْعَ وَدَعْ مَنْ خَالَفَا[5]
فَالْمُقْتَفِيْ لِلسَّائِرِيْنَ لا يَضِلّْ ... وَالْمُهْتَدِيْ لِلْفَوْزِ بِالْحُسْنَى يَصِلْ
وَذَا بِهِ فَكُنْ حَرِيْصًا إِنْ تُرِدْ ... نَيْلَ الْمُنَى وَاقْتَنِصِ الْعِلْمَ تَجِدْ[6]
فَهَاكَهَا تَذْكِرَةً لِلْفَطِنِ ... كَمَا بِذَاكَ غُنْيَةٌ لِلْمُغْتَنِيْ
هَذَا وَقَدْ مَنَّ الإِلَهُ بَلَّغَا ... إِتْمَامَ ذَا وَلِلْجَمِيْلِ أَسْبَغَا
وَجَادَ بِالتَّيْسِيْرِ فَضْلاً وَأَمَدّْ ... إِذْ لَمْ أَكُنْ أَهْلاً لِذَا لَوْلا الْمَدَدْ
فَهَاكَهَا مَنْظُوْمَةً مُهَذَّبَهْ ... ظَاهِرَةً بِحُسْنِهَا مُحْتَجِبَهْ
تَبْغِيْ مِنَ الْكُفْءِ لَهَا الصِّيَانَهْ ... فَهْيَ لَدَى طَالِبِهَا أَمَانَهْ

(١) أي إذا سبق (مَنْ) عاطف لم يجز أن يحكى في العلم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب، بل يجب رفعه على أنه خبر عن (مَن)، أو مبتدأ خبره (مَنْ)، فتقول لقائل: (جاء زيد) أو (رأيت زيدا)، أو (مررت بزيد): (ومَنْ زيدٌ). انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٤٢٨، أوضح المسالك ٤/٢٨٥.

(٢) أي مانع الحكاية بسبب انتفاء العلمية مثل (من غلام زيد) أو لوجود تابع مثل (من زيد الفاضل)، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم ك(رأيت زيد بن عمرو) أو علما معطوفا ك(رأيت زيدا وعمرا) فتجوز الحكاية على خلاف في الثانية أوضح المسالك ٤/٢٨٥-٢٨٦.

(٣) انظر أوضح المسالك ٤/٢٨٥-٢٨٦.

(٤) أي لا يحكى إلا العلم من المعارف، أما بقية المعارف فلا تحكى. أوضح المسالك ٤/٢٨٥.

(٥) هذه نصيحة عامة من الناظم رحمه الله، وإن كان ظاهرها - وهو صحيح — ترجيح مذهب الحجازيين في عدم حكاية غير العلم من المعارف، وأما غيرهم فأجازوا حكاية غير العلم، وهو رأي ضعيف.

(٦) هذا البيت وأربعة بعده أصابتها رطوبة في الأصل فبعضها غير واضح بل لكونها في آخر صفحة فأواخر الأبيات الثلاثة هذا واثنان بعدة ناقصة لتقطع طرف هذه الورقة، ولكن هذه الأبيات في النسخة الأخرى واضحة.

وَمَـــاعَلَـــى النَّـــاظِرِ أَنْ لا يَعْجَـــلا ... كَـــيْلا يَعُـــدَّ مَـــا يَـــصِحُّ خَلَـــلا
وَفِي اللُّغَـــاتِ لِلـــضَّعِيْفِ مَحْمِـــلُ ... كَمَـــا فِي الاغْـــضَا لِلْكَـــرِيْمِ مَعْـــدِلُ
وَرُبَّمَـــا فِي الـــسَّهْلِ مَـــاشٍ سَـــقَطَا ... فَكَيْـــفَ بِـــالْحَزْنِ بِـــهِ مِثْلِـــي خَطَـــا
وَفِي زَكِـــيِّ الطَّبْـــعِ لِلـــدُّوْنِ رِضَـــا ... وَالاعْـــتِرَاضُ فِي الْجَهُـــوْلِ مُقْتَـــضَى
وَدَاءُ ذِي الْجَهْـــلِ أَجَـــلُّ دَاءِ ... فَهْـــوَ يَـــرَى بِالْمُقْلَـــةِ الْعَـــوْرَاءِ
فَـــانْظُرْ إِلَى هَـــذِيْ بِعَـــيْنٍ مُبْـــصِرَهْ ... فَنَائِيَـــاتُ الْفَـــنِّ فِيْهَـــا حَاضِـــرَهْ
فَلَـــيْسَ كِلْمَـــةٌ وَلا حَـــرْفٌ هَمَـــلْ ... مِنْهَـــا بِـــلا مَعْـــنًى حَـــوَى إِلاَّ الأَقَـــلّْ
فَاسْـــأَلْ لِيَ اللهَ الْكَـــرِيْمَ مَرْحَمَـــهْ ... وَالْفَـــوْزَ بِالْبُـــشْرَى وَحُـــسْنِ الْخَاتِمَـــهْ
وَالْحَمْـــدُ للهِ خِتَامًـــا وَابْتِـــدَا ... وَأَوَّلاً وَآخِـــرًا وَأَبَـــدَا
ثُمَّ الـــصَّلاةُ مَـــعْ سَـــلامِهِ عَلَـــى ... مُحَمَّـــدٍ مَـــنْ جَـــاوَزَ الـــسَّبْعَ الْعُـــلا (١)
وَآلِـــهِ وَالـــصَّحْبِ مَـــا لَيْـــلٌ أَجَـــنّْ ... وَغَـــرَّدَتْ أَيْكِيَّـــةٌ (٢) عَلَـــى فَـــنَنْ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا

(١) هذان البيتان غير واضحين للرطوبة وتقطع طرف هذه الورقة، وكتب هذان البيتان بخط آخر في آخر الصفحة.
وهما في شعراء هجر ٨: والله صلى مع سلامه على ... محمد من جاوز السبع العلا
وآله والصحب ما ليل دجن ... وغردت أيكية على فنن
(٢) في النسخة الأخرى كتبت (قمرية).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

نشكر الله ونثني عليه شكرا وثناء يليقان به سبحانه لا نحصي ثناء عليه كما أثنى على نفسه تبارك وتعالى.

والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

هذه المنظومة النحوية تشبه في ظاهرها ألفية ابن مالك رحمه الله، ولكن في الحقيقة والباطن لها تميزها الذي امتازت به وأضافت أشياء لا توجد غالبا في ألفية ابن مالك.

من هذه الأمور التي امتازت به:

- أنها في النحو خاصة، أبياتها سبعمائة بيت وخمسين بيتا تقريبا فهي تعادل القسم النحوي في ألفية ابن مالك.
- أنها تشتمل على أمثلة وشواهد لم تشتمل عليها الألفية.
- أن الخلاف النحوي واضح فيها بخلاف الألفية.
- أن كثيرا من مسائل الخلاف منسوبة لأصحابها
- أن بعض الأحكام فيها قد ذكر لها العلة النحوية فيها.
- فيها زائدات على ما في الألفية مثل: بعض المسائل، اللهجات العربية، التعريفات، الفروق بين المتشابهين.

ولا شك أن هذا العمل البشري يعتريه النقص، ونسأل الله عفوه ومغفرته، كما نسأل الله القبول والإخلاص والتوفيق

?صلى ?لله ?سلم على سيدنا ?مد ?لمبعو ? ? ?ة للعالمين
?على ?له ?صحبه ?سلم.

ثبت المصادر والمراجع

- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لمحمد عبد الحي بن محمد عبدالحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ)، بتحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، طبع مكتبة الشرق الجديد - بغداد.
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، بتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، طبع دار الاعتصام – القاهرة – الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.
- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن محمد درويش، أبي عبد الرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: ١٢٧٧ه)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبع دار الكتب العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- الأصول في النحو لابن السراج بتحقيق د. عبدالحسين الفتلي، طبع مؤسسة الرسالة -بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.
- ألفية ابن مالك وشروحها، غريب عبد المجيد نافع، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- إنباه الرواة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار الفكر العربي- القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، لأبي البركات الأنباري، طبع دار الفكر، بيروت.
- أوضح المسالك لابن هشام إلى ألفية ابن مالك، مع تعليقات محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية - صيدا – بيروت.
- البداية والنهاية لابن كثير طبع مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار الفكر -بيروت- الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ.
- بيان ما يجب بأصل الشرع من صرف الوقف المنقطع إلى الأصل والفرع، تأليف الشيخ عبد الله العبد اللطيف، بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن أحمد آل عبد اللطيف.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي وذيوله: المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي، ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار، دار

الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ

- تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١ه)، بتحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، طبع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م،
- تاريخ هجر تأليف عبد الرحمن بن عثمان آل ملا، طبع مطابع الجواد بالأحساء، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله الصيمري، بتحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، طبع دار الفكر – دمشق، جامعة أم القرة – مكة المكرمة- الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، طبع دار الكتب العلمية – بيروت.
- تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، تأليف محمد بن عبد الله آل عبد القادر الأنصاري الحسائي، طبع مكتبة المعارف بالرياض، مكتبة الأحساء الأهلية بالأحساء، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الدكن- الهند، سنة ١٣٨٨هـ.
- تذكرة الموضوعات محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦ه)، طبع إدارة الطباعة المنيرية الطبعة: الأولى، ١٣٤٣ هـ
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، بتحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، طبع دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية-الهند- حيدر آباد الدكن، سنة ١٣٢٥هـ.
- ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري، بتحقيق د.محمد بن خالد الفاضل، طبع مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – السعودية- سنة ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- جامع الأصول لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦)، بتحقيق عبد القادر الأرنؤوط، طبع مكتبة الحلواني – مطبعة الفلاح – مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام، بتحقيق أحمد محمود الهويمل، طبع مطبعة دار التأليف، مكتبة الخانجي -القاهرة- سنة ١٤٠٠هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، بتحقيق طه محسن، طبع مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر –جامعة الموصل- وساعدت جامعة بغداد على طبعه سنة ١٣٩٦هـ.
- حاشية الصبان على الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م وطبع دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- الخصائص لابن جني، بتحقيق محمد علي النجار طبع دار الهدى للطباعة والنشر-بيروت.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة السكري، بتحقيق محمد حسين آل ياسين، طبع دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٤م بيروت.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، لمحمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، بتحقيق أسد الله إسماعيليان، نشر مكتبة إسماعيليان – طهران، قم، سنة ١٣٩٠هـ، طبع مطبعة القلمي الطبعة الثانية سنة ١٣٦٧ه،
- سبائك العسجد في أخبار أحمد رزق الأسعد تأليف الشيخ عثمان بن سند البصري. صورة من النسخة الأصلية المخطوطة المحفوظة لدى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – قسم المخطوطات.
- سنن أبي داود، طبع دار الكتب – بيروت.
- سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) بتحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)

ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، بتحقيق عبد القادر ومحمود الأرنؤوط، طبع دار ابن كثير – دمشق – بيروت- الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الخامسة سنة ١٣٦٧هـ، والطبعة الرابعة عشرة سنة ١٣٨٥هـ.
- شرح الأشموني بتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد بدون ذكر مكان الطبع ولا التاريخ.
- شرح الأشموني بحاشية الصبان = حاشية الصبان.
- شرح الألفية للمرادي (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) بتحقيق، د. عبد الرحمن علي سليمان، طبع مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة –الطبعة الأولى سنة١٣٩٦هـ.
- شرح الأنموذج في النحو لجمال الدين بن محمد بن عبد الغني الإردبلي، بتحقيق حسن شاذلي فرهود، طبع دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض – الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك بتحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، طبع هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ
- شرح الجمل لابن عصفور، بتحقيق د. صاحب أبو جناح، طبع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل- العراق سنة ١٤٠٠هـ.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، طبع دار الكتب العلمية –بيروت.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، بتحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، طبع دار الجيل- بيروت.
- شرح ألفية ابن معط، لابن القواس، بتحقيق د. علي موسى الشوملي، طبع مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، بتحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، طبع دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى. مكة المكرمة.

- شرح المفصل لابن يعيش، طبع عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة.
- شرح النووي على صحيح مسلم، بتحقيق عصام الصبابطي وزميليه، طبع دار أبي حيان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر، طبع الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شعراء هجر من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر لعبد الفتاح الحلو، طبع دار الفلم، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري.
- طبقات القراء = غاية النهاية لابن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية –بيروت- الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٢هـ.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، بتحقيق محمد أبو القضل إبراهيم، طبع دار المعارف – القاهرة الطبعة الثانية.
- العبر في خبر من غبر لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، بتحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- العرف الشذي شرح سنن الترمذي لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ) بتصحيح الشيخ محمود شاكر، طبع دار التراث العربي -بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
- علماء نجد خلال ستة قرون تأليف الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام، طبع مطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
- غاية النهاية (طبقات القراء)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٢.
- الفتاوى الحديثية لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ) – طبع دار الفكر.
- فتاوى علماء الأحساء ومسائلهم، جمع وترتيب عبد العزيز بن أحمد بن عبد العزيز العصفور، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

- الفصول الخمسون لابن معط زين الدين أبي الحسين يحيى المغربي بتحقيق محمود محمد الطناحي، طبع مكتبة الإيمان، عيسى البابي الحلبي- القاهرة- مصر، سنة ١٩٧٧م.
- الفهرست لابن النديم بعناية الشيخ إبراهيم رمضان، طبع دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ،
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) بتحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ)، بتحقيق: إحسان عباس، طبع دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.
- فيض القدير بشرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي ، طبع دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.
- الكامل في التاريخ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد عز الدين ابن الأثير، بتحقيق عمر عبد السلام تدمري، طبع دار الكتاب العربي – بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- كتاب الفصول في العربية لأ بي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي، بتحقيق الدكتور فائز فارس دار الأمل - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨م
- كتاب سيبويه، بتحقيق عبد السلام هارون، طبع مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب – تصوير عالم الكتب – بيروت.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (المتوفى: ١١٦٢هـ)، طبع مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي – القاهرة، سنة ١٣٥١ هـ
- كشف الظنون لحاجي خليفة، طبع مكتبة المثنى – بغداد – مصورة عن طبع وكالة المعارف بإستانبول سنة ١٤٠١هـ.
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدة اليمني. بتحقيق د. هادي عطية مطر، طبع مطبعة الإرشاد – بغداد – سنة ١٤٠٤هـ.
- الكلام الجامع على الحكم والشرط والسبب والمانع تأليف الشيخ عبد الله بن محمد آل عبد اللطيف الشافعي الأحسائي (ت١١٨١هـ) بتحقيق د. علي بن

سعد الضويحي، طبع دار الذخائر، الدمام – السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

- لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد الاسفراييني، بتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، طبع دار الرفاعي للنشر والطباعة -الرياض- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- لسان العرب لابن منظور، طبع دار صادر – بيروت.
- لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند - حيد آباد الدكن سنة ١٣٣٠هـ،
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، بتحقق حسام الدين القدسي، طبع مكتبة القدسي، القاهرة، سنة ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع لأبي عبد الله الحسين بن خالويه، طبع مكتبة المتنبي –القاهرة- تصوير عن طبع سنة ١٩٣٤م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الأصل للعلامة السيخ ولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي، والشرح للملا علي بن سلطان محمد الهروي القاري.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، بتحقيق د. محمد كامل بركات، طبع دار الفكر – دمشق، بإشراف جامعة أم القرى بمكة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين طبع مؤسسة الرسالة –بيروت، الطبعة الأولى.
- مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت ٧٤١هـ)، بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء، بتحقيق الأستاذ محمد علي النجار، طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، - القاهرة، والجزء الثالث بتحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبع الهيئة المصرية العامة للكتب، سنة ١٩٧٢م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ)، طبع دار إحياء التراث العربي - بيروت- الطبعة الأخيرة ١٣٩٩هـ.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، سنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

- المعجم الجغرافي لحمد الجاسر،
- معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، حقيق: عادل بن يوسف العزازي، طبع دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، بتحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب، طبع مطابع السياسة - الكويت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، بتحقيق: محمد عثمان الخشت، طبع دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م.
- المقتضب لأبي العباس المبرد بتحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، طبع مطابع الأهرام التجارية – القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، طبع دار الكتب المصرية - القاهرة- سنة ١٩٢٩م
- نزهة الألباء لأبي البركات ابن الأنباري ٢٩٠-٢٩٢ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، طبع مكتبة المنار - الزرقاء- الأردن- الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٥هـ
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، بتحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، طبع دار الشروق – بيروت، القاهرة- الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، بتحقيق عبد العال سالم مكرم، طبع دار البحوث العلمية – الكويت سنة ١٣٩٤هـ.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، بتحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، طبع دار إحياء التراث – بيروت – طبع سنة ١٤٢٠هـ.
- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن خلكان، بتحقيق د. إحسان عباس، طبع دار صادر – بيروت – سنة ١٣٩٨هـ.